
الاتحاد المغربي للشغل
المؤتمر الوطني العاشر
الدار البيضاء 11 و 12 دجنبر 2010
UMT
الوفاء لهوية الاتحاد ومبادئه
أساس كفاحنا لتحقيق الديمقراطية
والعدالة الاجتماعية

في هذا الكتاب

الصفحة

تقديم

نظرا لما شكلته محطة المؤتمر الوطني العاشر للإتحاد المغربي للشغل من أهمية نضالية وفكرية وتنظيمية، فإننا نضع بين أيدي المناضلين والمنخرطين، وأيضا بين أيدي الطلبة والباحثين والمهتمين ونساء ورجال الإعلام والصحافة الوطنية، هذا الكتيب الذي يضم أشغال المؤتمر من مقررات ووثائق التي تعكس الاهتمامات والقضايا التي تشغل بال الطبقة العاملة المغربية ومواقف الإتحاد المغربي للشغل من هذه القضايا ورؤيته لكيفية قيادة النضال الاجتماعي دفاعا على الطبقة العاملة والفئات الشعبية وحقها في العيش الكريم ومشاركتها الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

لقد أبدى المؤتمرون جهودا مضنية في مناقشة مشاريع المقررات داخل اللجان التي تشكلت خلال المؤتمر، وتميزت الجلسات العامة واجتماعات اللجان بنقاشات مثمرة ومتنوعة، انكبت على تحليل أوضاع بلادنا على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكيفية النهوض بالأوضاع المتردية للطبقة العاملة المغربية وأبناء الشعب من الفئات الكادحة بشكل خاص. كما تميزت أشغال المؤتمر الوطني العاشر بنقاشات حرة في أرائها، متنوعة من حيث مشاربها الفكرية والسياسية وجادة ومسؤولة من حيث تشبثها واحترامها لتنظيمها النقابي مناضلا قويا وموحدا.

رغم تأخر مؤتمرنا الوطني العاشر، فقد نجح في أن يشكل محطة تنظيمية قوية وإضافة نضالية زادت من عزم وتعبئة وقوة الطبقة العاملة المغربية وفتحت آفاقا نضالية جديدة أمامها وأمام كل القوى السياسية وتنظيمات المجتمع المدني المغربي المنخرطة في النضال من أجل بناء أسس التغيير الاجتماعي على أرض المجتمع المغربي الجديد، مجتمع المستقبل، العدالة الاجتماعية والديمقراطية الحقة.

لقد نجحت مقررات المؤتمر كذلك في ترجمة شعاره: **"الوفاء لهوية الإتحاد ومبادئه أساس كفاحنا لتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية"،** حتى لا يبقى مجرد شعار فضفاض كباقي الشعارات الكاذبة البعيدة عن هموم وأهداف الطبقة العاملة المغربية، بل جسدت استمرارية الخط النضالي الذي ترجمته الأجيال المناضلة من أجل الاستقلال السياسي والاقتصادي وبناء مجتمع الحرية والتقدم والمساواة.

ورغم قصر المدة التي استغرقها الإعداد المادي والأدبي ما بين وفاة المرحوم المحجوب بن الصديق، الزعيم النقابي المغربي، العربي والإفريقي وتاريخ انعقاد المؤتمر يومي 11 و12 دجنبر 2010، فإن تفان المناضلين وشعورهم بثقل المسؤولية وبأهمية اللحظة التاريخية، إن لم نقل خطورتها، دفعهم إلى قبول رفع التحدي وإنجاح كل المراحل الإعدادية وعلى كافة المستويات من أجل إتاحة الفرصة أمام الإتحاد المغربي للشغل، للدخول في مرحلة جديدة، بتحديات جديدة ورهانات كبرى ولكن من أجل نفس الأهداف المتمثلة في بناء دولة الحق والقانون والعدالة الاجتماعية والديمقراطية الحقة.

لجان المؤتمر الوطني العاشر

11- 12 دجنبر 2010

1. لجنة البيان العام
2. لجنة قوانين الاتحاد المغربي للشغل
3. لجنة الحريات النقابية – بما في ذلك مشروعي القانونين حول الإضراب والنقابات-
4. لجنة المطالب الاقتصادية والاجتماعية
5. لجنة التكوين النقابي والثقافة العمالية والإعلام والاتصال
6. لجنة العلاقات الدولية
7. لجنة العلاقات مع المؤسسات التمثيلية والقوى السياسية والاجتماعية والمجتمع المدني.
8. لجنة المرأة العاملة.
9. لجنة الشبيبة العاملة.
10. لجنة المتقاعدين والمتقاعدات.

Planning des Travaux Préparatoires du 10ème Congrès National de l'UMT

Conseil National

Jeudi 21 Octobre 2010

Commission Nationale du Congrès

Réunion de la commission nationale d'organisation du Congrès

Samedi 30 Octobre 2010

Responsables	S.N
Commissions **Doctrines et autres commissions**	**Commissions** **Organisations matérielles**

Réunion d'Evaluation des Commissions

13 Novembre 2010

Réunion d'Evaluation

20 Novembre 2010

PRE-CONGRES/ CN élargi

27 Novembre 2010

Arrivée des Délégations Etrangères à partir de 9 Décembre 2010	Arrivée des Congressistes 9 Décembre 2010

CONGRES NATIONAL

11-12 Décembre 2010

الاتحاد المغربي للشغل

المؤتمر الوطني العاشر

التقرير العام

الدار البيضاء 11-12 دجنبر 2010

التقرير العام

"بســـم الله الرحمـــن الرحيـــم"

ضيوفنا الكرام:

- ✔ ممثلي المنظمات والهيئات الدولية والعربية والإفريقية
- ✔ ممثلي المنظمات النقابية الصديقة والشقيقة من خارج المغرب
- ✔ ممثلي الهيئات السياسية الوطنية والمجتمع المدني
- ✔ شركاؤنا الاقتصاديين والاجتماعيين
- ✔ ممثلي عالم الفن والفكر والثقافة
- ✔ ممثلي الصحافة الوطنية
- ✔ أصدقاء الاتحاد المغربي للشغل

أخواتي إخواني المؤتمرات والمؤتمرين،

ها نحن اليوم، كما هو الشأن في مؤتمراتنا السابقة، نلتئم، بمناسبة هذا الحدث العمالي العظيم، فيغمرنا جو مفعم بالحماسة، وشعور عميق بالغبطة والسرور، لنجدد اللقاء بين إخوة وأخوات ورفاق تجمعهم المحبة والتقدير، والعزيمة والإيمان، والإحساس بالمسؤولية وبجسامة الواجب، وقيمة المبادئ والقيم والالتزام، وأهمية المشاريع والبرامج والوسائل...

من المؤكد أنكم تريدون لمؤتمرنا الوطني العاشر أن يكون تكريسا علنيا للعُرْوة الوُثْقى التي يتمسك بها الاتحاد المغربي للشغل، وللروابط المتينة التي نمت وتعززت في خضم الملحمات النضالية التي دفعت بالعمال والعاملات نحو الأمام، لتجعل منهم طليعة حركة التحرير الوطني، باعتبارهم أهم قوة اجتماعية قابلة للتنظيم..

فلندفع بهذا العرس النضالي لأن يخلف صدى قويا لتمسكنا ووفائنا لهوية ومبادئ الاتحاد المغربي للشغل، ولعزمنا الأكيد على مواصلة الكفاح من أجل تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

ومن المؤكد أن المؤتمر الوطني العاشر الذي ينعقد تحت شعار: **"الوفاء لهوية الاتحاد ومبادئه أساس كفاحنا من أجل تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية"**، يكتسي طابعا متميزا، بما يصادفه من تحديات، ويعيشه المغرب من تحولات، وبما يحمله من رموز بسبب تزامن انعقاده مع أحداث وتواريخ وذكريات.

وأولى هذه الأحداث، رحيل الأخ المحجوب بن الصديق، فقيد الحركة النقابية المغربية والمغاربية والعربية والإفريقية والدولية.. القائد النقابي الفذ.. صاحب الرؤية الثاقبة وبعد النظر.. المدافع الصلب عن قناعاته الثابتة.. في تحرير الطبقة العاملة من الوصاية النقابية والسياسية..، وتحرير الوطن والإنسان من الحماية والاستعمار.. المناضل بلا هوادة أو مساومة من أجل الحرية والحقوق النقابية، والديمقراطية الحقة والعدالة الاجتماعية والمساواة والكرامة الإنسانية..

لقد شكل رحيله فعلا حدثا وطنيا بارزا.. حدث في حجم أحد كبار رجالات المغرب.. قائد/ حكيم/ صادق/ مخلص/ متشبع بالمبادئ والقيم الإنسانية النبيلة...

سيظل حاضرا في قلوب ووجدان العمال، نساء ورجالا.. ولنا اليقين أن الأجيال الحالية والقادمة سَتَنْهلُ من تجربته وموروثه الرمزي والثقافي الهائل، المتنوع والثري... رحم الله أخانا المناضل المحجوب بن الصديق وأدخله فسيح جنانه... إنه السميع العليم.

ويتزامن انعقاد المؤتمر الوطني العاشر للاتحاد المغربي للشغل، مع الذكرى 58 للانتفاضة العارمة والمُزلزلة التي عاشتها مدينة الدار البيضاء، يوم 8 دجنبر 1952، كرد فعل عمالي/ شعبي على الجريمة النكراء التي أودت بحياة القائد النقابي التونسي "فرحات حشاد" الذي اغتالته قوى الغدر الاستعماري بهدف لجم الحركة النقابية التونسية والمغاربية، خاصة أن فرحات حشاد، مؤسس الاتحاد العام التونسي للشغل، اعتبر أن تنظيمه النقابي يناضل من أجل اجتثاث الاستعمار والقضاء عليه.

وقد ذهب ضحية هذه الأحداث مئات العمال المغاربة، من اتحادنا، واعتُقل عشرات المناضلين من صفوفنا أحداث شكلت مناسبة للمطالبة باستقلال المغرب، وبهذا تكون الطبقة العاملة المغربية فصل من فصائل التحرير الوطني.

كما يصادف هذا الحدث العمالي البارز الاحتفاء بالذكرى 21 لميلاد "الاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي"، في 7 دجنبر 1989 بالدار البيضاء بمقر الاتحاد المغربي للشغل.. وقد شكل هذا الحدث مكسبا عظيما للطبقة العاملة المغربية والمغاربية التي أكدت فعليا وميدانيا أنها قوة اجتماعية منظمة مؤمنة بوحدة مصير الشعوب المغاربية. ومن هذا المنبر العمالي، نجدد نداءنا للمسؤولين في الدول والحكومات المغاربية الخمس إلى تجاوز خلافاتهم المصطنعة، والعمل على تحقيق آمال وطموحات شعوبهم التواقة إلى إعادة تفعيل مؤسسات وهياكل اتحاد المغرب العربي، وذلك حتى تتمكن مجتمعاتنا من مواجهة التحديات الجديدة التي تعترضها.

وللاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي من المكتسبات ما يثير الفخر والاعتزاز... حيث أعلنت المنظمات النقابية المغاربية الخمس، الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد العام للعمال الجزائريين، والاتحاد العام للمنتجين بالجماهيرية الليبية، واتحاد العمال الموريتانيين، والاتحاد المغربي للشغل، عن إصدار "ميثاق الحقوق الاجتماعية الأساسية لعمال المغرب العربي".. وهو ما مثل عملا ثقافيا في غاية الروعة والفخامة... هذا ناهيكم عن إنجاز الاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي لعدد من المشاريع المشتركة في مجال التربية النقابية التي مكنت مئات المناضلات والمناضلين من الدول الخمس، من التعرف على بعضهم البعض، والمقارنة بين تجاربهم، ونسج روابط متينة من الصداقة والتضامن العمالي...

ومن جانب آخر يتزامن انعقاد مؤتمرنا الوطني العاشر، مع الاحتفال بالذكرى 62 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ليوم 10 دجنبر 1948. وبهذه المناسبة، نسجل بأسف عميق أنه رغم إقرار الدستور المغربي بالالتزام بالمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، والتعهد بحمايتها وكفالتها، فلا زالت هناك انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، كالحق في العيش الكريم، وفي العمل، وفي حرية الرأي والتجمع والتنظيم والتعبير، وفي التعليم الإلزامي والمجاني للجميع.. وتنال الحريات والحقوق النقابية والعمالية نصيبَ الأسد من هذه الانتهاكات الجسيمة..

ومن جهة أخرى، تعرف قضيتنا الوطنية الأولى، قضية صحرائنا المسترجعة، تطورات خطيرة، وتتعرض لمؤامرات خبيثة، وهجمات شرسة، يقودها اليمين الاسباني الفرانكي، الذي يحن للمرحلة الاستعمارية المشئومة... مستعملا من أجل النيل من سيادتنا الوطنية على صحرائنا المغربية، مختلف أشكال التزوير والتضليل والكذب.

إن الاتحاد المغربي للشغل، إذ يُجدد التأكيد على التزام الطبقة العاملة المغربية واستعدادها الدائم للكفاح والتضحية من أجل الدفاع عن الوحدة الترابية لبلدنا، ومن أجل استعادة سبتة ومليلية والجزر الجعفرية، ويُطالب الحكومة المغربية بوضع ملف المدينتين السليبتين في اللجنة الرابعة لهيئة الأمم المتحدة، الخاصة بتصفية الاستعمار، فإنه يعبر عن تضامنه المطلق مع عائلات ضحايا أحداث العيون المفقودين من القوات المسلحة التي نشيد بدورها العظيم في حماية أرضنا من كل المناورات التي تحاك ضد السيادة الوطنية للمغرب.

نجتمع اليوم ونحن محاطون بهذه الذكريات المشرقة والمضيئة في مسيرة الحركة النقابية المغاربية والعربية والإفريقية والدولية. وكلنا أمل وعزم واستعداد لتوفير الشروط الملائمة، والمساهمة في إعلان انطلاقة جديدة لحركتنا النقابية، وتطوير، وتعزيز التضامن العمالي بين كل مكوناتها بما يسمح لشعوبنا وعمالنا بمواجهة التحديات الكثيرة والمعقدة التي تعترضنا نتيجة عولمة الاقتصاد الليبرالي العنيف الزاحف والذي لا مكان فيه للضعيف.

الوفاء لهوية الاتحاد المغربي للشغل ولمبادئه

ليطمئن بال الجميع، فاختيار **"الوفاء لهوية ومبادئ الاتحاد المغربي للشغل"** شعارا لمؤتمرنا الوطني العاشر، لا ينم عن أية نزعة محافظة أو توجه تقليداني يروم الارتكان إلى الماضي أو التقوقع حول الذات.. أو معاكسة متطلبات المرحلة في التحول والتحديث.. فالحداثة لا تعني التنكر للهوية والثوابت والتاريخ.. إنها فقط دعوة لتطوير الفعل النقابي ليصبح قادرا على استيعاب التحولات ومسايرة المرحلة الجديدة، والتكيف معها.. كما أن التكيف لا يراد منه الاندماج والرضوخ لمشيئة نظام العولمة المتوحشة وأنانية وجشع بورجوازيتنا التابعة والمتخلفة.. فالعصرنة تعني تجديدا في أساليب وأدوات العمل، وفي الخطاب والمفاهيم والعقليات وفي العنصر البشري وفي العلاقات الداخلية للنقابة، وفي علاقة هذه الأخيرة بالفرقاء الاجتماعيين وبمكونات الحركة الاجتماعية والمجتمع السياسي...

فلا تناقض إذا بين الحداثة والوفاء للهوية والمبادئ النقابية الأصيلة، خاصة في زمن التيه الذي أصاب الكثيرين داخل الحركة النقابية نتيجة الخلط والبلبلة والغموض واللبس السائد بسبب تعرض الطبقة العاملة لمجموعة من التجاذبات والصراعات الآتية من خارج المجال النقابي الأصيل، والتي أدت إلى تفتيت عبثي للجسم العمالي. وإلى تسريب اليأس

والإحباط والفكر الانهزامي داخل الطبقة العاملة. تلكم وغيرها هي الدوافع أمام إلحاحنا على الوفاء لهوية ومبادئ الاتحاد المغربي للشغل، باعتبارها الضابط الثقافي المُؤطر والمُوجه لمسؤولينا ومناضلينا، والمرجعية والبوصلة التي تنير طريقنا وتحافظ على قوتنا وتصون تماسكنا إن على مستوى الخطاب أو الممارسة العملية.

✔ **هوية الاتحاد المغربي للشغل**

شكل تأسيس الاتحاد المغربي للشغل، يوم 20 مارس 1955 بالدار البيضاء، حدثا تاريخيا رائعا، وتحديا للاستعمار الغاشم، ونصرا للجماهير العمالية ولعموم الشعب المغربي التواق إلى الحرية والديمقراطية والكرامة والعدالة والمساواة...

وخلافا للنقابات الحزبية التي نشأت بقرارات حكومية أو حزبية داخل صالونات الدردشة السياسية وكواليس أجهزة الدولة في إطار توزيع الأدوار والامتيازات. فإن الاتحاد المغربي للشغل جاء استجابة لضرورة تاريخية، وتعبيرا عن مصالح الطبقة العاملة المغربية.. ولحد الآن، فهو التنظيم الوحيد الذي نشأ من صلب الحركة العمالية، التنظيم النقابي الأصيل المنبثق من داخل مدرسة المعاناة والآلام، مدرسة النضال الطبقي والكفاح التحرري.. حيث شكل الاتحاد المغربي للشغل ميزان قوى، في طليعة القوى التقدمية والجماهيرية، قوة اجتماعية منظمة، في سنوات كان النضال من أجل الديمقراطية والتعبير عن الرأي من قبيل المخاطرة.

إن تاريخ نضال الطبقة العاملة المغربية يجد تعبيره في تاريخ الاتحاد المغربي للشغل:

- فقد كافح الاتحاد من أجل تحرير الوطن واستقلاله، ومن أجل القضاء على الحماية بكل أشكالها السياسية منها والنقابية.

- وناضل الاتحاد من أجل النهوض بالطبقة العاملة المغربية والجماهير الشعبية، ومن أجل الدفاع عن الحق النقابي، والرفع من المستوى المادي والفكري للعمال والعاملات ورعاية الأعمال الاجتماعية، والنضال من أجل النهوض بالتعليم والصحة وتشجيع السكن الاجتماعي، والحماية الاجتماعية للعمال وأسرهم، وكل ما يضمن الحياة الكريمة والشريفة للطبقة العاملة المغربية، وقد واجه في كل ذلك أصناف القمع والسجن والتشريد، وقدم سجلا حافلا بالأمجاد.

- وناضل الاتحاد المغربي للشغل من أجل أن تكون للطبقة العاملة المغربية دورها ومكانتها داخل مجتمعنا، اعتبارا لدورها التاريخي العظيم في تحرير الوطن واستقلاله، وأن تستفيد من خيراته وثرواته، وتنعم بثمرات جهادها وكفاحها.

- وناضل الاتحاد المغربي للشغل من أجل ديمقراطية حقيقية تضمن الكرامة الإنسانية، ولم تثنيه عن تشبثه بالديمقراطية حملات القمع والتآمر والتقسيم وضرب الوحدة النقابية بتفريخ نقابات تابعة للحكومة وللأحزاب السياسية، وحملات البهتان والتضليل التي تقودها وسائل الإعلام الممولة من المال العمومي.

- وناضل الاتحاد المغربي للشغل من أجل السيادة الوطنية والوحدة الترابية والاستقلال الاقتصادي والتحرر من التبعية والهيمنة الأجنبية، وساند بكل إمكانياته حركات التحرر العربية والإفريقية والعالمية، وكافح من أجل حركة نقابية وحدوية في المغرب العربي وفي العالم العربي، واحتل مكانته بكل جدارة واستحقاق في الساحة النقابية الدولية باعتباره الممثل الشرعي للطبقة العاملة المغربية.

مبادئ الاتحاد المغربي للشغل

لقد تبنت منظمتنا، منذ تأسيسها، المبادئ الأساسية التي قامت على ثلاثة دعائم: الوحدة النقابية، الاستقلالية والديمقراطية النقابية، واعتبرت أن المبادئ الثلاثة شروط ملازمة لسلامة وصحة العمل النقابي الأصيل.

✔ الوحدة النقابية

منذ البداية، اعتبر الاتحاد المغربي للشغل، أن العمال يشكلون قوة اجتماعية منظمة وقابلة للتنظيم والنضال، بحكم وضعهم الاجتماعي المتردي واحتكاكهم اليومي مع آليات الاستغلال الرأسمالي والقهر الطبقي.. وأنهم ينتمون لطبقة واحدة موحدة، تجمعهم مصالح وأهداف ومصير مشترك.. لا تخترقهم تناقضات، وأن تناقضهم الرئيسي مع مستغليهم لا مع بعضهم.. وأن في وحدتهم سلاحهم الواقي والقاطع وسر انتصاراتهم وتقدمهم..

ومنذ تأسيسها، لا زالت منظمتنا تؤكد أن الوحدة النقابية تضمن التعددية داخل التنظيم الواحد، لا خارجه، تعدد التنظيمات المهنية داخل منظمة واحدة.. وأكدت، ولا زالت تُلح على أن التنوع والاختلاف السياسي والإيديولوجي والثقافي إثراء للنقابة، وآمنت بالتعددية داخل الوحدة، وأن النضال من أجل الوحدة النقابية جزء لا يتجزأ من النضال النقابي الأصيل، وأن الوحدة شرط ذاتي ضروري للقوة والنضال والصمود والانتصار.. والوحدة الفعلية تتطلب أيضا تفعيل شرط وآليات التضامن بين كل مكونات الجسم العمالي مركزيا ومهنيا وقطاعيا وجغرافيا ومؤسساتيا..

لقد دفعت منظمتنا ثمنا باهظا نتيجة الوفاء لهويتها ولمبادئها، خاصة مبدأي الاستقلالية والوحدة النقابية.. كما أن المدافعين عن التعددية المزيفة - في الحقيقة عن توزيع وتفتيت الطبقة العاملة المغربية - وجهوا كل سهامهم في اتجاه الاتحاد المغربي للشغل الذي رفض دائما الاعتداء على وحدة العمال، وكافح بحزم وصرامة ضد كل أشكال التدخل في الشأن النقابي، وضد كل محاولات تدجين الحركة النقابية، أو الهيمنة عليها، أو تسخيرها لخدمة المصالح الحزبية أو الحكومية أو لأهداف أرباب العمل...

أهي صحوة جديدة أم وعي متأخر؟ ماذا تغير ليحصل شبه إجماع في السنوات الأخيرة، بما في ذلك لدى قيادات النقابات الحزبية، والقوى الأكثر شراسة وعنفا في دفاعها عن التعددية النقابية المائعة، وفي ربط النقابي بالحزبي، شبه إجماع حول ضرورة إعادة بناء الوحدة النقابية واستقلالية الحركة النقابية؟.

فهل عاد حقا دُعاة الانقسامية والتفتيت أخيرا إلى رشدهم بعدما تَبينت لهم نهاية خرافة التعددية المائعة وانعكاساتها الوخيمة على أوضاع وحقوق ومكتسبات الطبقة العاملة المغربية؟

فمن حقنا إذن أن نفتخر ونعتز لكون منظمتنا اعتبرت دائما، ولوحدها، وحدة الطبقة العاملة مبدءا ثابتا ومقدسا لا يقبل النقاش.. بل دفعت ثمنا باهضا نتيجة تشبثها ونضالها في سبيل سمو وخلود هذا المبدأ.. واليوم، وأكثر من ذي قبل، لا زلنا مُطالبين بالقيام بفعل جدي ودؤوب من أجل تحويل هذا الأمل إلى حقيقة خدمة لمصالح الطبقة العاملة المغربية.

✔ الاستقلالية النقابية

الاتحاد المغربي للشغل، المنظمة النقابية الأصيلة كانت دائما تحمل قيم استقلالية العالم العمالي، بدون أن تتخلى عن وظيفتها الثقافية والسياسية.. ومنذ البداية، طرحت منظمتنا مسألة شخصية التنظيم النقابي. هل سيحافظ ويصون شخصيته المتميزة، وبالتالي تاريخه الخاص، أم أنه سيسلم مصيره للآلية الحزبية والإدارية؟

هكذا عبر الاتحاد المغربي للشغل، عن التميز الذي يحدد شخصيته: **"الاتحاد المغربي للشغل، منظمة مستقلة عن الدولة، وعن أرباب العمل وعن الأحزاب السياسية".** فالاستقلالية تعني إذن رفض كل وصاية أو هيمنة حزبية أو حكومية كيفما كانت طبيعتها.. حيث أن التبعية للحزب السياسي أو للحكومة أو لأرباب العمل تعني ضياع الاستقلال النقابي والمبادرة النقابية الحرة.. واستخدام الطبقة العاملة لأغراض خارجة عن مصالحها.

إلا أن الاستقلال النقابي لا يعني أبدا استقلال العمل النقابي عن النضال السياسي أو يعني الحياد السياسي. إن هذا المفهوم مخالف لهوية الاتحاد المغربي للشغل، لتاريخه النضالي من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية الحقة، إن منظمتنا لم تكن يوما، ولن تكون أبدا معزولة داخل المهنية، لأنها تعتبر أن الانعزالية والحياد داء النقابية القاتل..

إلا أن تحصين الوحدة والاستقلالية يمر حتما عبر احترام الديمقراطية النقابية.

✔ الديمقراطية النقابية

تعتبر الديمقراطية النقابية شرطا أساسيا لا بد من توفره لضمان وحدة واستقلالية النقابة، بل إنها أساس التنظيم النقابي المتين، المتماسك والراسخ...

وتعني الديمقراطية النقابية حق كل عضو في النقاش الحر وفي المشاركة في اتخاذ كل القرارات وفي تحمل المسؤولية النقابية... ومن شروطها التحلي بأخلاق نضالية قائمة على الاحترام المتبادل، على مزج النقد بالنقد الذاتي، دون أن يصبح النقد أداة للتنطُّع والاختلاف من أجل الاختلاف، ودون أن يصبح النقد الذاتي أداة للمنطق التبريري وللهروب من

المسؤولية، إلا أن الديمقراطية النقابية لا تعني التسيب والفوضوية، بل الانضباط لقرارات الأغلبية رغم الاختلاف معها، واحترام رأي الأقلية، واحترام الأجهزة والهياكل النقابية، أي الانضباط النقابي باعتباره أحد أسلحة وقوانين النقابة الناجعة. إذ لا وحدة بدون ديمقراطية، ولا ديمقراطية بدون انضباط نقابي.. فلا يجب للاختلاف في الرأي أن يفقد للنقابة صفة التجانس والتماسك والانسجام... علما أن الاتحاد المغربي للشغل ظل دائما مؤمنا بالديمقراطية الداخلية، وساهرا على فرض احترامها.

الأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية

1- الوضع الاقتصادي بالمغرب

إن المغرب ليس بالبلد الفقير. وإذا كان قد فشل في تحقيق التنمية المستدامة، فلأنه يعاني من اختلالات بنيوية عميقة. إذ بدل تشييد الاقتصاد الوطني اعتمادا على الخيرات الهائلة، الطبيعية والبشرية، التي تزخر بها البلاد، أخضعت الحكومات المتعاقبة بلدنا لتعليمات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ولسياسة ليبرالية متوحشة، مبررة اختياراتها بأنها ستمكن البلاد من الخروج من الأزمة الخانقة التي كانت تتخبط فيها، ومن تشجيع الاستثمارات الخارجية المنتجة للخيرات، ومن خلق مناصب شغل وتعميم الرفاه والازدهار لمجتمعنا.

وبحثا عن شهادة حسن السلوك من المؤسسات المالية الدولية، رهنت الحكومات الاقتصاد المغربي بالأسواق العالمية، وشرعت في تطبيق سياسة تعتمد على تشجيع الصادرات، وعلى توجيه الاستثمارات إلى القطاعات المحمية المستفيدة من الدعم. ما ساهم في توسيع قطاعات اقتصاد الريع العاجز على المنافسة، والذي لا يخلق فرص عمل كثيرة. ما سمح لفئة من أباطرة الجشع والاستغلال والوصولية بنهب خيرات البلاد، والاستفادة من الهدايا والأتاوات التي قدمتها لهم مختلف الحكومات التي تعاقبت على تدبير الشأن العام بالمغرب، وبدون مقابل يذكر، ومن عفو ضريبي، إلى التهريب الاجتماعي عبر التسليم بمستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وعدم احترام مقتضيات مدونة الشغل والتنصل من الواجبات الاجتماعية لدى التشغيل، إلى السماح لهم بولوج سوق الصفقات العمومية ضدا على الشروط القانونية، إلى التملص من الضرائب والجمارك، إلى الامتيازات اللا متناهية من القروض بفوائد تفضيلية..

ونتيجة لهذه الاختيارات والرهانات، فإن مؤشر النمو الاقتصادي بالمغرب لم يستطع تجاوز معدل 3,5% في المائة سنويا كمتوسط خلال عشرين سنة الأخيرة. وفي سنة 2009، لم يحقق الاقتصاد المغربي إلا نموا بنسبة 5,3%، تعود في مجملها إلى رحمة السماء، نتيجة التساقطات المطرية الهائلة التي مكنت المغرب من موسم فلاحي جيد.

إلا أن معدل النمو هذا، يخفي التفاوت في الاستفادة منه بين الأثرياء والفقراء.. وهو ما أكده تقرير صادر عن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، حيث جاء فيه **"إن المغرب ليس فقط في حاجة إلى نمو من رقمين، بل أساسا إلى نمو اقتصادي يقرب الهوة بين مغرب المستفيدين من الخيرات، ومغرب المُهمشين والفقراء.. أي أن المغرب في حاجة إلى توزيع عادل للخيرات ولفائض النمو السنوي"**.

وهذا ما أكده الاتحاد المغربي للشغل خلال مؤتمره الوطني الثامن المنعقد بالدار البيضاء أيام 2 و3 و4 دجنبر 1989 تحت شعار "ضد سوء النمو، ومن أجل مجتمع متضامن وعادل".

إن هذه التفاوتات تحمل في طياتها بوادر انفجار الأوضاع الاجتماعية وتعرض الاستقرار المجتمعي للخطر.

إن تبعية الاقتصاد الوطني من جهة، ورهنه بالكامل بالسوق العالمية، أدى إلى اختلالات كبيرة شملت مختلف القطاعات. فعلى سبيل المثال، عرفت الأنشطة غير الفلاحية عام 2009، أدنى نسبة للنمو في هذه العشرية، أي 2,3% عوض 5% كمعدل سنوي في المرحلة الممتدة بين سنة 2000 وسنة 2008. وسجل القطاع الصناعي نسبة نمو سلبية بلغت 1,2%-.

وفي القطاع السياحي، تبخرت كل حسابات ورهانات مهندسي رؤية 2010، التي انطلقت بداية 2001 وراهن مخرجوها على بلوغ 10 مليون سائح في أفق 2010. إذ انخفضت مدا خيل السياحة بنسبة 20% سنة 2009 وإلى غاية نهاية يوليوز 2010، لم يتجاوز عدد الوافدين على المغرب 5,6 مليون سائح. وحين لم تحقق هذه الرؤيا أهدافها وظلت دون انتظارات وتطلعات مبدعيها، تم تحويلها من جديد إلى رؤية 2020.

ولأول مرة منذ عشرين سنة، وبسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة، انخفضت تحويلات العمال المغاربة بالخارج إلى 2,4% سنة 2008 و15% عام 2009، و5% نهاية 2010.

نفس المنحى عرفته الاستثمارات الخارجية التي انخفضت أواخر 2008 إلى 24% و2009 إلى 35% و2010 إلى 26,4% هذا دون الحديث عن تأجيل مشاريع استثمارية ضخمة.

أما عجز الميزان التجاري فقد تحول من 135.806 مليار درهم سنة 2007، إلى 167.781 مليار درهم سنة 2008، و152.6 مليار درهم في 2009، ليبلغ 116 مليار قي 2010.

إن تفاقم عجز الميزان التجاري، وانخفاض عائدات السياحة وتحويلات العمال المغاربة بالخارج، كانوا وراء اختلال ميزان الأداء الجاري، بعد استعادة توازنه، بل تحقيقه لفائض خلال 20 سنة الأخيرة. إذ تراجع رصيد ميزان الأداء الجاري، منذ 2006، ب 49 مليار درهم.

أما المديونية، فقد سجلت ارتفاعات هائلة، حيث تزايدت المديونية الداخلية بنسبة 3,7% (انتقلت من 257,1 مليار درهم سنة 2008 إلى 266,7 مليار درهم عام 2009)، والخارجية بلغت عند نهاية شتنبر 2009 ما يناهز 140 مليار درهم. وهذا ما يعرض المغرب من جديد إلى احتمال خضوعه لبرامج التقويم الهيكلي، وبالتالي إلى نهج سياسة التقشف ذات الانعكاسات السلبية الخطيرة على الاقتصاد الوطني والمجتمع برمته. مما سيؤدي لا محالة إلى تفاقم الفقر والهشاشة ومعدلات البطالة، وإلى الزيادة في الضرائب والأسعار، وإلى المزيد من تجميد الأجور وتدني القدرة الشرائية للمواطنين، والهجوم المعادي على الحريات والحقوق النقابية وعلى الحماية الاجتماعية وأنظمة التقاعد.. تلك السياسة التي رفضها

الاتحاد المغربي للشغل واحتج عليها في حينها.. ويعود اليوم اتحادنا، في هذه المناسبة، ليجدد التأكيد على موقفه الثابت والمبدئي الرافض لكل إجراءات أو برامج قد تمس بحقوق الطبقة العاملة المغربية، وبمكتسباتها.

أما المخططات التي أطلقتها الحكومة الحالية من أجل النهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية والإنتاجية التي تضررت نتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة، فقد تعثرت كلها، ولم تتمكن من تحقيق أهدافها، وذلك رغم الميزانيات الخيالية التي رصدت لها والتي تقدر بعشرات الملايير من الدراهم. فلا مخطط المغرب الأخضر الذي تم الإعلان عنه في أبريل 2008، والذي خصص له تمويل ناهز 150 مليار درهم في أفق 2020، حقق أهدافه خلال السنة الأولى من أجرأته (2009)، ولا مخطط "انبثاق" Emergence، ولا البرنامج الاستعجالي الخاص بمواكبة القطاعات الصناعية المتضررة من تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة، تمكنت من تحقيق أهدافها نظرا للتراجع الذي عرفه سوق السيارات، ولعدم قدرة قطاع النسيج على فرض منتوجاته في الأسواق العالمية لعدم قدرتها مواجهة المنافسة الآتية من الخارج.

إن مختلف المخططات والمبادرات التي تُرّوج لها الحكومات، وتُرصَد لها أموالا عمومية خيالية مُمَوّلة في الغالب من الضرائب التي يدفعها الشعب المغربي، تتجه في الحقيقة لدعم الأثرياء والوصوليين والمحظوظين الذين اغتنوا بفضل انتشار وتوسيع قطاعات الريع، بما في ذلك الامتيازات التي تحول لهم بسخاء عبر صندوق المقاصة.. عوض أن تُخصص لدعم القدرة الشرائية للجماهير الشعبية

فأين نحن من الحكامة الجيدة، ومن التدبير الشفاف للمالية العمومية، ومحاربة الفساد والرشوة والزبونية ومختلف الظواهر والنقط السوداء التي تؤجج الصراع الاجتماعي في بلدنا؟

إننا في الاتحاد المغربي للشغل مقتنعون ومؤمنون بأن مصلحة الطبقة العاملة المغربية من صميم المصلحة الوطنية. لذا نُجدد مطلبنا القاضي بتشييد اقتصاد وطني قوي، تسود فيه روح البذْل والابتكار، ويقوم على الإنصاف والتضامن والإدراك المُتبَصّر للمصالح المشتركة، بعيدا عن العقليات العتيقة المتحجرة والبائدة، وعن حسابات الجشع الفاسدة، لا سيما وأننا في خضم تحولات لا ترحم الهشَّ الضعيف، ولا تُبقي على المتخلّف العتيق.

2- **الحالة الاجتماعية بالمغرب:**

حينما قامت منظمتنا بفضح سوء النمو، وأكدت أن المغرب لا يتوفر بتاتا على سياسة اجتماعية، وانتقدت التدبير السياسوي الظرفي للملف الاجتماعي والذي لا يعدو أن يكون مجرد تدبير للأزمة بدل حلها، فإنها لم تكن تقذف في الهواء بشعارات جوفاء. بل قدمت الدليل على رهانات الحكومات على إنجاح برامج التقويم الهيكلي من خلال التنفيذ الأعمى لتعليمات ووصفات المؤسسات المالية الدولية، وعلى ضبط التوازنات المالية والاقتصادية على حساب التوازنات الاجتماعية، وعلى تفكيك وخوصصة القطاع العام والمؤسسات العمومية، ورهن الاقتصاد المغربي بنظام العولمة الاقتصادية الليبرالية المتوحشة...

كل هذه الرهانات كانت عاملا حاسما في خلق نموذج مجتمعي تتعمق فيه التمايزات الطبقية والاجتماعية، ويتفاقم فيه الفقر والإقصاء والتهميش، وتصادر فيه مبادئ الديمقراطية الحقة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وتقصى فيه مطالب الطبقة العاملة وباقي فئات مكونات الشعب الكادح من اهتمامات الحكومات...

فكل السنوات الأخيرة متشابهة من الناحية الاجتماعية. إذ يمكن اعتبارها سنوات الأرقام المخجلة بامتياز. هذا ما أكدته مختلف التقارير الدولية، وغيرها، التي صفعت المسؤولين المغاربة وأكدت أنه ما من حقل من حقول الحياة الاجتماعية إلا ويكون الاختلال عنوانه العريض، سواء في الصحة أو التعليم أو السكن أو مستويات العيش أو الهجرة...

فليس من الصُّدف إذن أن يحتل المغرب سنة 2010، المرتبة 123 في سلم ترتيب التنمية. فلماذا الاستغراب والتشكيك في صحة هذا الترتيب؟ فنسبة الفقر تفاقمت خلال العشر سنوات الأخيرة: يعيش 5 مليون مغربي تحت عتبة الفقرأي بأقل من دولار واحد (8دراهم في اليوم)، ويعتبر 12 مليون مغربي فقراء أو مهددين بالفقر، أي أنهم لا يتوفرون على أكثر من دولارين في اليوم.. في الوقت الذي لا يتوفر فيه 12 مليون من المغاربة على تغطية صحية...

وكيف تدّعي الحكومة أننا لا نستحق هذا الترتيب والفوارق الاجتماعية تعرف اتساعا مهولا، حيث أقل من 20% من المغاربة يستحوذون على 50% من الثروات الوطنية، و10% الأكثر ثراء يستأثرون بما يقارب 40% من النفقات، مقابل 1,2% لفائدة العشرة بالمائة الأكثر فقرا.

كما يعيش أكثر من 5 ملايين مغربي بدون كهرباء، و30% من سكان البوادي بدون ماء صالح للشرب، و30% من المغاربة في مدن الصفيح والأكواخ، وأكثر من 2 مليون مغربي في مساكن وأحياء عشوائية... كما أن 5 أطفال من بين 100 طفل يموتون كل سنة قبل بلوغهم سن الخامسة، و1500 امرأة تتوفى كل سنة بسبب الحمل أو الوضع...

أما الفوارق في الأجور، فتصل إلى أزيد من 100 مرة الحد الأدنى للأجر، هذا ناهيكم عن التعويضات التي قد تساوي 300% من الأجر الأساسي، وعن الامتيازات العينية التي تُمول من المالية العمومية، وعن الاستفادة التمييزية من الخدمات الاجتماعية والصحية.. فقد بلغ متوسط أجور المسؤولين بالمؤسسات العمومية 58600 درهم للشهر، وتتراوح أجورهم بين 80 ألف درهم و450 ألف درهم.

وفي المقابل، أكثر من نصف الموظفين والمأجورين لا يبقى لهم من أجرهم الصافي سوى 2000 درهما بفعل القروض. أما ما تبقى منهم، فيعيشون في دوامة الاقتراض.

وفي قطاع التربية والتكوين، فقد احتل المغرب المرتبة 106 على مؤشر تطور التعليم من أصل 128 بلدا. فالمنظومة التربوية لم تنتج سوى المزيد من الهدر المدرسي ومن الأمية. إذ ينقطع سنويا 400000 متعلم عن الدراسة، ويحرم 2,5 مليون طفل من حقه في ولوج المدرسة خاصة في الوسط القروي والهوامش. كما يقارب عدد الأميين بالمغرب عشرة مليون مواطن، من بينهم 6,5 مليون امرأة.

ورغم التحفيزات ذات الطابع الاجتماعي التي قدمتها الدولة للحد من تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سوق الشغل بالمغرب، ورغم مواصلة برامج "إدماج" و"تأهيل" و"مقاولتي"، فإن وتيرة خلق مناصب عمل تظل غير كافية لامتصاص جيوش العاطلين، خاصة منهم حاملوا الشهادات العليا الذي بلغ معدل البطالة في صفوفهم 18,9%، مما جعل من المعطلين حاملي الشهادات العليا رموزا لمجتمع يتخبط في أزمة خانقة، مجتمع عاجز عن أن يحقق إدماج أبناءه، وأن يفتح لهم آفاق المستقبل، مجتمع يقمع كل تجمع ينظمه هؤلاء الشباب بروح تنظيمية ونضالية عالية، مما يدفع بهم إلى اليأس أو إلى الهجرة.

أما نسبة البطالة، فقد انخفضت حسب مزاعم آخر تقرير للمندوبية السامية للتخطيط من 9,8% إلى 9,0% بين الفصل الثالث من 2009 ونفس الفترة من 2010، موزعة بين 13,8% في الوسط الحضري و3,8% في الوسط القروي، وذلك نتيجة خلق 93 ألف منصب شغل جديد، إلا أن هذه الأرقام تُجانب الحقيقة خاصة إذا علمنا أن الصناعة والقطاع الفلاحي سجلا، على التوالي فقدان 70 و83 ألف منصب شغل ما بين يونيو 2009 ونهاية 2010. هذا دون الحديث عن البطالة المقنعة الناتجة عن هشاشة العمل والمتمثلة إما في التقليص من ساعات العمل وما يترتب عنه من تخفيض في الأجور، أو في عدم تأدية الأجر القانوني أو المناسب، حيث 23,6% من الساكنة النشيطة التي تمكنت من العمل عام 2009 لا تتقاضى الأجر القانوني، و17% فقط منها مصرح بهم لنظام الحماية الاجتماعية، وأن 10% حصلوا على منصب عمل دون كفاءاتهم المهنية.. هذا علاوة على أن سوق الشغل بالمغرب يستوعب 210000 طفل دون سن 15 سنة. أما في القطاع غير المهيكل الذي يُشغل أكثر من 2,5 مليون عامل وعاملة في ظروف لا تليق بالإنسان، فإن العمال يتعرضون لمختلف أنواع الانتهاكات والتجاوزات بمرأى ومسمع من السلطات المركزية والمحلية وإدارات العمل وأجهزة التفتيش، وتُمارَس عليهم أبشع أشكال الاستغلال والإهانات، هذا ناهيكم عن عدم احترام ساعات العمل القانونية، أو التصريح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.. وكذا حرمانهم من حقهم في عمل لائق وتأمينٍ عن الصحة والسلامة المهنية وعن حوادث الشغل، وفي الاستفادة من الحد الأدنى للأجر القانوني والعطل القانونية...

إن الاتحاد المغربي للشغل يجدد التأكيد على أن سوء النمو، الذي اعتمده المغرب منذ عهد بعيد، والناتج عن الاختيارات اللاشعبية التي تُراهن على التوازنات المالية والماكرو اقتصادية على حساب التوازنات المجتمعية والديمقراطية، وعلى الهاجس الأمني في تعاملها مع الملفات الاجتماعية والمطلبية..، اختيارات مُوَلِّدة للزيادات المستمرة في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، ومعارضة لزيادات حقيقية في الأجور والتعويضات، ولتخفيضٍ فعلي في الضرائب المباشرة وغير المباشرة.. كل هذا أدى إلى اتساع دائرة التهميش والإقصاء، وإلى تفاقم الفقر حتى وسط البرجوازية الصغيرة والمتوسطة، وأحدث نزيفا حادا في التشكيلة الطبقية الاجتماعية بالمغرب. هذا النزيف الذي تعمق في ظل تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاقتصاد الوطني التابع وعلى كل مكونات الشعب المغربي الكادح.. وعليه، أصبحت التشكيلة الطبقية بالمغرب موزعة بين طبقة الملاكين الأثرياء، وطبقة الفقراء والمهددين بالفقر والذين يعيشون تحت عتبة الفقر.

وخلافا للأرقام المثيرة للجدل الواردة في الدراسة التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط والتي تدعي فيها أن الطبقة الوسطى في المغرب تمثل 53% من مجموع المغاربة، فإن كل المؤشرات الميدانية تؤكد على تراجع الطبقة

الوسطى. فأية معايير سوسيو مهنية اعتُمدت لتصنيف بسطاء الأجراء ممن يتقاضون أجورا تتراوح ما بين 2800 درهم و6000 درهم ضمن الطبقة الوسطى؟

ولعل تراجع الأوضاع المادية والاجتماعية للطبقة الوسطى، وإقفال الأبواب أمامها في الترقي والوصول إلى مراكز القرار والمسؤولية السياسية والاقتصادية والإدارية، وهي صاحبة الابتكار والإبداع وتقديم الاقتراح والحلول، كان وراء الدعوة الملكية للاعتناء بها، والعمل على توسيعها لما لها من دور محوري في التنمية المستدامة وفي ضبط التوازنات الاجتماعية.. يتبين إذن أن المغرب أخفق في القطع مع سوء النمو ومع الديمقراطية الشكلية، وفي تدبير الملف الاجتماعي..، مما يستدعي جعل حد للفرص الضائعة، واتباع ثقافة التعاقد الاجتماعي والسياسي والشراكة الحقيقية مع مختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين، وتشجيع الطابع المؤسساتي في تدبير الشأن العام، والقطع مع الأساليب والمناهج العتيقة..

3- **الوضع السياسي المغربي:**

رغم المجهودات التي تبذلها الدولة والمجتمع السياسي، المتفاعل/ المندمج، لإضفاء نوع من الشرعية والمصداقية على ما أصبح يوصف بالانتقال الديمقراطي، ظلت الحياة السياسية ببلدنا تتسم بالتقهقر، وسقطت في حضيض الغموض والارتباك والركود بسبب المساومات السرية، والحسابات السياسوية، والتواطؤات المكشوفة، وتغلغل الانتهازية في الجسم السياسي.. مما أدى إلى انسداد الأفق وفقدان الحماس، وإضعاف التعبئة الضرورية لنجاح أية تجربة ديمقراطية حقيقية.

كان الاتحاد المغربي للشغل سباقا إلى إدانة الديمقراطية الصورية حتى قبل أن يعيشها المغرب. فمنذ 20 مارس 1956، طالب الاتحاد بإقامة ديمقراطية حقيقية، وأعلن بكل وضوح وجرأة رفضه للديمقراطية الشكلية. واعتبر أن الديمقراطية الحقة شرط ضروري للاستقلال الفعلي وللتنمية الشمولية والمستدامة. وفسر الديمقراطية باعتبارها تعني حكم الأغلبية التي تحظى بثقة شعبية واسعة تفرزها صناديق الاقتراع بواسطة انتخابات حرة ونزيهة. وأردف أن الديمقراطية تعني أيضا تداولا سياسيا حقيقيا على السلطة، وسموا للقانون، وفصلا حقيقيا للسلط، بالإضافة إلى وجود برلمان يملك صلاحيات واسعة، بما في ذلك مراقبة فعلية على العمل الحكومي.. وأكد أن الديمقراطية تعني وجود معارضة حقيقية تمارس أنشطتها وصلاحياتها ووظائفها بكل حرية، وضمان الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، وحمايتها وصيانتها من كل أنواع الانتهاك والخرق..، وطالب في كل أدبياته بتشييد ديمقراطية اقتصادية واجتماعية وثقافية في خدمة مصالح الطبقة العاملة المغربية وعموم الجماهير الشعبية.

فأين الزمن السياسي المغربي من الديمقراطية الحقيقية؟

إذا كانت الانتخابات في الدول الديمقراطية العريقة تُعدّ موعدا سياسيا للبناء الديمقراطي، تتنافس خلالها قوى سياسية تمتلك مشاريع مجتمعية، وبرامج سياسية واقتصادية واجتماعية واضحة ومتكاملة، وآليات الدفاع والتنفيذ القادرة على تجسيدها ميدانيا...، فإن "الاستحقاقات الانتخابية" بالمغرب، نتيجة الأعداد اللامتناهية من الأحزاب التي تُفرخ وتتكاثر بسرعة مدهشة في مزرعة سياسية تعمها الفوضى، ويطبعها الارتباك، أحزاب تأخذ شكل النمط الواحد، وتبقى

كلها معلقة بمشيئة الإدارة وإرادتها، هذه الانتخابات تحولت باستعمال المال الغير مشروع، إلى بازار انتخابي، تباع فيه الأصوات وتشترى بأبخس الأثمان..

وإذا كنا قد انتقدنا في مؤتمرنا الوطني التاسع مبدأ التزوير الذي تأسست عليه الديمقراطية الشكلية بالمغرب خلال تلك الفترة، فإننا اليوم نجدد رفضنا وإدانتنا للتزوير الجديد الذي يتخذ شكل الارتزاق المادي المبني على قانون الربح والخسارة، ارتزاق يتخذ له مجال سوق انتخابية تنمحي فيها كل القيم والمبادئ.

وإذا كانت الديمقراطيات الحقيقية تعرف نوعا من الوضوح السياسي والإيديولوجي فيما يرتبط بثنائية الأغلبية والمعارضة، حيث تتشكل الحكومة من الأغلبية البرلمانية التي أفرزتها صناديق الاقتراع عبر انتخابات حرة ونزيهة، فإن تشكيل الحكومة المغربية، يخضع لمنطق التجميع والتكتل المفتقد للانسجام والتقارب، ما يؤدي إلى اختفاء التمايز السياسي والبرنامجي والمذهبي بين الأغلبية والمعارضة. هذه الأخيرة، لا تعبر عن انشغالات وتطلعات وآمال الجماهير الشعبية، وتفتقد للامتداد الجماهيري الكفيل بتعزيز وتقوية موقعها كقوة سياسية قادرة على خلق التوازنات المجتمعية.

هذا التطابقُ في الخطاب والمواقف الحزبية، وحول اختيارات السلطة السياسية، أدّى وسيُؤدي لا محالة إلى المزيد من العزوف وفقدان المصداقية في المؤسسات وفي العملية السياسية ككل.

أمام هذا الوضع السياسي المغربي الراهن، فإن الاتحاد المغربي للشغل، يلاحظ بقلق عميق، أن ما تم إلى حدود اليوم، لا يبعث على الارتياح. وأن المغرب أضاع وقتا ثمينا في التلاعب بالديمقراطية والتسلي بافتعال الخرائط السياسية، وصياغة الأغلبيات والأقليات، من خلال مهازل انتخابية، تنكر لها حتى المستفيدون منها، ويُعلن من جديد، كما فعل في كل مؤتمراته السابقة، أنه حان الوقت لتدارك الأمر، وأن الطبقة العاملة المغربية، والجماهير الشعبية على استعداد للمزيد من البذل والعطاء، إذا كان المستفيد هو المغرب، وإذا كان هذا سيعود عليهم بالنفع والفائدة. كما يجدد التأكيد على أن الحقوق لا تمنح منحا، بل تنتزع انتزاعا، وأن الديمقراطية لا يمكن أن تُشَيّدَ بدون الطبقة العاملة، فبالأحرى ضدها، وبالتالي، فعلى عاتقها وعاتق الجماهير الشعبية يقع واجب خلق الشروط الملائمة لحياة سياسية حقيقية، وبالتالي فإن البدائل للخروج من المأزق الحالي موجودة، وتتمثل بالأساس، على سبيل المثال لا الحصر في:

- إقامة ديمقراطية حقيقية، واعتماد اختيارات سياسية واقتصادية واجتماعية مطابقة لمصالح الطبقة العاملة والجماهير الكادحة، باعتبارها وحدها الكفيلة بإخراج المغرب من الأزمة السياسية وسوء النمو اللذان يثقلان كاهل الشعب بعنف شديد.
- إعلان القطيعة الفعلية، لا المنبرية، مع كل الممارسات التي ساهمت في التزوير والفساد وفي حجب الإرادة الشعبية ونشر البلبلة والغموض واليأس والعزوف واللاتَسيُّس.
- إعادة المصداقية في مختلف المجالس التمثيلية، وذلك بإعادة انتخابها انتخابا حرا ونزيها. مما يتطلب وجود قوى سياسية فعلية تتمتع بنفوذ واسع داخل مختلف فئات الشعب المغربي، وباستقلالية فعلية عن السلطات العمومية.

- إصلاحات سياسية ودستورية عميقة تضمن فصلا حقيقيا بين السلطات، ومراقبة برلمانية وشعبية حقيقية على أعمال وبرامج الحكومة، وعدالة مستقلة، ومساواة فعلية في كل المجالات، وتكافؤ الفرص.

حان الوقت إذن لفتح نقاش وطني عميق حول المأزق الذي يعيشه المغرب، بمشاركة قواه الحية، سياسية كانت أم اجتماعية، في أفق تحقيق إجماع وطني حول أهداف وبرامج واضحة تعيد الأمل في الديمقراطية، والشرعية والمصداقية في المؤسسات وفي العمل السياسي الحقيقي الذي يتطلب نكران الذات والتضحية وتغليب المصلحة العامة على المصالح الأنانية والانتهازية، وتفتح الطريق لتنمية شاملة ومستدامة، ولعدالة اجتماعية تضمن تكافؤ الفرص وتوزيعا عادلا للثروة بين كل المواطنين، ولِتحَسُّنٍ في أوضاع العمال والجماهير الشعبية، المادية والاجتماعية والمعيشية...

وبهذه المناسبة، تؤكد منظمتنا من جديد أن الحكومات تمر وتزول، لكنها تترك من ورائها، مهما اختلفت ألوانها، ذلكم الدرس الأبدي، وهو أن كل سياسة لا تحظى بدعم من العمال يكون مصيرها الفشل والإخفاق. وأن الطبقة العاملة المغربية، التي استطاعت بفضل تنظيمها النقابي الأصيل أن تلعب الدور الطلائعي والحاسم في معركة التحرير الوطني، تبقى القوة التي تُكوّن المناعة للتماسك الاجتماعي، مستعدة للتحاور، شريكة ومنفتحة على كل القوى الحية التي تحمل مبادئ التغيير والعدالة والديمقراطية.

الهجوم المعادي للعمال

أضحت الانتهاكات الجسيمة التي تطال الحريات والحقوق النقابية والعمالية، والحق في العمل اللائق سياسة مُمَنهَجة يقدم عليها بعض المشغلين الذين يُسَيّرون مقاولاتهم، بعقلية مول "الشكارة" الإقطاعية - الاستبدادية والغير منتجة، ويتعاطون التهريب الاجتماعي، ويبدعون في أشكال الخرق والاضطهاد والتنكيل بالعمال، ويفصلون تعسفا المسؤولين النقابيين، وذلك لمجرد ممارستهم لأنشطة يضمنها الدستور، وتحميها القوانين الوطنية والمواثيق الدولية. تقع كل هذه الانتهاكات السافرة أمام أعين السلطات العمومية، بل بتواطؤ مكشوف معها، حيث، في كثير من الحالات، تتدخل القوات القمعية، بطلب من أرباب العمل وإرضاء لهم، بمنتهى الحقد والعنف.. لقمع التجمعات العمالية السلمية المطالبة بالتدخل لحماية القوانين الشغلية والدستور.

فماذا جرى لتهوى سلطة القانون بالمغرب إلى هذا الدرك الأسفل من الخساسة، لدرجة أصبح فيها العمل النقابي جديرا للعقاب، باهض الثمن، ويعرض ممارسيه إلى مخاطر ومآسي لا تحصى ولا تعد..؟ وأي معنى لحقوق الإنسان، ولدولة الحق والقانون، وللحريات النقابية، وللشراكة والديمقراطية.. حينما يضع هذا الصنف من المشغلين أنفسهم فوق القانون، فينتهكونه انتهاكا صارخا، ويضربون به عرض الحائط، دون خوف من حساب أو عقاب؟

ونتيجة لهذا التسامح المفرط والتواطؤ المفضوح مع هذا الصنف من أرباب العمل، استهدفت آليات الانتهاكات والقمع، بصفة خاصة، منخرطي ومناضلي ومسؤولي الاتحاد المغربي للشغل، في جميع القطاعات الإنتاجية والجهات.. مما عرضهم للملاحقات والمحاكمات لمجرد تأسيسهم لمكتب نقابي أو تقديمهم لدفتر مطلبي غالبا ما تكون له علاقة بتطبيق مقتضيات مدونة الشغل المتوافق حولها بين مختلف ما أصبح يُنْعَتُ بالفرقاء الاجتماعيين الثلاثة. هذا ناهيكم عن الأحكام

القاسية التي تصدر في حق مناضلي الاتحاد المغربي للشغل، بمقتضى أحكام الفصل 288 المشؤوم من القانون الجنائي الموروث عن المستعمر الغاشم الذي كان يستعمله لتجريم ممارسة النشاط النقابي المشروع.

ونتيجة هذا الوضع المأساوي، بلغ عدد العمال المفصولين عن العمل لمجرد ممارستهم لأنشطة نقابية بالدار البيضاء وحدها، 18212 عاملا وعاملة، بينهم أكثر من 440 ممثلا نقابيا منتخبا، وذلك بين 2006 و2010. وفاقت حصيلة ضحايا الاعتقال التعسفي لأسباب نقابية في نفس المدينة والفترة 200 مسئولا نقابيا من الاتحاد المغربي للشغل. وفي مدينة خريبكة، أقدمت شركة سيمسي ريجي التابعة للمكتب الشريف للفوسفات على طرد 850 عاملا لمجرد تشكيلهم لمكتب نقابي تابع للاتحاد المغربي للشغل. وأقيمت محاكمة لممثليهم النقابيين وهم في حالة اعتقال.

إنه قانون القوة الذي يفرض على قوة القانون والدستور! فمتى تتدخل الدولة لتفرض قوة القانون في أماكن العمل؟

إن الاتحاد المغربي للشغل يعتبر أن حق الإضراب لم يأت هبة أو منّة من أحد، بل انتزعته الطبقة العاملة المغربية انتزاعا عبر كفاحات مريرة، وتمت دسترته منذ عام 1962، إنه يشكل أحد الحقوق الأساسية للحركة النقابية، والاتحاد مصمم العزم لمواصلة النضال ومواجهة كل محاولات الاستغلاليين الذين يتآمرون على هذا الحق، بمناداتهم المتكررة الرامية إلى تكبيله وتجريمه.. مستندين في دفاعاتهم الشكلية على مبررات واهية، وهمية وخاطئة.. تنم، كما أوضحت نقابتنا في ردها، عن الفظاظة وسوء النية اللذان يطبعان التعامل مع هذا الحق الدستوري المُنتَهَك دوما تحت ذريعة تفعيل أحكام الفصل 288 من القانون الجنائي، وانتقدت المستوى الكبير من التشدد، وأردفت أن هذه المواقف لا تُشرف المغرب، بل تشكل وصمة عار في وجه كل الذين ينتهكونه باستمرار.. واعتبرت أنه من واجب كل الديمقراطيين الدفاع عن هذا الحق الأساسي.

أي منطق هذا يحكم بعض أرباب العمل المغاربة؟ فهل يُعقل أن يُطالبوا، في كتابهم المدرج في جدول أعمال الحكومة الحالية، بمراجعة مدونة الشغل التي طالبوا بها طيلة الثمانينات والتسعينات، وشاركوا في صياغتها، بل ابتهجوا لصدورها؟

لقد أكدت منظمتنا بشكل واضح ولا لُبس فيه أن بعض أرباب العمل يطالبون في الحقيقة بالرجوع إلى قانون الغاب عبر كراء الخدمة، وسوق شغل يحكمه منطق "الموقف"، متجاهلين الارتباط الوطيد بين استقرار العلاقات المهنية والتماسك الاجتماعي ودور المعايير القانونية، من عقود شغل، واتفاقيات جماعية، في تحقيق التوازن بين ضمانات والتزامات الأجراء.

إنهم يسعون بالدرجة الأولى إلى شرعنة السيبة الاجتماعية السائدة في علاقات وأماكن العمل، مستفيدين بذلك من تهرب الدولة من تحمل مسؤوليتها في فرض مقتضيات القوانين المغربية، حيث أعلنت وزارة التشغيل أن نسبة المقاولات التي تحترم بنود مدونة الشغل لا تتجاوز 20%: فلا حد أدنى للأجر المنخفض أصلا يطبق، ولا حق لمئات الآلاف من العمال والعاملات في الاستفادة من منح التقاعد والتغطية الصحية والتعويضات العائلية، ولا احترام لساعات العمل القانونية وللعطل... مما فتح المجال واسعا أمام التهريب الاجتماعي ونقل الأنشطة الاقتصادية، وما يترتب عن ذلك من

إغلاقات للمعامل، وتسريحات جماعية للآلاف من العمال والعاملات، وتوسيع دائرة الفقر ونسبة البطالة، وتَوسُّع ظواهر التفكك الاجتماعي والإقصاء والتهميش.. فقد سجلت مدينة الدار البيضاء وحدها تشريد 9725 عاملة وعامل نتيجة إغلاق 71 شركة، وذلك في الفترة الممتدة بين 2006 و2008. كما بلغ عدد العمال المتضررين من التخفيض من ساعات العمل القانونية 3637، إذ بلغت الساعات الضائعة 2917183 ساعة عمل في نفس الفترة والمدينة.

في جو هذه الفوضى المنظمة، يتعرض الكثير من العمال لمختلف أنواع الأمراض المهنية خاصة داخل قطاعات المناجم والصناعات الكيماوية، والفلاحة، والنسيج... ويصبحون عرضة لحوادث الشغل التي بلغت سنة 2008 وحدها، حسب وزارة التشغيل 16486 حادثة، وأسفرت عن 301 حالة وفاة. أما حصيلة جريمة محرقة معمل روزامور للأثاث بالدار البيضاء، ليوم 26 أبريل 2008، فقد بلغت 56 قتيلا و17 جريحا، بسبب انعدام شروط الصحة والسلامة المهنية داخل هذا المعمل الذي حوله صاحبه إلى شبه معتقل...

هذا جزء قليل من تحديات كبيرة تواجه الطبقة العاملة المغربية التي تزداد أوضاعها ارتدادا بفعل الهجوم العنيف على قدرتها الشرائية نتيجة المضاربات والتهاب أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، وتجميد الأجور... مما يستدعي منا، ودون تأخير، تقوية الاتحاد المغربي للشغل، وتفعيل آليات التضامن بين كل مكوناته، جغرافيا ومهنيا وقطاعيا، وذلك من أجل صيانة الوحدة، وفرض احترام القوانين والكرامة العمالية والعمل اللائق للجميع..، واستعادة القوة الشرائية لكافة المأجورين والمواطنين، ومواجهة كل المؤامرات والدسائس التي تُحاك ضد الحقوق الأساسية للعمال، وفي مقدمتها الحق في التنظيم، وفي التفاوض الجماعي.

مأزق الحوار الاجتماعي بالمغرب

يعيش الحوار الاجتماعي بالمغرب، خاصة منذ 2008، مأزقا حقيقيا نتيجة الخلافات التي طفت على السطح، حول ما أصبح يوصف بمأسسة ومنهجية الحوار، وبشان القضايا والملفات المفترض طرحها ومناقشتها بكل حرية على جدول أعمال اللقاءات الحوارية النقابية / الحكومية. فأي معنى للحوار الاجتماعي في ظل استمرار مقاطعة ممثلي أرباب العمل لجلسات الحوار المتعلقة بالقطاع الخاص، في محاولة منهم لابتزاز الحركة النقابية والضغط عليها بهدف تمرير قوانين تراجعية ماسة بالحقوق الأساسية للعمال، خاصة منها قانون الإضراب، ومراجعة مدونة الشغل، وقانون النقابات..؟ وعن أي حوار يدور الحديث بكثير من الصخب والضجيج الإعلامي، حين ترفض الحكومة إدراج مطالب نقابتنا في جدول أعمالها، خاصة تلك المتعلقة بالزيادة في الأجور والمعاشات، بدعوى أن الزيادة تمت مرتين بفعل تخفيض الضريبة على الدخل سنتي 2009 و2010، ونتيجة للرفع من أجور الموظفين في يوليوز 2008 و2009، وتحت مبرر تأجيل مناقشة المطلب إلى حين الانتهاء من الدراسة التي تعدها وزارة التشغيل والتي تروم مراجعة منظومة الأجور...؟

إنه كلام حق يراد به باطل، خاصة إذا علمنا أن رواتب غالبية المأجورين ضعيفة وغير معنية بالتالي بالتخفيض الضريبي، وأن والي بنك المغرب أعطى تعليماته للحكومة بعدم الالتزام مع النقابات بأي زيادة جديدة يكون من شأنها التأثير على خزينة الدولة وكتلة الأجور، فلماذا لا يوصي والي بنك المغرب بتخفيض نسبة 30% من الأجور الخيالية لكبار الموظفين؟.

إن الخلاف النقابي/الحكومي الحالي ليس إلا الشجرة التي تغطي الغابة. فسوء التفاهم بين نقابتنا والحكومة وأرباب العمل قديم وعميق، ويتعلق بمفهوم ومضمون الحوار الاجتماعي. فقد رفضت منظمتنا تزكية الحوارات الشكلية / المغشوشة، وطالبت بحوار حقيقي يدور حول ملفات وقضايا مضبوطة، ويتوخى بلوغ أهداف محددة، أي التوصل إلى اتفاقات ملزمة لمختلف الأطراف الموقعة عليها.

واعتبرت أن التفاوض الجماعي صار أهم وسيلة لحماية حقوق العمال، بل أكثرها مُلاءَمة لتحقيق التوازن المنشود بين التنميتين الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في ظل هيمنة نظام العولمة الاقتصادية الليبرالية المتوحشة، وأردفت أن أطراف الحوار الثلاثة مطالبون باعتماده ثقافةً لا بديل عنها، باعتباره الوسيلة الأفضل لتعويض منطق النزاع والصدام في العلاقات المهنية، بمنطق التعاون والتفاهم والتفاوض. بل إنه الاختيار الأكثر مُلاءمة وربحا اقتصاديا واجتماعيا، والنهج الذي يُعطي معنى للمقاولة المواطِنة لكي تُلطِّف العادات والممارسات في مجالات تدبير الموارد البشرية وعلم الإدارة... لكننا أوضحنا أيضا أن الحوار الاجتماعي يتطلب توفير أجواء تسودها النوايا الحسنة، أي استعداد كل فريق للاستماع إلى وجهة نظر الطرف الآخر رغم اختلاف الأهداف وتباينها، ووجود تنظيمات نقابية مستقلة وقوية تتوفر على مصداقية كبيرة وتمثيلية فعلية تسمح لها بأداء وظيفتها كاملة، وتضمن لها تنفيذ التزاماتها، إنها المقومات والمبادئ والشروط الغائبة والمُغَيّبة في مفهوم الحكومة المغربية وأرباب العمل للحوار الاجتماعي، فلا وجود لحُسن نية لدى الحكومة وأرباب العمل، فعن أي حوار اجتماعي يتحدثون حين تصدر الوزارة الأولى لسنتين متتاليتين، وبشكل انفرادي بلاغا تخبر فيه الرأي العام بنتائج حوار مزعوم لم تكتمل بعد حلقاته، بل لا زال في مرحلته التمهيدية؟ فكيف لا تُفتقَد الثقة والمصداقية في حكومة تُزوّرُ وتُزيّفُ الحقائق وتنطق بها جورا وبُهتانا ضدا على الأخلاق والمبادئ المتعارف عليها عالميا في مجال العلاقات المهنية؟ إن الدولة المغربية لا زالت تفتقد لثقافة الحوار، وللإرادة السياسية وللإطار القانوني المرجعي المؤطر والمنظم والضابط للحوار الاجتماعي الفعلي.

لماذا لا تتم دعوة الحركة النقابية للحوار قبل اندلاع التوترات والنزاعات الاجتماعية؟ وأي حوار هذا تُفرغُ فيه الجلسات من مضمونها، وتسعى من خلالها الحكومة فقط جس نبض الطرف العمالي، وربح الوقت، وتلطيف الأجواء، وامتصاص الغضب النقابي. إن الحكومة الحالية لا تكتفي فقط بمحاولاتها اليائسة الرامية إلى إيهام الرأي العام بأن الحوار الاجتماعي بالمغرب حقيقي، وبأنه أفضى إلى نتائج متفق عليها مع باقي الأطراف الاجتماعية، بل تُبدع وتتفنن في أساليب التشويش والتضليل والبُهتان حين تَقْدِم بوعي ممنهج على نشر أرقام وبيانات لا تَمُتُّ للحقائق بأية صلة. فماذا يمكن انتظاره من حكومة تُفضل منطق التوازنات المالية والماكرو اقتصادية على حساب الاستقرار والسلم الاجتماعي والتماسك المجتمعي، حكومة ترفض التصديق على الاتفاقيتين الدوليتين رقم 87 و144، وتتدخل في الشأن النقابي، وتُزيّفُ التمثيلية النقابية أثناء الانتخابات المهنية... حكومة لا تشجع الحوار الاجتماعي، وتسعى إلى إضعاف الحركة النقابية الحرة والمستقلة، بل إلى القضاء عليها.. حكومة تتفرج على الخروقات الجسيمة التي تطال الحريات والحقوق النقابية والعمالية.

منظمتنا في طليعة النضال النقابي

إن ارتفاع حجم وتيرة الهجوم المعادي للعمال لم ولن يثني أبدا الاتحاد المغربي للشغل على مواصلة مهامه التاريخية كمدرسة للنضال الوطني والديمقراطي، كقلعة منيعة لاحترام العمال والعاملات، ولحماية وصون حقوقهم ومكتسباتهم، وكحركة أصيلة لانتزاع الحق في حياة أفضل، وسيرا على هذا المنوال، ساهمنا، بكل مسؤولية وواقعية في إقرار مدونة الشغل الجديدة، وقد حرصنا أشد الحرص، أن تكون، سواء في مبادئها أو في موادها، حِصنا حصينا يحمي الحريات ويصون الحقوق الأساسية للعمل، ويحفظ مكتسبات العمال. هذا ما أغضب بعض أرباب العمل الذين عادوا ليطالبوا من جديد، وبعنف وشراسة، بمراجعتها، في الحقيقة بتفكيكها وبشرعنة التسيب والفوضى التي تميز العلاقات المهنية بالمغرب. همهم الأساسي تكثيف الاستغلال وممارسة كل أنواع الاضطهاد والقهر والقمع في حق العمال، وتمهيد الطريق لمزيد من الهجوم على الحريات والحقوق، وإضعاف الحركة النقابية... إلا أننا عازمون على مواصلة النضال لفرض احترام القانون والدستور حتى تتمكن المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية من استعادة فعاليتها ومصداقيتها وتماسكها. وسنستمر، بكل ما أوتينا من قوة وإيمان، في مواجهة مختلف المشاريع الرجعية / التراجعية التي يحاول البعض فرضها على الطبقة العاملة وحركتها النقابية الحرة والمستقلة، وفي مقدمتها مشروع قانون الإضراب، إن ما ترفضه نقابتنا، ليس هو القانون في حد ذاته، ولكن كل قانون يكبل ويجرم ممارسة حق الإضراب الذي يضمنه الدستور والمواثيق الدولية للعمل. فلا معنى للحرية النقابية دون ضمان ممارسة حق الإضراب. وأي تفاهم ممكن مع حكومة مستمرة في تعنتها، متجاهلة نداءاتنا المتكررة الداعية إلى إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي المسلط على رقاب العمال المغاربة، والى التصديق على الاتفاقيات الدولية الصادرة عن منظمة العمل الدولية وعلى رأسها الاتفاقية رقم 87 المتعلقة بالحرية النقابية وحق التنظيم.

ورغم القمع والقهر، فان عمالنا ومناضلينا ومناضلاتنا أبانوا، وكعادتهم، على روح عالية من التضحية والنضال والتضامن، وعن إيمانهم الراسخ بعدالة قضاياهم المشروعة، وعبروا عن استعدادهم الدائم لمواجهة الاستغلال والاستبداد والقهر الطبقي.. وهذا ما جسدته نضالاتهم في قطاعات الكيماويات والحديد والنسيج والجلد والتجارة والخدمات والمواد الغذائية والأخشاب والبناء والكتاب.. نضالات بطولية وشاقة بلغت 126158 ساعة إضراب، أي 1520 يوم إضراب، في الدار البيضاء وحدها. وقد تصاعدت الإضرابات خلال الموسم الاجتماعي 2009 - 2010، وشملت قطاعات كثيرة، نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر، شركات (سيسابوا) (13 شهرا من الإضراب)، وصوفاكا وصوطيما للأدوية (240 و90 يوما من الإضراب)، وسلطان غاز (أكثر من 60 يوما من الإضراب).. وفي الفترة الممتدة بين 2006 و2010، نظم عمالنا أكثر من 300 وقفة احتجاجية و4991 يوم اعتصام شارك فيها 13453 معتصم ومعتصمة.. ولا زال اعتصام عاملات وعمال "جاكوب بيتون" للنسيج مستمرا منذ 2008.

وحسب الإحصائيات الرسمية لوزارة التشغيل فان العلاقات الشغلية بالمغرب عرفت 190 إضرابا داخل 154 مؤسسة سنة 2008، و231 إضرابا داخل 185 شركة عام 2009، وكلها بسبب عدم تطبيق مقتضيات مدونة الشغل والقوانين الاجتماعية.

وتحية حارة أيضا لمناضلاتنا ومناضلينا ولروح المسؤولية والتنظيم والتصميم والوعي الذي تميزت به نضالا تهم، وهم يخوضون، منذ سنوات، إضرابات واعتصامات ومسيرات رائعة، ووجهت في غالب الأحيان بالقمع والعنف

المؤديان إلى الجرح والإغماء، بل إلى مفارقة الحياة كما وقع للشهيد مصطفى لعرج المسؤول النقابي بالجماعات المحلية الذي سقط شهيدا بالرباط أثناء مشاركته في مسيرة 29 يونيو 2006. نضالات في كل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والتكوين المهني، والأبناك، والموانئ والأرصاد الجوية، والبريد والاتصالات، وقطاعات الوظيفة العمومية، والجماعات المحلية... وذلك دفاعا عن مطالب مشروعة وعادلة، أو عن حقوق ومكاسب قد تعصف بها الخوصصة أو التفويت، أو للاحتجاج على عدم احترام وتطبيق بنود الاتفاقات المبرمة بين الفرقاء، أو ضدا على تمييع الحوار الاجتماعي ورفض الحكومة الاستجابة لمطالب الموظفات والموظفين...

ورغم كل التحديات والصعوبات، ورغم تعامل الحكومة السلبي مع نقابتنا في الحوار الاجتماعي، فقد تمكنت منظمتنا العتيدة من انتزاع مكتسبات جديدة، رغم جزئيتها، ورغم عدم رضانا عنها، تمثلت أساســا في:

وعلى مستوى الوظيفة العمومية:

- حذف السلالم من 1 إلى 4.
- إحداث تعويض عن العمل بالمناطق الصعبة والنائية بالعالم القروي بالتعليم والصحة.
- الرفع من الحصيص النظامي للترقية من 22% إلى 28%.
- التخفيض من الضريبة على الدخل.
- التخفيف من عبء مصاريف العلاجات على موظفي الدولة.

وعلى مستوى القطاع الخاص، حققت الطبقة العاملة، بفضل نضالاتها وتضحياتها وصمودها، مكتسبات تمثلت في:

- زيادات لا بأس بها في الحد الأدنى للأجر القانوني.
- توسيع سلة العلاجات لتشمل الأمراض غير القابلة للاستشفاء.
- الزيادة في قيمـة التعويضات الممنوحة لضحايا حوادث الشغل والأمراض المهنية بنسبة 20%.
- تمكين العمال الزراعيين من الاستفادة من التعويضات العائلية والتغطية الصحية.
- كما تمكنت العديد من القطاعات الإنتاجية من تحقيق زيادات هامة ومكتسبات جديدة بفضل مفاوضات جماعية مع أرباب العمل من ذوي النيات الحسنة.

فهنيئا لكل المناضلات والمناضلين على ما حققوه، ويبقى النضال مستمرا.

إن نقابتنا ترفض حل أزمـة صناديق التقاعـد على حساب الطبقة العاملة التي لا تتحمل أية مسؤولية في ما آلت إليه الحالة المالية للصناديق، والناتجة عن سوء التدبير، وتوظيف مدخرات التقاعـد في مشاريع لا تعود بالنفع على المتقاعدين.

أما عن إشكالية أزمة صناديق التقاعد فإن الاتحاد المغربي للشغل يرى أن أزمة صناديق التقاعد الحالية بنيوية، وتعود بالأساس إلى اللاتوازن الذي أصبح يميز حالـة الصناديق منذ الشروع في تطبيق برامج التقويم الهيكلي بداية

1983، اختلالات تفاقمت بفعل سوء تدبير مدخرات المأجورين. فهل يُعقل أن لا تؤدي الدولة، باعتبارها مشغل، اشتراكات موظفيها في القطاع العمومي منذ الستينات إلى الصندوق المغربي للتقاعد؟ لتتباكى الآن عن قرب إفلاس هذا الصندوق. هل من المعقول أن تُهدر الملايير من اشتراكات المأجورين في صناديق التقاعد في مشاريع البدخ التي لا تعود على المنخرطين بأي فائدة؟ وهل من المعقول كذلك أن لا تجتمع اللجنة الوطنية لإصلاح أنظمة التقاعد والتي يرأسها الوزير الأول لم تجتمع منذ سنتين؟

إن الاتحاد المغربي للشغل يعتبر أن الحلول والسيناريوهات المطروحة للنقاش، حلولا ترقيعية وغير مقنعة. ونرى أن المقرر الذي سيناقشه المؤتمر في شأن إشكالية التقاعد يشكل أرضية صحيحة، نُطالب الحكومة بتبنيها.

إن مطالبنا متعددة، ومبادئنا سليمة، وأهدافنا نبيلة وواضحة، ووسائل عملنا ناجعة، وصمودنا في مواجهة التحديات والمؤامرات والدسائس والانتهاكات رائع. وسنسهر على أن يستمر نضالنا ويزداد قوة وانتشارا، لتمكين اتحادنا من تحقيق مكتسبات جديدة في مستوى طموحات وأمال الطبقة العاملة في أجر لائق، وحياة أفضل، وصون حمايتها الاجتماعية وتوسيع مجالاتها وتحسينها، وحماية الحريات والحقوق النقابية.. وتشييد صرح الديمقراطية الحقيقية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للخيرات..

إلا أن النضال النقابي يحتاج، خاصة في هذه الظرفية الشديدة التعقيد، بذل المزيد من الجهد والإبداع والاجتهاد في مختلف مستويات ومجالات العمل النقابي، وبشكل رئيسي في ميدان التكوين النقابي والتثقيف العمالي. وقد أولت منظمتنا اهتماما خاصا لهذه الآلية النقابية الأساسية والضرورية في العمل النقابي. وكثفت من الدورات التكوينية والجامعات الصيفية والربيعية، ووسعت مستوياتها ومحاورها بما يتلاءم والتحولات العالمية الجديدة التي يفرضها نظام العولمة الليبرالية العنيفة، والتحديات التي تواجهها الحركة النقابية جراء هذه المتغيرات. واستفاد من برامج التكوين النقابي لمنظمتنا المئات من المناضلين والمسئولين النقابيين، نساء ورجالا، شبابا ومن مختلف الأعمار والقطاعات. هذا المجهود في التكوين ساهم بشكل كبير في تحقيق إشعاع نقابتنا، وتكوين مناضلات ومناضلين في مجالات التنظيم والتواصل والتفاوض الجماعي... مما ساعدهم على أداء مهامهم النقابية والنضالية بشكل أفضل، وعلى مجابهة الانتهاكات الجسيمة التي تستهدف العمال والعاملات. وستضاعف منظمتنا جهودها في المراحل القادمة لجعل بنيان اتحادنا المغربي للشغل أكثر حيوية ونشاطا.

ووعيا من الاتحاد المغربي للشغل أن النضال ضد القهر الطبقي والقمع والاستبداد مسؤولية كل القوى الحية المغربية، كان مناضلونا في طليعة المحتجين على غلاء المعيشة، والمتضامنين مع ضحايا الفيضانات والبرد والثلوج في جبال الأطلس، والمساندين لمضطهدي ومعتقلي الأحداث التي شهدتها بعض المدن والأقاليم المهشمة المنتمية إلى المغرب الغير النافع.

إنها نفس القناعة التي أملت علينا فتح مقراتنا في مختلف المدن لاستقبال ومناصرة ضحايا السياسات التعليمية والتكوينية، وفشل الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، خاصة المعطلون حاملي الشهادات الجامعية والعليا، من مهندسين ودكاترة في مختلف التخصصات.. ومن هذا المنبر العمالي، نجدد تضامننا مع هؤلاء الأطر التي أبت إلا أن

تقضي جل أوقاتها في الشوارع الرئيسية للعاصمة المغربية، وغيرها، دفاعا عن حقها في العمل والعيش الكريم، ونطالب الحكومة بالاستجابة الفورية لمطالبهم العادلة والمشروعة، وفي مقدمتها حقهم في العمل اللائق.. عوض اللجوء إلى العمل بالعقدة المحددة المنافية لمختلف القوانين الأساسية بالوظيفة العمومية.

العلاقات النقابية الدوليـــة

أولى اتحادنا اهتماما بالغا للعلاقات النقابية الدولية، وحرص دوما على تنويعها وتعميقها دون تبعية أو انحياز، مستندا في ذلك على الحفاظ على وحدة العمال واستقلالية تنظيماتهم النقابية، مما أكسب تنظيمنا الاحترام والتقدير، وساهم في إشعاعه على أوسع نطاق.. وطيلة مسيرتـه، عمل على تدعيم التعاون والتضامن والإخاء بين مختلف النقابات العمالية عبر العالم.

وإن كانت الحركـة النقابية العالمية واجهت، منذ منتصف التسعينات صعوبات وعوائق وتحديات، خاصة بعد انتصار نظام العولمة الاقتصادية الليبرالية الجديدة، فان علاقاتنا الخارجية استمرت، بل لم تنقطع أبدا، مغاربيا، وعربيا، وإفريقيا، دوليا.

فعلى مستوى الاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي، ذلك الفضاء المُجسّد لحلم الطبقة العاملة في المساهمة في بناء وحدة شعوب المنطقة على كافة المستويات، وتشكيل قوة اجتماعية قادرة على فرض إرادة الوحدة الاقتصادية. وبالرغم من الوضع السياسي المتنافر في المنطقة المغاربية، فقد عملت منظمتنا إلى جانب المنظمات الشقيقة المكونة للاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي على استمرارية مبادراته في مجمل أقطار المغرب العربي الكبير، عبر المساهمة في كل أنشطته التي استفاد منها مئات الأطر النقابية إيمانا من منظمتنا بالسير بهذا الاتحاد إلى المدى الذي حلمت به الأجيال في اتجاه التجسيد الفعلي لوحدة المغرب العربي الكبير.

وعلى المستوى العربي فإن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، الذي جاء استجابة لتمكين العمال العرب من أداة حيوية لتنسيق جهودهم على المستوى العربي والدولي من أجل تحرير كل الأوطان العربية، وفي مقدمتها فلسطين، تمهيدا لبناء الوحدة المنشودة من المحيط إلى الخليج، فقد كثفت منظمتنا مجهوداتها عبر المشاركة في أنشطة الاتحاد المتعددة، مساهمة بذلك في بناء التضامن العمالي العربي وتحقيق إشعاع عربي واسع، خدمة لقضايا العاملات والعمال العرب، وإرساء حقوقهم وصيانة كرامتهم، وتعزيز البنيات الاقتصادية العربية إلى جانب الدفاع عن القضايا القومية.

ومن جانب آخـر، عملت منظمتنا على تمتين روابط التعاون والتضامـن مع النقابات الأفريقية الديمقراطية والمستقلة، ودعمها لتطوير قدراتها من أجل توفير شروط التَّحصُّن ضد انتهاكات الحرية والحقوق النقابيـة، والدفع بمطلب الشعوب الإفريقية بالقضاء على الفقر وإرساء حقها في التنمية المستدامة.

وعلى الصعيد الدولي، ساهمت منظمتنا، وبكثافة وفاعلية، في كل الأنشطة التي نظمت في إطار العمل المشترك مع "الاتحاد الدولي للنقابات الحرة" سابقا "الكنفدرالية النقابية الدولية" حاليا، وفي رسم استراتيجيات الاتحاد الدولي وذلك عبر تواجد منظمتنا في الهيئات المقررة. كما تعمل منظمتنا على تعزيز التضامن والتعاون بين مكونات الحركة النقابية العالمية في مواجهة الآثار السلبية للعولمة، وإقرار نظام عالمي جديد عبر مراجعة النظام المتعدد الأطراف وإرساء حكامة عالمية جديدة تضطلع فيها منظمة العمل الدولية بدوها الهام في إقرار واحترام معايير العمل من أجل إرساء العدالة الاجتماعية وإضفاء البعد الاجتماعي والتنموي للسياسات والاستراتيجيات العالمية.

و في هذا الإطار شاركت منظمتنا في أشغال كل المؤتمرات الدولية لمنظمة العمل الدولية، ومنظمة العمل العربية ـ واستفادت أطرنا من مختلف الأنشطة والدورات التكوينية والحلقات الدراسية التي نظمتها هاتين المنظمتين، كل في مجالاته الخاصة، منخرطة في كل البرامج والحملات المدرجة في أجنداتهما.

الحركـة النقابيـة في مواجهة تحديات الاقتصاد العالمي:

نعيش اليوم داخل اقتصاد عالمي لا يعرف الحدود، ويتميز بالمنافسة القائمـة بين المجموعات الصناعية الكبرى.. اقتصاد تتحكم فيه 64000 شركـة متعددة الجنسيات، موزعـة على 866000 فرع عبر العالم، وتشغل 54 مليون شخص، وتمثل 70% من تدفقات التجارة العالمية ـ اقتصاد خلق سوق دولي تتنافس داخله اليد العاملة للدول الصناعيـة الكبرى مع يـد عاملـة أجورها هزيلـة. مما يستدعي، حسب منظري الليبرالية المتوحشـة، التعاون والتضامن الطبقي داخل القطر الواحد لمواجهة تحديات وأخطار التنافسية التي تهدد الدولة والاقتصاد ومناصب الشغل ـ ففي أوربا مثـلا، على الطبقة العاملة أن تدعم الرأسمال الأوروبي ضـد المنافسة القادمـة من شمال أمريكـا، ومن جنوب شرق آسيـا، ومن الصين والهنـد... هكذا تصبح الطبقة العاملة مطالبة بربط مصيرها بمصير بورجوازيتها، ويدخل العمال في كل موقع إنتاج وفي كل قطر في صراع مع المصالح العمالية بالدول والمواقع الأخرى.

يتضح إذن أن الهدف الأساسي لنظام العولمة الاقتصادية الليبرالية العنيفة يصبح هو البحث عن مخرج لأزمته، وبالتالي، فلا مفر من إضعاف الحركة النقابية واقتلاع سلطتها وضرب معنوياتها بهدف إدماجها في النظام الرأسمالي، وتحويلها إلى نقابة مواكبة ومشاركـة في تدبير المقاولة، وصـدها من أن تقوم بأي دور سياسي أو اجتماعي.

وفي ظل هذه الهجمة، نجد أنفسنا أمام وضعيـة سمتها التناقض الجوهري بين الإستراتيجية النقابيـة التي تعتمد الإطار الوطني، وإستراتيجية رأس المال التي تتطور في نطاق عالمي ـ هذا الواقع يبين قدرة الرأسمال على التحرك بسرعـة

فائقة على المستوى الدولي، في حين لا تتمتع الحركة النقابية بنفس القدرة. مما أدى إلى تقليص التضامن النقابي على الصعيد العالمي.

وإذا كانت هجمة الليبرالية الجديدة، هجمة على نطاق واسع، فان المعركة من أجل العدالة الاجتماعية والتحرر والديمقراطية لا بد وأن تكون هي الأخرى على الصعيد العالمي.

ونعتقد أن توحيد الحركة النقابية العالمية نهاية 2006 في إطار الكنفدرالية النقابية الدولية، قد يسهل دور العمل النقابي في إعادة التوازن إلى العلاقة بين الحركية النقابية وحركية رأس المال على مستوى عالمي.

إلا أن المعركة ستكون، في نفس الوقت، وبالضرورة، قطرية وإقليمية ودولية. مما يحتم علينا تطوير الحركة النقابية القطرية، والمغاربية، والعربية، وتوطيدها وتفعيلها حتى تتمكن، إلى جانب النقابات المهنية الدولية، والنقابات العمالية في كل من أفريقيا وأوربا، وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية وآسيا... من بلوغ هدفها المتمثل في بناء التضامن العمالي العالمي في إطار الكنفدرالية النقابية الدولية التي بلغ عدد منخرطيها 178 مليون منخرط، ينتمون إلى 156 دولة.

إن الحركة النقابية العالمية الموحدة، مطالبة اليوم بتطوير وتعزيز أواصر التضامن، والتعبير عنه ميدانيا بأشكال ملموسة، حتى تصبح، وبدون منازع قوة المستقبل التي ستكون في طليعة الحركة الاجتماعية والسياسية المناهضة للعولمة الاقتصادية اللبرالية الجديدة، والتي ستفرض على الحكومات والشركات وجوب الأخذ بضرورة العدالة الاجتماعية والتضامن والديمقراطية والسلام.

إن الحركة النقابية هي التي بقيت لحد الساعة، ولوحدها الحصن الحصين الذي تتكسر على أسواره كل المخططات التراجعية التي ترسمها المؤسسات المالية الدولية أو من ينوب عنها داخل الوطن.

المهام النقابية المستقبلية للاتحاد المغربي للشغل:

تواجه الحركة النقابية العالمية ومن بينها المغربية، تحديات كبيرة نتيجة الانعكاسات السلبية المترتبة عن نظام العولمة الاقتصادية الليبرالية المتوحشة، خاصة في ما يتعلق بإشكالية التشغيل والزيادة في معدلات البطالة والتخفيض المهول للأجور الحقيقية، واستفحال الفقر والهجوم على الحماية الاجتماعية وأنظمة التقاعد وعلى الحريات والحقوق النقابية. ما يحتم على منظمتنا تطوير وتفعيل الذات، وتجاوز مكامن الضعف فيها، والنهوض المبرمج والهادف بالعمل النقابي، وذلك بهدف مواكبة التطورات والمتغيرات المتسارعة، والتكيف معها، وتطويع الفعل النقابي حسب المعطيات

الجديدة خدمة لمصالح منخرطينا، ولأهداف ومبادئ مركزيتنا. مما يستدعي القيام بالتصحيحات اللازمة التي ستؤهل تنظيمنا لاستعادة عافيته وفاعليته، وتوسيع العضوية داخله لتشمل كل القطاعات المنظمة أو الغير مهيكلة، الصناعية والخدماتية والفلاحية... وكذلك قطاعي الوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية... هذا لن يتم بالطبع بأساليب عمل تقليدية ومتجاوزة، وبهياكل وخطابات عتيقة.. بل يتطلب إعادة ترتيب أوضاع منظمتنا، وتطوير وعصرنة مطالبنا وهياكلنا، وآليات عملنا، وتوسيع إطارات نشاطنا وعلاقاتنا وذلك بالانفتاح على كل القوى الحية التي تحمل مبادئ التغيير والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، والبحث عن أشكال عمل وآليات تتناسب مع التحولات العالمية الجديدة... ويعتبر التضامن العمالي بين كل مكونات منظمتنا قطاعيا جغرافيا ومهنيا شرطا ودعامة أساسية لإعطاء دينامية جديدة للعمل النقابي المستقبلي. من هنا ضرورة توفير شرط التماسك الداخلي الذي يعتبر سِمة طبيعية للعمل النقابي الأصيل. وحتى يحقق النضال النقابي أهدافه في عالم يتحول باستمرار، فلا بد أن تتوفر في مسؤوليه ومناضليه شرط الفعالية والنجاعة والإبداع والتضحية والتواصل الدائم والحضور المستمر...

بتوفير كل هذه الشروط، فإن تقوية الاتحاد المغربي للشغل ترتكز على المستويات التالية:

التنظيم النقابي - التواصل النقابي / الإعلام النقابي / التكوين والتثقيف العمالي - المطلب والنضال - الاهتمام بالنقابيين الشباب وبالمرأة النقابية، والاستفادة من تنظيم وخبرة متقاعدينا...

1- **في التنظيم النقابي:**

يُعتبر التنظيم والهيكلة من أولويات العمل النقابي داخل الاتحاد المغربي للشغل، وبناء عليه، رفعت منظمتنا منذ التأسيس شعار **"العمل المنظم والمسؤول وحده يجدي"**، وظلت تجدد التأكيد على أن **"من لا تنظيم له، لا قوة ولا حقوق له"**.

إن التنظيم والعمل المنظم والمنتظم الخاضع للبرمجة والتخطيط وفق مشاريع محددة تستجيب لمتطلبات المرحلة وللأفق الاستراتيجي لأنشطتها النقابية، وحده كفيل بتحقيق تدفق أعداد هائلة من المنخرطات والمنخرطين الجدد من مختلف القطاعات، ومن انتشار واسع للاتحادات المحلية والجهوية وللجامعات والنقابات الوطنية..

إن أجرأة هذا المفهوم للتنظيم هو الذي سيمكن من الرفع من نسبة الانتساب، ويساهم في استرجاع النقابة لتأثيرها داخل العلاقات المهنية، ولسلطتها ومصداقيتها، وللتضامن النقابي مكانته..، وتمكن مركزيتنا من التوسع داخل كل القطاعات. إن التنظيم بمفهومه الواسع والديناميكي، بدءا بالعمل الإداري اليومي، مرورا بمراجعة التنظيمات وإعادة هيكلتها واحترام دوريات اجتماعاتها وتجديد هياكلها وفقا لقوانين منظمتنا، وصولا إلى توسع التنظيم ليشمل كل القطاعات، هو الذي سيمكننا من تمثيل مصالح جميع الأجراء ومن الدفاع عن مطالبهم، إذ لا معنى للتنظيم حين لا يسعى إلى تحقيق مطالب منخرطيه الاقتصادية والاجتماعية...

2- في المطلب النقابي:

إن الهيكلة النقابية سبقت الحركة المطلبية، وفي كثير من الأحيان أعطتها دفعة مهمة، لذا لا بد من الدفاع عن مصالح العاملات والعمال ومساعدتهم على التعبير عن مطالب عادلة وقابلة للتحقيق. ما يتطلب من الكوادر النقابية قدرة تحويل المطالب الاجتماعية إلى شروط ومشاريع، وإلى توضيح وتحديد السبل والأساليب التي تمكن من تحقيقها، بدءا بالتعريف بها على أوسع نطاق، مرورا بالتعبئة العمالية لها استعدادا لمواجهة كل الاحتمالات والتحديات في حالة فشل الحوار والتفاوض بشأنها، وصولا إلى تهييء الرأي العام العمالي والشعبي لتبني مطالبها والتضامن معها، كما يستدعي من الأجهزة المنتخبة التدخل في جميع نزاعات الشغل. وذلك للتحكم في إدارة الصراع النقابي.

إن منظمتنا قد أكدت أنه لا يوجد للطبقة العاملة إضرابا بدون سبب معقول ومقبول، وذلك بشهادة وزارة التشغيل نفسها. وفي جميع الحالات، يجب وضع مصلحة الطبقة العاملة فوق أي اعتبار، وألا يتم الدخول في أية حركة نضالية إلا بعد تحليل وتقييم كل الشروط والملابسات التي تُحيط بها، ومدى إمكانية الخروج منها بنجاح، وبمكتسبات مادية واجتماعية جديدة.

3- في التواصل/ الإعلام/ التكوين:

في زمن العولمة المتوحشة، عصر الثورة العلمية والتكنولوجية، ثورة الإعلام والمعلوماتية التي حولت العالم إلى قرية اتصالات صغيرة بفضل الثورة الرقمية التي سمحت بانتقال كم هائل من المعلومات ومعالجتها بسرعة فائقة، أصبحت منظمتنا مطالبة بمضاعفة الجهود في التكوين النقابي والتثقيف العمالي، وفي مجالي الإعلام والتواصل النقابي الداخلي والخارجي. ما يسمح بتكوين المسؤولين النقابيين، وبتطوير مستوى معارفهم ومهاراتهم وكفاياتهم، وبلورة وإنماء وعيهم، وتمكينهم من أساليب وأدوات عمل تساعدهم على المساهمة في بناء نقابة قوية، تتمتع بتمثيلية وتأثير فعلي وواسع.. تنظيم نقابي قادر على التعبير والدفاع عن قضايا ومصالح الطبقة العاملة الاجتماعية والاقتصادية. مما يحتم علينا تطوير وعصرنة أنشطتنا في مجالات التكوين والإعلام والتواصل باستعمال وسائل عمل حديثة كالوسائل السمعية البصرية، واعتماد مختلف الأنشطة والتظاهرات الثقافية والإشعاعية والإعلامية والتواصلية. وذلك بهدف تعميم ونشر المعلومة والخبر يصل إلى أوسع الجماهير العمالية، بل إلى كل مكونات المجتمع، من أجل إسماع صوت الاتحاد المغربي للشغل والتعريف بمواقفه ومبادئه ونضالاته..

4- في الاهتمام بالمرأة العاملة:

لقد أولى الاتحاد المغربي للشغل منذ تأسيسه اهتماما متميزا بقضايا المرأة بشكل عام، والمرأة العاملة بشكل أخص –هذه العناية الفائقة ظلت دوما حاضرة في محاور تفكيره وبرامجه وأنشطته- فكانت النتيجة العملية تأسيس **"الاتحاد التقدمي لنساء المغرب"** كأداة تنظم وتؤطر وتوجه نضالات النساء من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة..

اليوم، أصبح ولوج المرأة المغربية لسوق العمل وللمجالات السياسية والاجتماعية والثقافية ظاهرة حقيقية. وكانت اليد العاملة النسائية الأكثر تعرضا للإقصاء والتهميش والتمييز من سوء النمو، والأكثر تضررا من الانعكاسات السلبية لبرامج التقويم الهيكلي من جهة ومن تداعيات الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية على سوق الشغل بالمغرب، وذلك نظرا لتواجد المرأة بكثافة في القطاعات الأكثر هشاشة، كقطاع النسيج والألبسة الجاهزة على سبيل التمثيل لا الحصر.

ولحد الآن، لا زالت هناك معوقات رئيسية تحول دون تحقيق المساواة الحقيقية بين المرأة والرجل. كما أن ضعف إقبال النساء على الانخراط النقابي، وقلة تواجدهن داخل مراكز المسؤولية جغرافيا ومهنيا يحتم علينا بذل مجهودات كبيرة في تنقيب المرأة العاملة وتأطيرها، ووضع برامج عمل مناسبة لتطوير قدرتها النقابية والنضالية في مختلف مجالات ومستويات العمل النقابي، والحرص على إشراكها في جميع التظاهرات والدورات التكوينية، وإدراج مطالبها وانشغالاتها. وتأسيس ثقافة نقابية لفائدة المساواة في المعاملة بين الجنسين، والعمل من أجل مراعاة ظروف المرأة النقابية وتحفيزها للانخراط الفعال في العمل النقابي وفي الحياة السياسية.

وبناء عليه، سيصبح لزاما على اللجنة الوطنية للمرأة العاملة صياغة برامج عملية من أجل النهوض بأوضاع المرأة العاملة وتثبيت حقوقها النقابية والمهنية والمدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية على جميع المستويات. كما ستكون مدعوة إلى الضغط على الحكومة المغربية لاتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على جميع أشكال التمييز بين الجنسين وذلك بهدف تمكين النساء من الاستفادة من جميع الإمكانيات والفرص في ميادين التشغيل والترفيه والتكوين والمشاركة في مراكز القرار داخل المجتمع.

5- **في دور الشبيبة العاملة:**

تعتبر قضية الشباب، قضية المجتمع المغربي برمته، وعلى عاتق الشبيبة تقع مسؤولية بناء تنمية البلاد والحفاظ على توازناتها، عبر إشراكها في مراكز القرار، وفي مختلف مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية.. مما يتطلب إخراجها من دوائر التهميش والإقصاء المفروضة عليها بسبب انسداد آفاق العمل، وتفاقم البطالة، خاصة وسط حاملي الشهادات الجامعية والتقنية..

أصبحت الشبيبة تمثل قوة عمالية عددية ونوعية هائلة داخل النسيج الاقتصادي والاجتماعي والوطني الذي بدأ يستقبل عمالا من طراز جديد - يتوفرون على مستويات هائلة من التكوين والتأهيل وعلى وعي رفيع المستوى، ومهارات وكفايات تلقوها داخل معاهد التكوين والمدارس العليا المتخصصة والمرتبطة بالمقاولة والإدارات.

فعلى منظمتنا ومسؤولينا ومناضلينا تقع إذن مهمة الاهتمام بالشباب العامل، بإقناعه على جدوى الانخراط والاندماج في العمل النقابي.. وعلى تنظيمنا الشبيبي تحويل نقابتنا ومقراتها إلى فضاء واسع لانخراط وتأطير وتكوين الشباب نساء ورجالا، ليس فقط في مجالات النضال النقابي، بل أيضا في حركية المجتمع اجتماعيا سياسيا ثقافيا وفنيا.. وكذلك الحرص على مساعدة الشبيبة العاملة في تحمل المسؤولية والمشاركة في اتخاذ القرارات بما يتماشى وطموحاتها التواقة إلى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

وعلى تنظيماتنا الشبيبية مقاومة جميع أشكال الانحراف والإقصاء والتهميش المسلط على الشباب، وتطوير حضوره في صلب الحركة النقابية، ودعم تواجده في مراكز القرار، ودراسة أوضاعه وتنشيط الدورات والملتقيات التحسيسية والتثقيفية الخاصة به، والاهتمام بالقضايا التي تشغل باله في مختلف مستويات ومجالات الحياة داخل المجتمع المغربي.

6- **في دور المتقاعدين:**

لعب العمال المتقاعدون أدوارا ريادية في بناء وتطور الحركة النقابية المغربية، وقدموا من أجل ذلك تضحيات جسام في نضالاتهم المريرة ضد الاستغلال والقهر الطبقي والجشع والنهب.. ودفاعا عن تحرير الوطن وعن الحريات والحقوق النقابية والكرامة العمالية والإنسانية، وعن وحدة واستقلالية منظمتنا العتيدة. ويعود لهم الفضل في مختلف الحقوق العمالية المعمول بها حاليا في بلدنا، وكذلك في صيانة المكتسبات المهددة باستمرار..

إلا أن الدولة لم تول العناية المطلوبة للمتقاعدين، وتركتهم عرضة لمختلف الأخطار التي تهددهم جراء هزالة المعاشات التي لا ترقى إلى مستوى تطلعاتهم وحاجياتهم، ولا تسمح لهم بالاستفادة من الخدمات الاجتماعية والصحية التي ترافقهم كأشخاص مسنين هذا ناهيكم عن تدهور قدرتهم الشرائية جراء الزيادات المتتالية والضخمة في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، وجمود منح معاشاتهم، وبذلك انضافوا إلى ملايين الفقراء المغاربة الذين يعيشون أوضاعا مادية واجتماعية وصحية ونفسية مزرية.

إن منظمتنا الأصيلة مدعوة اليوم لتحويل هذه الأعداد الهائلة من منخرطيها ومسؤوليها ومناضليها السابقين إلى قوة نقابية قادرة على التحرك والفعل، ومن الاستفادة من اقتراحاتهم وخبراتهم المتراكمة عبر سنوات من الممارسة النقابية. كما أنها مطالبة بالاهتمام بهم وبالتعاطي معهم دفاعا عن مطالبهم العادلة، وفي مقدمتها المراجعة الدائمة لمنح الشيخوخة، والاستفادة من خدمات الصحة والسكن والترفيه.. إنها إحدى المهام النقابية الأساسية التي تنتظرنا خلال وبعد مؤتمرنا الوطني العاشر، حتى تتمكن من استعادة نوع من الأمل لعمالنا المتقاعدين.

<u>التـضــامـــــن:</u>

لم يدخر الاتحاد المغربي للشغل جهدا في توظيف إشعاعه الخارجي، واستغلال علاقاته مع المنظمات النقابية الشقيقة والصديقة، وفي مختلف المحافل الدولية والمناسبات، للدفاع عن قضايا العمال والشعوب، وعلى رأسها تلك المتعلقة بالحق والعدل.. كما قام دائما بمناصرة حقوق المنظمات النقابية، إلى جانب نضاله الدائم من أجل الحريات والحقوق النقابية، ومقاومته لكل أشكال الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي والاستبداد السياسي.. وبالمقابل، أتاح، هذا التضامن الواسع، الفرصة لمنظمتنا النقابية للتعريف بقضايا العمال المغاربة، وبنضالاتهم من أجل الكرامة والعمل اللائق ومختلف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تضمنها القوانين الوطنية والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والعمال.

ووفاء لهويته كحركة تحرير وطني تستند إلى فصائل الديمقراطية الحقة، ولحقوق الإنسان، وللتوزيع العادل للثروات..، وإيمانا منه أن النضال النقابي والواجب الوطني لا يتعارضان، فان الاتحاد المغربي للشغل يعبر من جديد عن تضامنه مع نضالات الطبقة العاملة في مختلف بقاع العالم، ومع حركات التحرر الوطني والشعوب المكافحة من أجل الحرية والاستقلال والكرامة.

<u>ـ فلسطيـن:</u>

تتجـه قلوبنا وعقولنا إلى عمال وشعب فلسطين السليبة، المحاصرين، الصامدين والمكافحين ضـد غطرسة وجبروت العدو الصهيوني الغاشم، المتعطش لدمائهم الطاهرة. هذا الطاغوت الذي حاصر غزة، وحولها إلى معسكر اعتقال.. وشن حروبا عدوانية وسخـة بلغت أقصى درجات الهمجية والبشاعـة والبربرية.. متحديا، بشكل صارخ، كل القوانين والأعراف الدولية، بل المجتمع الدولي برمته.

فلشعب فلسطين وعماله، نهدي تضامننا ومساندتنا الكاملة والدائمة حتى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وعودة اللاجئين..

<u>ـ الـعـــراق:</u>

يجتاز عمال وشعب العراق مرحلة من أكثر المراحل مأساوية، بسبب الاحتلال الأمريكي والبريطاني لأراضيه، والنهب المتواصل لثرواته، والتقتيل الممنهج لنسائه ورجاله، والمؤامرات التي تحاك ضـد وحدة أراضيه، والتدمير المدروس لرموز قوته وحضارته.. أمام هذا الوضع المأساوي، نعبر لعمال وشعب العراق عن تضامننا ومساندتنا لهم في دفاعهم المستميت عن قضيتهم العادلة في تحرير بلدهم من الاحتلال الأجنبي، وفي حماية بلدهم من التقسيم.. ونعبر لهم عن عزمنا مواصلة دعمهم حتى تحقيق آمالهم ومطامحهم النبيلة.

<u>ـ سوريـا ولـبنـــان:</u>

أمام هول المؤامرات التي تستهدف زعزعة استقرار سوريا ولبنان وتروم إشعال فتيل الفتنة الداخلية، والحرب الأهلية بين المكونات الحضارية والتاريخية للشعبين، فان الطبقة العاملة المغربية تعبر عن كامل مساندتها للشعب السوري الشقيق من أجل استرجاع أراضيه المحتلة، وللشعب اللبناني في طموحاته وحلمه في الحفاظ على هويته العربية، وعلى وحدة أراضيه وتماسك مختلف مكونات شعبه، ونرفض أي تدخل خارجي في شؤونـه الداخلية.

<u>ـ السودان وباقي الشعوب العربية والإسلامية:</u>

كما لا يفوتنا أن نعبر عن تضامننا المطلق مع عمال وشعب السودان الشقيق، ومع كل الشعوب العربية والإسلامية التي تتعرض لمختلف المؤامرات والمخططات الإمبريالية التي ستهدف المساس بسيادتها الوطنية، أو وحدتها الترابية.

إن التضامن مع عمال وشعوب المغرب العربي والعالم العربي، جزء لا يتجزأ من تضامننا المبدئي واللامشروط مع الطبقة العاملة العالمية بغض النظر عن جنسيتها، أو لونها، أو موقعها الجغرافي..

وبهذه المناسبة، يطيب لنا نحن عمال المغرب، تجديد الشكر والامتنان، وبحرارة، لأخوتنا ورفاقنا ممثلي المنظمات النقابية الشقيقة والصديقة، ولضيوفنا الكرام.

ومما لا ريب فيه، أن حضورهم معنا، ومشاركتهم لنا في أشغال مؤتمرنا الوطني العاشر، يجسد أفضل أشكال التعبير منهم عن تضامنهم مع منظمتنا الأصيلة، وعبرها، مع الطبقة العاملة المغربية. وبفضل هذا التضامن الرائع، سنصبح أكثر قوة ومتانة، وسنتمكن، لا محالة، من بعث الأمل من جديد في صفوف العمال والحركة الاجتماعية العالمية المناهضة للعولمة الليبرالية المتوحشة.. خاصة في عصر توحد الحركة النقابيـة العالمية التي نتمنى أن تصبح حصنـا حصينـا لنا جميعـا.. ونعاهدكم، إخوتنا ورفاقنا، أننا لن ندخر جهدا لمواصلة العمل من أجل المساهمة في تقوية وتنشيط الحركة النقابيـة المغاربية والعربية، والإفريقية والدوليـة.

وبنفس الروح والعزيمة والإيمان.. ووفاءً لهوية منظمتنا ولمبادئها الأصيلة والنبيلة.. فإن الاتحاد المغربي للشغل، المعتز بكم، مناضلاتنا ومناضلينا، الحاضرين معنا أو الذين انتدبوكم لتمثيلهم في هذا الحدث العمالي العظيم..، يجد نفسه اليوم، في موعد جديد مع التاريخ.. ليعاهدكم على الاستمرار في أداء وظيفته التاريخية الطليعية، بمواصلة الكفاح، وبلا هوادة لبناء مجتمع ديمقراطي بديل، تُحترم فيه الحريات والحقوق النقابية والعمالية، وتسود فيه العدالة الاجتماعية والمساواة.. وتتحقق داخله مصالح الطبقة العاملة وباقي الجماهير الشعبية.

فهنيئا لكل العاملات والعمال بهذا المؤتمر التاريخي العظيم الأهمية.. وعلينا جميعا تقع مسؤولية تحويل حلم المؤتمر الوطني العاشر "الوفاء لهوية الاتحاد ومبادئه أساس كفاحنا من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية"، إلى واقع فعلي.

عاش الاتحاد المغربي للشغل

عاش التضامن العمالي

عاش المغرب

تقرير مركز حول أشغال المؤتمر الوطني العاشر

للاتحاد المغربي للشغل المنعقد بالدار البيضاء

يومي 11 و12 دجنبر 2010

تحت شعار **"الوفاء لهوية ومبادئ الإتحاد سبيلنا للكفاح من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية"** انعقد المؤتمر الوطني العاشر للإتحاد المغربي للشغل، يومي السبت والأحد 11 و12 دجنبر 2010، بالمقر المركزي للمنظمة بالدار البيضاء، حيث التأمت فيه ممثلات وممثلين لمكونات الطبقة العاملة المغربية الصامدة في جو من المسؤولية العالية والوعي المتميز من النقاش الديمقراطي والحماس والهتافات ورفع شارات النصر.

وقد شارك في المؤتمر، بعد تأكد لجنة فحص العضوية من أهليتهم، 1732 مؤتمرة ومؤتمر، أكثر من 18% منهم نساء (316 مقابل 1416 من الذكور)، و12,5% شباب (208)، يمثلون 26 جامعة وطنية و96 اتحادا محليا وجهويا ونقابة مهنية؛ بارتفاع يتجاوز 13% مقارنة مع المؤتمر الوطني التاسع، بعد أن ألغت اللجنة 126 استمارة. وكان الرفيق الحساني من الإتحاد الجهوي لوجدة أكبر المؤتمرين سنا، والرفيق الرمضي من الجامعة الوطنية للضمان الاجتماعي أصغرهم سنا ب21 سنة. وقد واكب هذه المحطة النضالية الوطنية التاريخية عدد هام من ممثلات وممثلين لمختلف المنابر الإعلامية الوطنية المرئية والمسموعة والمقروءة.

وانطلق المؤتمر صبيحة يوم السبت 11 دجنبر في جلسة افتتاحية تمت في حماس احتفالي فني ونضالي، وبحضور مهم ونوعي لقيادات الوفود الأجنبية من ممثلي المنظمات والهيئات الدولية والعربية والإفريقية وممثلي المنظمات النقابية الشقيقة والصديقة من خارج المغرب (فلسطين، العراق، الجزائر، تونس، ليبيا، موريطانيا، لبنان، الأردن، مصر، الكويت، سوريا، اليمن، البحرين، السودان، بلجيكا، فرنسا، إسبانيا، الصين، اليابان، تركيا...) ولمختلف الفعاليات الوطنية السياسية والحقوقية والنسائية والجمعوية والفنية والثقافية والفكرية، والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، وصديقات وأصدقاء الإتحاد المغربي للشغل. كما أن حضور المؤتمرات والمؤتمرين من مختلف القطاعات ومختلف مناطق المغرب أعطى للجلسة الافتتاحية بعدها الجماهيري والنضالي الواسع.

وقد استهلت هذه الجلسة الافتتاحية في البداية كلمة الترحيب باسم الأمانة الوطنية التي ألقاها الأخ فاروق شهير، ثم قراءة الفاتحة ترحما على روح الفقيد المحجوب بن الصديق وأرواح مناضلات ومناضلي الإتحاد المغربي للشغل وسائر

شهداء الطبقة العاملة والشعب المغربي، وبعد ذلك تم عرض شريط وثائقي من إنجاز المنظمة يؤرخ لتاريخ الإتحاد منذ تأسيسه ويرسم معالم خطها النضالي ويوجز بعض مساهماتها النضالية والإنجازات التي عملت على تحقيقها، كما تم تقديم نشيد الإتحاد في حلة وتويع فنيين جديدين.

تلى ذلك التقرير العام الذي قدمه المنسق العام للأمانة الوطنية السابقة الأخ المخارق الميلودي، حيث استعرض بالعرض والتحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تعيشها الطبقة العاملة المغربية والفئات الكادحة في ارتباطاتها مع الأوضاع العامة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للبلاد، وفي سياق دولي يتسم بسيطرة الرأسمالية والليبرالية الجديدة، كما تعرض لمسار ومآل الحوار الإجتماعي، والوضع النقابي على المستوى الوطني.

كما توجه إلى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، في كلمات محللة للأوضاع ومعبرة ومهنئة العديد من ممثلي قيادات الوفود الأجنبية من المنظمات والهيئات الدولية والعربية والإفريقية (المدير العام لمنظمة العمل العربيةBAT ، ممثل المدير العام لمنظمة العمل الدوليةBIT)، وممثلي المنظمات النقابية الشقيقة والصديقة (ممثل الكنفدرالية النقابية الدولية CSI، والأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب CISA، والأمين العام للاتحاد النقابي لعمال المغرب العربيUSTMA ، وممثل اتحاد عمال فلسطينUTP ، والكاتب العام للاتحاد العام لنقابات عمال العراق...)

وفي الفترة الزوالية لنفس اليوم تمت الجلسة العامة للمؤتمر حيث تم انتخاب رئاسة المؤتمر وأعطيت الكلمة في البداية للرفيق جيم بيكر منسق "الفيدراليات المهنية الدولية" Global Unions حيث قدم عرضا في موضوع: "الحركة النقابية الدولية والتحديات المستقبلية" والذي تمت مناقشته من قبل المؤتمرين.

وبعد ذلك وداخل الجلسة العامة تم تشكيل اللجان الموضوعاتية الإحدى عشر للمؤتمر، بالإضافة إلى لجنة الترشيحات ولجنة البيان العام ولجنة ضبط العضوية، والتي اجتمعت بدورها بموازاة مع الجلسة العامة ابتداء من مساء يوم السبت وصباح يوم الأحد لمناقشة مشاريع التقارير والمقررات المقدمة، فيما انكبت الجلسة العامة على مناقشة التقرير العام.

شكل التقرير العام الذي قدمه الأخ المنسق العام للأمانة الوطنية للمؤتمر، أرضية رحبة لنقاش جدي وصريح بما تضمنه من تحليل عميق للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تعيشها الطبقة العاملة المغربية في ارتباط مع الأوضاع العامة للبلاد، وفي السياق الدولي ومتغيراته، وقد جاءت المداخلات التي ناقشت التقرير(45 مداخلة) متنوعة بتنوع المتدخلين الذين يمكن تقسيمهم إلى ثلاث فئات: مداخلات شخصية بصفة مؤتمر/مداخلات باسم المكاتب المحلية والجهوية/ مداخلات باسم الجامعات الوطنية والنقابات المهنية.

توحدت المداخلات، بأجمعها، للإشادة بهذه المحطة التاريخية المهمة التي يعيشها الاتحاد المغربي للشغل، والمتمثلة في المؤتمر العاشر وما صاحبه من إعداد محكم منذ المجلس الوطني الذي انعقد يوم 07 أكتوبر 2010، ومشاركة ديمقراطية في اللجان التحضيرية، وترتيبات لوجستيكية أبرزت المستوى الجيد للمناضلات والمناضلين وإبداعاتهم في جعل هذا اللقاء عرسا نضاليا بامتياز.

كما ثمنت المداخلات الجو الديمقراطي الذي ساد بين المؤتمرين والمؤتمرات خارج كل وصاية أو توجيه. وحرصت بعض المداخلات على إبداء ملاحظات لا مست بالنقد مرحلة ما بين المؤتمرين وما عرفته من تعثر تنظيمي، حال دون تطور الأداء النقابي في عدد من الأقاليم والجهات، وحال دون تجديد الهياكل المسيرة في عدد من الجامعات والنقابات المهنية وعلى المستوى المركزي.

وتوقفت المداخلات عند الواقع الصعب والدقيق الذي تعيشه الطبقة العاملة جراء الاختيارات السياسية اللاشعبية المتجلية في استمرار تدهور القدرة الشرائية وتدني مستويات الحياة وإصرار المشغلين على استغلال العمال والعاملات والحط من كرامتهم، في تجاوز صارخ لقوانين الشغل وضرب الحقوق والحريات النقابية، معتبرة أن الإحصائيات التي قدمها التقرير العام للأمانة الوطنية دالة ومهمة في فضح الهجوم الذي يتعرض له العمال والعاملات داخل مواقع العمل.

كما أكدت أن النضالات التي خاضتها الطبقة العاملة بقيادة الاتحاد المغربي للشغل من إضرابات واعتصامات ومسيرات في مختلف المواقع والقطاعات تشكل رد فعل طبيعي ضد هذه الممارسات. ويمكن إجمال النقط الأساسية للمتدخلين فيما يلي:

1- جرأة التقرير العام ووضوحه في ملامسة الإخفاقات السياسية التي رهنت البلاد لتعددية سياسية مزيفة لا يمكن الخروج منها إلا بإقامة ديمقراطية حقيقية، تستجيب لمصالح الطبقة العاملة المغربية وتعلن القطيعة الفعلية مع كل الممارسات التي ساهمت في التزوير والفساد، وإعادة المصداقية للمجالس المنتخبة اعتمادا على انتخابات حرة ونزيهة، وإصلاحات دستورية تضمن فصلا حقيقيا بين السلط.
2- رفض الحوار الاجتماعي الشكلي، وفضح الخطة الحكومية في جعل كل اللقاءات مناسبة للدعاية الإعلامية الفارغة التي تبقى فيها مطالب الطبقة العاملة معلقة إلى آجال غير محددة، والتنديد بالقرارات التراجعية التي تقايض بها الحكومة المفاوضين النقابيين كقانون الإضراب، ومراجعة مدونة الشغل، وقانون النقابات..
3- فيما يخص الوحدة النقابية، عكس المؤتمر وجهتي نظر: الأولى ترى العمل بالوحدة النضالية في أفق الوحدة النقابية العضوية، والثانية تعتبر أن وحدة الطبقة العاملة لا يمكن أن تكون إلا في إطار الاتحاد المغربي للشغل رافضة التعامل بأي شكل مع التعددية النقابية المزيفة.
4- ضرورة توحيد الخطاب النقابي بين المناضلين وتوحيد المفاهيم التي لها ارتباط بثوابت الاتحاد المغربي للشغل المتجلية في مبادئه وهويته وهي: الاستقلالية والجماهيرية والديمقراطية والتقدمية والوحدة والتضامن.
5- جعل قطاع الوظيفة العمومية من الأولويات الأساسية على مستوى التنظيم ودعم الآليات التنظيمية به وعلى رأسها الاتحاد النقابي للموظفين ومساعدة كل الجامعات والنقابات العاملة بقطاع الوظيفة العمومية ودعمها.
6- تقوية التضامن الفعلي بين القطاعات وبين كل المكونات النقابية التابعة للاتحاد المغربي للشغل، وهو ما يستدعي إعادة النظر في كيفية تفعيل التضامن الأفقي والعمودي حتى نجعل من معاركنا النضالية معارك موحدة بإستراتيجية واضحة من أجل انتزاع المكاسب والحفاظ على حقوق وكرامة العمال والعاملات.

7- تفعيل مقررات التكوين والثقافة العمالية والإعلام وتعميمه على كل المناضلات والمناضلين وعلى كل الجهات والجامعات ضمن برنامج سنوي محدد، يراعي أولويات المنخرطين الجدد من الشباب والنساء لتمكينهم من أدوات العمل النقابي الديمقراطي.

تفعيل المقرر حول الإعلام في اتجاه تطويره لنشر وتعميم إنتاجات الاتحاد.

8- تقوية مشاركة المرأة العاملة في العمل النقابي، وهيكلة اللجنة الوطنية للمرأة العاملة والتأكيد على آلية الحصيص بالتدريج نحو الثلث في أفق المناصفة في كل الهياكل المركزية والجهوية والمحلية والتكوينات والمفاوضات الجماعية.

9- تشجيع الشباب العامل للانخراط في الدينامية الجديدة التي يعرفها الاتحاد المغربي للشغل ودعم تواجده في الهياكل المسيرة للاتحاد وفي التكوين.

10- الاهتمام بالمتقاعدين كشريحة اجتماعية ساهمت كثيرا في بناء وتطوير البلاد، والاهتمام أيضا بالتنظيمهم النقابي الذي يمكن أن يشكل قيمة مضافة للعمل النقابي من خلال تجارب المناضلين والمناضلات..

11- التأكيد على ضرورة حفظ ذاكرة الاتحاد المغربي للشغل، وخلق لجنة للتوثيق، تسهر على خلق مكتبة نقابية تكون في خدمة المناضلين والمناضلات والباحثين والطلبة، لأن تراث الاتحاد ملك جماعي لكل المغاربة ويحق لنا أن نعتز ونفتخر به.

لقد عبرت المداخلات خلال أطوار المؤتمر على نضج عالي للمناضلين ووعي بأهمية المرحلة ودقتها، من خلال التفاعل الإيجابي مع ما جاء في التقرير العام الذي اعتبرته بعضها، خارطة طريق موجهة للمرحلة المقبلة من تاريخ المنظمة، التي أكد الجميع استعداده وتعبئته للانخراط في إنجاحه، في تطبيق مقرراته وخلاصاته.

كما تبنى المؤتمر كل مشاريع المقررات المقدمة من طرف اللجان وتمت المصادقة عليها بالأغلبية المطلقة بعد مناقشتها.

القانون الأساسي للاتحاد المغربي للشغل

المحاور الرئيسية

ديباجة القانون الأساسي: الهوية والمبادئ

مقتضيات القانون الأساسي "للاتحاد"

- التعريف والمقر
- الأهداف والوسائل
- العضوية
- هياكل وأجهزة الاتحاد
  - المؤتمر الوطني العادي
  - المؤتمر الاستثنائي
  - اللجنة الإدارية
  - المجلس الوطني
  - الأمانة الوطنية
  - التنظيمات القطاعية الوطنية
  - الاتحادات المحلية والجهوية
  - التنظيمات الفئوية
  - التنظيمات الموازية

  - الشبيبة العاملة المغربية
  - المرأة العاملة المغربية / "الاتحاد التقدمي لنساء المغرب"
  - الاتحاد النقابي للمتقاعدين
- الحصيص النسائية والشبيبية
- الإدارة النقابية
- علاقات "الاتحاد" الوطنية
- العلاقات الدولية للاتحاد
- مالية "الاتحاد"
- النزاعات الداخلية
- الإجراءات التأديبية
- حالات التنافي
- أسلوب الانتخاب للمسؤولية

- مقتضيات خاصة
  - النظام الداخلي
  - تعديل القانون الأساسي
  - حل "الاتحاد"

ديباجة القانون الأساسي

1. **انبثق الاتحاد المغربي للشغل من صميم إرادة الطبقة العاملة** وعزمها على النضال داخل منظمة نقابية وطنية مستقلة مكافحة، مجسدة للتضامن العمالي. وكان تأسيسه في 20 مارس 1955، سنتين بعد الانتفاضة المجيدة للطبقة العاملة بالدار البيضاء في 8 دجنبر 1952، وفي خضم المعركة التاريخية ضد نظام الحماية الاستعمارية، تحديا شجاعا لطغيانه، عجل بنهايته وبشر بقرب بزوغ عهد التحرر والانعتاق.

وهكذا استطاعت الطبقة العاملة، بفضل قوتها وعزيمتها وصلابة كفاحها، أن تتغلب على موانع نظام الحماية الاستعمارية، وأن تضرب عرض الحائط بقوانينه الجائرة، وأن تشهر في وجهه سلاح الحركة النقابية العمالية التحررية، فأصبح الاتحاد المغربي للشغل، كمكسب للطبقة العاملة المغربية، عنصرا أساسيا داخل حركة التحرير الوطنية.

ومن معركة التحرر الوطني وتثبيت السيادة الوطنية، انتقل الاتحاد إلى المعركة من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

2. **إن الاتحاد المغربي للشغل، إيمانا منه بأهمية المعركة من أجل الديمقراطية** بالنسبة لمستقبل الطبقة العاملة، انخرط فيها ولا يزال، مدافعا من جهة عن الحريات الديمقراطية وفي مقدمتها الحريات النقابية، ومن جهة ثانية عن الديمقراطية بمفهومها الشمولي - السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي- والتي تقتضي بناء مجتمع المواطنة ودولة الحق والقانون واحترام حقوق العمال وكافة حقوق الإنسان بمفهومها الكوني، منددا بكل أصناف الديمقراطية الشكلية والمزيفة التي لا تمت بصلة للديمقراطية الحقة.

3. **وبالنسبة للمعركة من أجل العدالة الاجتماعية** التي تدخل ضمن الكفاح التاريخي للطبقة العاملة ضد الاستغلال بمختلف أشكاله، فإن الاتحاد المغربي للشغل ظل ولا يزال يدافع عن الحقوق المادية والمعنوية للطبقة العاملة ويناضل من أجل تحسين شروط العمل والحياة بالنسبة للعمال والعاملات وسائر فئات الأجراء والشغيلة مما يستوجب بناء اقتصاد وطني ديمقراطي متحرر من التبعية لدوائر الرأسمال العالمي ولا مكان فيه لامتيازات اقتصاد الريع ويستجيب لحاجيات سائر فئات الجماهير الشعبية، بدءا بالشغل القار والعمل اللائق والتعليم الجيد والصحة والسكن والحياة الكريمة للجميع.

4. واعتبارا لكون **الطبقة العاملة المغربية جزء لا يتجزأ من الطبقة العاملة العالمية،** فقد انخرط الاتحاد المغربي للشغل وما يزال بقوة وفعالية في مختلف التكتلات النقابية العمالية على المستوى الدولي والإفريقي والعربي والمغاربي، ملتزما بروح التضامن والتآخي إزاء مجموع الحركة النقابية العمالية العالمية.

كما ظل الاتحاد وما يزال يعبر عن التزام الطبقة العاملة المغربية بدعم جميع حركات التحرر الوطني في كفاحها ضد الامبريالية والاستعمار.

5. وفي إطار كفاح الاتحاد المغربي للشغل المرير من أجل استقلال الوطن وترسيخ السيادة الوطنية والوحدة الترابية والديمقراطية الحقة وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية في أفق مجتمع بدون استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وانطلاقا من شعار **"خدمة الطبقة العاملة وليس استخدامها"**، تم تشخيص **مقومات هوية الاتحاد** كمنظمة نقابية عمالية **جماهيرية وتقدمية** مما يعني من جهة أن الاتحاد مفتوح أمام كل أصناف العمال والعاملات والشغيلة وحتى للمقبلين على العمل ـ بغض النظر عن مذاهبهم وآرائهم ومواقفهم السياسية وغيرها من التمايزات كالجنس والمهنة والتخصص والوضع القانوني المهني ـ شريطة الالتزام على مستوى الممارسة بالأهداف التحررية للاتحاد وبقانونه الأساسي وضوابطه التنظيمية، ومن جهة أخرى أن الاتحاد يسعى إلى تقدم الطبقة العاملة وإلى المساهمة في التقدم على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقيمية للمجتمع المغربي، وإلى المساهمة في بناء الديمقراطية الشاملة وأسس المجتمع الذي تصبح فيه الطبقة العاملة سيدة نفسها وينعدم فيه الاستغلال بكل أشكاله.

كما ثم تشخيص **المبادئ الأساسية للاتحاد في التضامن والوحدة النقابية والاستقلالية والديمقراطية النقابية** بالمضامين التالية:

التضامن: باعتباره جوهر العمل النقابي؛ وهو يعني بالأساس التضامن بين العمال على مستوى المؤسسة والقطاع والجهة وعلى المستوى الوطني والدولي، من أجل ضمان شروط المواجهة الفاعلة لخصوم وأعداء الطبقة العاملة.

الوحدة النقابية: إنها أهم سلاح بيد الطبقة العاملة وعموم الشغيلة للدفاع الفعال عن مصالحها ومطامحها. لذا فالاتحاد المغربي للشغل الذي انفرد تاريخيا بالدفاع عن هذا المبدأ ظل وما يزال ينتقد التقسيم النقابي والتعددية النقابية المفتعلة ويناضل من أجل الوحدة النقابية التنظيمية ووحدة الطبقة العاملة.

الاستقلالية: إن الاتحاد المغربي للشغل يعتبر أن الاستقلالية عن السلطة وعن الباطرونا وعن أي تنظيم سياسي مبدأ أساسي، يميز العمل النقابي الأصيل عن العمل النقابي المشبوه أو الذيلي الذي يسعى إلى استخدام الطبقة العاملة بدل خدمتها. وللتذكير فإن الاستقلالية تتماشى مع التعددية السياسية والفكرية داخل المركزية ولا تعني الحياد السياسي.

الديمقراطية النقابية: إن الاتحاد يعمل على تسييدها في العلاقات الداخلية للمركزية، مما يضمن حرية الرأي والتعبير لجميع المنخرطين/ات، والمساواة في الفرص لتحمل المسؤولية داخله، واحترام الحقوق والواجبات التي يضمنها القانون الأساسي.

واستنادا على الأهداف السامية للاتحاد القريبة والبعيدة وعلى هويته الطبقية وعلى مبادئه الثابتة تمت الموافقة على القانون الأساسي التالي:

مقتضيات القانون الأساسي للاتحاد المغربي للشغل

الفصل الأول: التعريف والمقر

1. طبقا لمقتضيات ظهير 16 يوليوز 1957 المتعلق بالنقابات المهنية كما تم تعديله، ولظهير 11 شتنبر 2003 بتنفيذ القانون 99-65 المتعلق بمدونة الشغل، تؤسس بين الأفراد والنقابات الموافقين والذين سيوافقون على هذا القانون الأساسي، مركزية نقابية اسمها "الاتحاد المغربي للشغل" ("إ م ش") ويختزل في كلمة "**الاتحاد**" في هذا القانون الأساسي.
2. المقر الرئيسي "للاتحاد" يوجد بالدار البيضاء، شارع الجيش الملكي، رقم 232.
يمكن نقله لمكان آخر بقرار من المؤتمر الوطني.

الفصل الثاني: الأهداف والوسائل

1. **يهدف الاتحاد المغربي للشغل بشكل عام** إلى توعية وتنظيم وتأطير وتعبئة الطبقة العاملة وسائر فئات الأجراء والشغيلة والموقوفين عن العمل، من أجل حسن تمثيلهم والدفاع عن الحريات النقابية وعن حقوقهم ومصالحهم المهنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعنوية، وتحسين ظروف عملهم وحياتهم، وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ووضع حد للاستغلال.
2. **ويهدف "الاتحاد" بشكل خاص إلى:**

- التنظيم النقابي للعمال والموظفين والمستخدمين والأعوان والحرفيين والتجار الصغار والفلاحين الكادحين وكذا المتقاعدين والمقبلين على العمل وسائر فئات الشغيلة الأخرى، رجالا ونساء، ودون أي تمييز من أي نوع كان وذالك بكافة المناطق والقطاعات .
- تعزيز أواصر التضامن والتعاون والتآخي بين سائر التنظيمات النقابية داخل "الاتحاد" والقيام بكل عمل جماعي مشروع للدفاع عن المصالح القريبة والبعيدة للفئات التي يؤطرها وبصفة خاصة عبر التفاوض مع المشغلين والحكومة وسائر السلطات المعنية.
- العمل على توسيع وتعميم الوعي النقابي والحقوقي ـ وفقا لحقوق العمال وحقوق الإنسان المتعارف عليها كونيا ـ لدى المنخرطين والمنخرطات وعلى تطورهم وتقدمهم أخلاقيا وفكريا ومهنيا وثقافيا والقضاء على الأمية في صفوفهم.
- إنشاء مؤسسات للبحث والدراسة والتكوين والإعلام والنشر، هدفها المعرفة والتعريف بمشاكل القطاعات، العمومي وشبه العمومي والخاص، وبمشاكل مختلف الفئات المعنية، وكذا فرز أطر واعية بدور العمل النقابي في تطور البلاد نحو الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتخلص من الاستغلال.
- العمل من أجل تصديق المغرب على كافة الاتفاقيات الدولية والعربية الضامنة لحقوق العمال وعلى ملاءمة القوانين المغربية معها وعلى فرض احترام هذه القوانين.
- إنشاء وتطوير المؤسسات المتعلقة بالأعمال الاجتماعية والنظام التعاضدي ونظام التقاعد، وبصفة عامة القيام بكل نشاط يؤدي إلى تحسين أوضاع المنخرطات والمنخرطين وذويهم والفئات التي يؤطرها الاتحاد.

- ربط أواصر التضامن والتعاون بين "الاتحاد" وسائر القوى المدافعة عن مصالح ومطامح الطبقة العاملة ببلادنا، والمشاركة في النضال الجماعي من أجل ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان بمفهومهما الشمولي بما لا يتنافى وهوية ومبادئ "الاتحاد".
- العمل على تعزيز تمثيل "الاتحاد" في المؤسسات الوطنية ذات التمثيلية النقابية والتي يمكن من خلالها المساهمة في خدمة مصالح الطبقة العاملة المغربية.
- الانخراط في المنظمات النقابية الدولية والجهوية والعربية والإفريقية وفي التنظيمات المهنية الدولية والعمل على تعزيز تمثيل الاتحاد في المنظمات والمحافل الدولية.
- العمل على تعزيز الوحدة الترابية واستكمالها عبر استرجاع سبتة ومليلية والجزر الشمالية والعمل على تحقيق الوحدة المغاربية وتقوية روابط التضامن والعمل المشترك بين شعوب العالم العربي والإسلامي.
- توطيد أواصر التضامن والتعاون مع الحركة النقابية، مغاربيا وعربيا وإفريقيا وجهويا ودوليا، من أجل التصدي للهيمنة والاستغلال الناتجين عن نظام الرأسمالية اللبرالية والمساهمة الجماعية في انعتاق الطبقة العاملة وسائر الشعوب المضطهدة.

الفصل الثالث: العضوية

1. يحق لأي شخص من الفئات التي يعمل "الاتحاد" على تنظيمها والمحددة في الفصل الثاني، أن ينتمي لأحد تنظيماته شريطة احترام هويته والالتزام بمبادئه وأهدافه وقوانينه وقراراته وتأدية واجبات الاشتراك.
2. تضمن الديمقراطية النقابية لكافة المنخرطين/ات الحق في الدفاع عن آرائهم المتعلقة بتنمية وتطوير النشاط النقابي والمشاركة في تحديد توجهاته وتحمل المسؤوليات كل حسب مؤهلاته وعطاءاته وحسب الثقة التي يحظى بها من طرف القواعد.
3. يضمن "الاتحاد" لأعضائه حرية الرأي والتعبير مع احترام هويته ومبادئه؛ وهذا لا يبرر ولا يسمح بإنشاء هياكل تنظيمية تعمل كتكتلات تسعى إلى عرقلة وتحريف السير العادي للديمقراطية داخل النقابة.
4. تسقط العضوية في حالة الاستقالة أو عدم تأدية الاشتراكات الواجبة أو الإساءة السافرة إلى "الاتحاد" وذلك وفقا لما يحدده النظام الداخلي.

الفصل الرابع: هياكل وأجهزة الاتحاد هي:

- المؤتمر الوطني العادي؛
- المؤتمر الاستثنائي؛
- اللجنة الإدارية؛
- المجلس الوطني؛
- ألأمانة الوطنية؛
- التنظيمات القطاعية الوطنية؛
- الاتحادات المحلية والجهوية؛
- التنظيمات الفئوية؛

- التنظيمات الموازية.

الفصل الخامس: المؤتمر الوطني العادي

1. هو أعلى هيئة توجيهية وتقريرية للاتحاد
2. يحدد تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر من طرف المجلس الوطني، ويحدد مشروع جدول أعماله من طرف اللجنة التحضيرية، ويتم الإشراف على انتخاب المنتدبين/ت من طرف الأمانة الوطنية التي تتكلف بالدعوة للمؤتمر.
3. **تحدد مهامه الأساسية في:**
   - مناقشة التقريرين الأدبي والمالي المقدمين للمؤتمر باسم اللجنة الإدارية والبث فيهما؛
   - المصادقة على التقارير والمقررات والتوصيات وعلى البيان العام وعلى تعديلات القانون الأساسي؛
   - انتخاب اللجنة الإدارية للاتحاد.
4. **دورية المؤتمر**: ينعقد بشكل منتظم كل أربع سنوات.
5. يشارك في المؤتمر كمؤتمرين/ت: أعضاء اللجنة الإدارية ومن ضمنهم أعضاء الأمانة الوطنية، وأعضاء اللجنة التحضيرية المنبثقة عن المجلس الوطني وكذا الأعضاء المنتخبون من طرف التنظيمات القطاعية الوطنية والجهوية والمحلية والتنظيمات الموازية والفئوية وفقا لمعايير ونسب يحددها النظام الداخلي.
6. يحدد دور اللجنة التحضيرية في التهيئ الأدبي والمادي للمؤتمر وفي مجمل القضايا التنظيمية ذات الصلة بعدد المؤتمرين/ات وطريقة توزيعهم وانتخابهم ،و بالتمثيلية الدنيا للنساء والشباب.
7. يمكن إشراك عدد من الملاحظين/ات في المؤتمر الوطني وفق قرار للجنة التحضيرية للمؤتمر على قاعدة شروط يحددها النظام الداخلي.
8. يعتبر انعقاد المؤتمر الوطني قانونيا بحضور أغلبية المؤتمرين/ت، وإلا أجل لمدة لا تتجاوز شهرين يعتبر عندها قانونيا مهما كان عدد الحاضرين/ت؛
9. يعرض الأمين العام "للاتحاد"، أو من ينوب عنه، تقريري اللجنة الإدارية الأدبي والمالي؛ بعد مناقشتهما والبث فيهما، ينتخب المؤتمر لجنة للرئاسة، وتقدم اللجنة الإدارية استقالتها أمام المؤتمر.تشرف لجنة الرئاسة على باقي أشغال المؤتمر إلى حين انتخاب اللجنة الإدارية الجديدة وعقد اجتماعها الأول.
10. يشكل المؤتمر من بين أعضائه لجنة لفحص العضوية، يحدد النظام الداخلي تشكيلتها ومهامها.
11. يشكل المؤتمر من بين أعضائه لجنا للنظر في مختلف مشاريع الوثائق المطروحة للبث من طرف المؤتمرين/ت.
12. يتخذ المؤتمر قراراته بالأغلبية النسبية للحاضرين /ات ما عدا في القضايا التي تم التنصيص فيها على خلاف ذلك.
13. ينتخب المؤتمر اللجنة الإدارية، إما عن طريق الاقتراع السري المباشر، وإما عن طريق لجنة للترشيحات يشكلها المؤتمر من أجل تقديم لائحة للمرشحين/ت للجنة الإدارية قصد البث فيها من طرف المؤتمر.

الفصل السادس: المؤتمر الاستثنائي

يتم عقده إذا دعت الضرورة لذلك وفق قرار تتخذه اللجنة الإدارية أو المجلس الوطني بنسبة ثلثي الأعضاء الحاضرين ووفق جدول أعمال محدد وشروط يحددها النظام الداخلي .

الفصل السابع: اللجنة الإدارية

1. تتكون اللجنة الإدارية من 163 عضوا على الأكثر منتخبين من طرف المؤتمر الوطني الذي يحدد عدد أعضائها. تضم اللجنة الإدارية إضافة لذلك سبع (7) نساء يتم اختيارهن من طرفها باقتراح من الأمانة الوطنية بعد التشاور مع اللجنة الوطنية للمرأة العاملة.
2. تجتمع اللجنة الإدارية بشكل عادي ثلاث (3) مرات في السنة وبصفة استثنائية كلما دعت الضرورة وفق شروط يحددها النظام الداخلي. ويتم استدعاؤها من طرف الأمانة الوطنية .

الاجتماع يكون قانونيا بحضور أغلبية الأعضاء، وإلا يرجئ لأجل لا يتجاوز 15 يوما، ويكون الاجتماع عندئذ قانونيا مهما كان عدد الحاضرين. وتتخذ القرارات بالأغلبية المطلقة للحاضرين.

3. كل عضو في اللجنة الإدارية تغيب عن اجتماعاتها وعن اجتماعات المجلس الوطني 3 مرات بدون اعتذار مسبق أو بدون عذر مقبول من طرف اللجنة الإدارية يعتبر مستقيلا.
4. في حالة شغور منصب باللجنة الإدارية بسبب الوفاة أو الاستقالة أو غيرهما، يمكن تعويضه من بين أعضاء المجلس الوطني، بقرار من اللجنة الإدارية يتخذ بأغلبية ثلثي أعضائها الحاضرين.
5. تقوم اللجنة الإدارية بوضع نظام داخلي – وبتعديله إذا اقتضى الحال – هدفه تدقيق وتوضيح القانون الأساسي.
6. **مهام اللجنة الإدارية:**

- السهر كهيئة قيادية " للاتحاد" على حسن سيره وعلى تطبيق قرارات وتوصيات المؤتمر والمجلس الوطني.
- انتخاب الأمانة الوطنية وكذا الأمين العام ونائبه أو نوابه وأمين المال ونائبه؛ ويتم بعد ذلك إخبار المؤتمرين/ات بتشكيلتها.
- التعويض عند الاقتضاء لأحد أعضاء الأمانة الوطنية في حالة وفاته أو استقالته أو إعفائه.
- البث في المخالفات والإخلالات التي يرتكبها أعضاؤها بما في ذلك أعضاء الأمانة الوطنية.
- تشكل من بين أعضاء المجلس الوطني لجنة للرقابة المالية، ولجنة للتحكيم ولجنة تأديبية.
- المصادقة على برامج الاتحاد للفترة ما بين مؤتمرين، للسنة وللمدة الفاصلة بين اجتماعين.
- إقرار الميزانية السنوية للاتحاد.
- التجميد أو الحل، إذا اقتضى الحال، للأجهزة المشلولة أو المخلة بالتزاماتها الأساسية أو المسيئة لمبادئ وأهداف الاتحاد وفقا لشروط يحددها النظام الداخلي.
- تشكيل هيئة من المناضلين القياديين السابقين حسب مسطرة ومعايير يحددها النظام الداخلي قصد الاستشارة والاستفادة من خبرتهم وتجربتهم.

الفصل الثامن: المجلس الوطني

1. هو أعلى هيئة قيادية "للاتحاد" بعد المؤتمر، ويسهر بالخصوص على مراقبة تطبيق قرارات وتوصيات المؤتمر وسير أجهزة "الاتحاد" وعلى اختيار ممثلي/ات "الاتحاد" في المؤسسات الوطنية المعنية بالتمثيلية النقابية.

2. يشكل من أعضاء اللجنة الإدارية ومن الكتاب العامين وأمناء المال للجامعات الوطنية والاتحادات النقابية والاتحادات الجهوية والمحلية والتنظيمات الموازية، ومن الكتاب العامين للنقابات الوطنية والتنظيمات الفئوية، ومن أعضاء لجنة المراقبة المالية ولجنة التحكيم واللجنة التأديبية.
3. يجتمع مرتين في السنة وكلما دعت الضرورة بدعوة من الأمانة الوطنية.
4. يتخذ قراراته، عند توفر النصاب القانوني المحدد في النظام الداخلي، إذا أحرزت على أغلبية الأعضاء الحاضرين.

و في حالة عدم توفر النصاب، يكتفي المجلس الوطني بإصدار توصيات لأخذها بعين الاعتبار من طرف اللجنة الإدارية والأمانة الوطنية.

الفصل التاسع: الأمانة الوطنية

1. تشكل من 9 إلى 15 عضوا منتخبين من طرف اللجنة الإدارية ومن بين أعضائها.
2. تجتمع مرة كل أسبوعين وكلما دعت الضرورة.
3. **تحدد مهامها الأساسية في**:

- السهر على السير اليومي "للاتحاد" بدءا بالإشراف على حسن سير الإدارة النقابية المركزية "للاتحاد".
- السهر على تطبيق القانون الأساسي والنظام الداخلي.
- السهر على تطبيق قرارات وتوصيات المؤتمر الوطني والمجلس الوطني واللجنة الإدارية.
- تمثيل "الاتحاد" أمام السلطات العمومية وسائر الهيئات الوطنية والدولية.
- تستعين الأمانة الوطنية بعدد من الدوائر واللجان الدائمة وفرق عمل من أجل انجاز مهامها.

4. **مسؤوليات أعضاء الأمانة الوطنية**:

- الأمين العام: هو منسق العمل الجماعي داخل الأمانة الوطنية ويرأس أشغالها ويشرف على حسن سيرها.
  لا يحق تحمل مسؤولية الأمين العام لأزيد من ولايتين بالنسبة لنفس الشخص.
- نائب (أو نواب) الأمين العام: يساعده في مهامه وينوب عنه عند الاقتضاء.
- أمين المال: يسهر على حسن تدبير مالية "الاتحاد" بالنسبة للموارد والمصاريف والحفاظ على وثائقه المالية؛ ولا يمكنه الصرف إلا بتوقيع مزدوج مع الأمين العام أو من ينوب عنه.
- نائبه: يساعده في مهامه وينوب عنه عند الاقتضاء.
- الأمين الإداري: يسهر على حسن سير العمل الإداري والتوثيقي "للاتحاد" على المستوى المركزي.
- أعضاء الأمانة الوطنية الآخرين يشرفون ضمن مجمل أعضائها وبمساعدة اللجنة الإدارية على دوائر الاتحاد واللجان الدائمة وفرق العمل.

5. في حالة إخلال عضو من الأمانة الوطنية بمسؤولياته، يمكن إقالته من طرف اللجنة الإدارية بقرار يتخذ بأغلبية أعضائها الحاضرين.

الفصل العاشر: التنظيمات القطاعية الوطنية

1. تتكون التنظيمات القطاعية الوطنية "للاتحاد" من الجامعات الوطنية والنقابات الوطنية والاتحادات النقابية؛ ويحدد القانون الأساسي لكل من هذه التنظيمات دورية مؤتمرها كل أربع سنوات، وسير أجهزتها الوطنية وفروعها المحلية والجهوية وسائر التنظيمات التابعة لها والمرتبطة بها.
2. الجامعة الوطنية، تنظيم نقابي وطني ينظم ويؤطر العاملين/ات بنفس القطاع او نفس المهنة على المستوى الوطني. ويمكن أن تضم الجامعة الوطنية نقابة وطنية أو أكثر تابعة لها.
3. النقابة الوطنية، تنظيم نقابي وطني ينظم ويؤطر العاملين بنفس القطاع أو نفس المهنة على المستوى الوطني؛ وهي تابعة لجامعة وطنية أو اتحاد نقابي.
4. الاتحاد النقابي، تنظيم نقابي وطني ينظم ويؤطر العاملين بنفس القطاع؛ ويمكن أن يضم تنظيمات قطاعية وطنية أخرى: جامعات أو نقابات وطنية.
5. التنظيمات القطاعية الوطنية ملزمة، بكافة هياكلها وأجهزتها، بتطبيق القانون الأساسي "للاتحاد" والتوجيهات العامة والقرارات الصادرة عن مؤتمره الوطني وعن أجهزته القيادية.
6. يتم تنظيم المؤتمرات الوطنية للاتحادات النقابية والجامعات الوطنية بعد إشعار الأمانة الوطنية، شهرين على الأقل قبل انعقاد المؤتمر؛ ويتم ذلك تحت إشراف ممثل لها وفقا لمقتضيات النظام الداخلي.

الفصل الحادي عشر: الاتحادات المحلية والجهوية

1. يتم تشكيل اتحادات محلية أو جهوية في مناطق يتم تحديدها وفقا لتقسيم جغرافي يصادق عليه المجلس الوطني "للاتحاد".
2. تتكون الاتحادات المحلية والجهوية من فروع التنظيمات القطاعية الوطنية - الجامعات، النقابات الوطنية، الاتحادات النقابية - وفروع التنظيمات الموازية ومن النقابات التحتية بمختلف المؤسسات الإنتاجية والتجارية والخدماتية ولمختلف المهن، ومن النقابات القطاعية الموحدة.
3. جميع هذه الهياكل ملزمة بتطبيق القانون الأساسي للاتحاد الجهوي أو المحلي وتوجيهات أجهزته الأساسية: المؤتمر، اللجنة الإدارية، المجلس والمكتب.
4. يتم تنظيم مؤتمرات الاتحادات المحلية والجهوية بصفة دورية كل أربع سنوات بعد إشعار الأمانة الوطنية شهرين على الأقل قبل انعقاد المؤتمر، ويتم ذلك تحت إشراف ممثل/ة للأمانة الوطنية "للاتحاد" وفقا لمقتضيات النظام الداخلي.
5. الاتحادات المحلية والجهوية ملزمة، بكافة هياكلها وأجهزتها، بتطبيق القانون الأساسي "للاتحاد" والتوجيهات العامة والقرارات الصادرة عن مؤتمره الوطني وعن أجهزته القيادية.
6. المكتب المحلي أو الجهوي يتكون من 9 إلى 21 عضوا يختارون من بينهم كاتبا/ة عاما/ة ونائبه أو نوابه وأمينا للمال ونائبه ومستشارين مكلفين بمهام.

الفصل الثاني عشر: التنظيمات الفئوية "للاتحاد"

يمكن" للاتحاد" أن يشكل تنظيمات فئوية وطنية أو محلية أو جهوية تسعى إلى تأطير فئات مهنية متجانسة أو فئات معينة من الأجراء مشتركة بين مختلف القطاعات وذلك لخدمة المصالح الخاصة بهذه الفئات في إطار الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة وعموم الشغيلة.

الفصل الثالث عشر: التنظيمات الموازية "للاتحاد"

يشرف "الاتحاد" على إنشاء وتفعيل تنظيمات موازية مرتبطة به، هدفها توسيع وتعميق العمل النقابي للمركزية ككل. ويتعلق الأمر أساسا ب:

1. تنظيم "الشبيبة العاملة المغربية" الذي يؤطر الشباب من مختلف فئات الطبقة العاملة وعموم الشغيلة وكذا الشباب المقبل على العمل بمن فيهم الشباب المعطل.
2. تنظيم "المرأة العاملة المغربية" الذي يشتغل في أفق انبعاث "الاتحاد التقدمي لنساء المغرب".
3. "الاتحاد النقابي للمتقاعدين" الذي يضم المتقاعدين/ت من القطاع الخاص والعمومي وشبه العمومي.
4. يعقد كل تنظيم موازي مرتبط بالاتحاد مؤتمره الوطني كل أربع سنوات وفقا لمقتضيات قانونه الأساسي.
5. لكل تنظيم موازي امتدادات له داخل الاتحادات المحلية والجهوية ومختلف التنظيمات القطاعية الوطنية.

الفصل الرابع عشر: الحصيص النسائي والشبيبي

1. من أجل ضمان مشاركة نسائية وازنة ومنصفة على مستوى كافة أجهزة "الاتحاد" الوطنية والقطاعية والمحلية والجهوية وأجهزة التنظيمات الموازية والفئوية، يعمل "الاتحاد" تدريجيا على تفعيل شعار"الثلث على الأقل في أفق المناصفة"، مع تحديد النظام الداخلي لحصيص نسائي موجب للتطبيق وفق جدولة زمنية محددة.
2. كما يتم في إطار النظام الداخلي كذلك تحديد حصيص خاص بالشباب على مستوى كافة الأجهزة المذكورة في الفقرة السابقة.

الفصل الخامس عشر: الإدارة النقابية

- من اجل عقلنة وعصرنة وتفعيل العمل الإداري "للاتحاد" مركزيا وقطاعيا ومحليا وجهويا، يعتمد "الاتحاد" على إدارات نقابية تتكون من منقطعين عن العمل موضوعين رهن الإشارة، ومن مستخدمين يشغلهم "الاتحاد"، ومن متطوعين للعمل النقابي.
- تشتغل الإدارات النقابية تحت الإشراف المباشر للأجهزة التنفيذية "للاتحاد"، للتنظيمات القطاعية الوطنية وللاتحادات المحلية.والجهوية.

الفصل السادس عشر: علاقات "الاتحاد" الوطنية

1. من أجل توحيد الجهود لتحقيق مطالب ومطامح الطبقة العاملة وسائر فئات الشغيلة، يعمل "الاتحاد" وطنيا وقطاعيا ومحليا وجهويا على توطيد أواصر التضامن والتعاون مع سائر القوى الديمقراطية -السياسية والاجتماعية والحقوقية والنسائية والشبيبية والجمعوية الأخرى- التي لها نفس الأهداف وبما لا يتنافى وهوية ومبادئ "الاتحاد".
2. يسهر "الاتحاد" على تطوير حجم وفعل تمثيليته في مختلف المؤسسات الوطنية والجهوية خدمة لمصالح الطبقة العاملة.

الفصل السابع عشر: العلاقات الدولية للاتحاد

1. تفعيلا لأواصر التضامن والتعاون وسط الحركة النقابية العمالية على المستوى الأممي، ينخرط "الاتحاد" في التكتلات النقابية على المستوى المغاربي والعربي والإفريقي والدولي - ومن ضمنها الكنفدرالية النقابية الدولية والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب واتحاد نقابات عمال المغرب العربي-، ويعقد علاقات وطيدة مع المركزيات النقابية العمالية لمختلف البلدان.
2. ويعمل الاتحاد مع سائر القوى التحررية والتقدمية في العالم من أجل التصدي للعولمة الليبرالية وللهيمنة الامبريالية ومن أجل مناصرة الشعوب في نضالها من أجل التحرر الوطني والاجتماعي.

الفصل الثامن عشر: مالية "الاتحاد"

1. تتكون موارد "الاتحاد" من:
   - واجبات انخراط واشتراك الأعضاء؛
   - الهبات والوصايا والتبرعات النقدية أو العينية؛
   - الإعانات التي تمنحها الدولة للنقابات؛
   - مداخيل أنشطة ومشاريع الاتحاد؛
   - كل الموارد المشروعة التي لا يتعارض قبولها مع هوية ومبادئ "الاتحاد" وأهدافه.
2. تحدد قيمة الانخراط من طرف المجلس الوطني الذي يحدد كذلك النسب الموزعة على مختلف هياكل "الاتحاد".
3. الأمانة الوطنية مؤتمنة على ممتلكات الاتحاد وتحرص على صيانتها وحمايتها وعلى استرجاع ما سلب منها.
4. تسهر لجنة الرقابة المالية المنتخبة من طرف اللجنة الإدارية على حسن تدبير مالية "الاتحاد".

الفصل التاسع عشر: النزاعات الداخلية

1. عند نشوب نزاعات داخل "الاتحاد" بين أجهزة نقابية مختلفة، أو بين مسؤولين نقابيين، أو بين مسؤولين وأجهزة، يتم اللجوء إلى الضوابط التنظيمية المحددة في القانون الأساسي والنظام الداخلي؛ وعند اختلاف التأويل يمكن اللجوء إلى أسلوب التحكيم المخول للجنة التحكيم الوطنية.
2. في حالة عدم نجاح التحكيم يطرح النزاع على المجلس الوطني ليبث فيه.

الفصل العشرون: الإجراءات التأديبية

1. يحق لمختلف الأجهزة القيادية والتنفيذية "للاتحاد"، وطنيا وقطاعيا ومحليا وجهويا، اتخاذ إجراءات تأديبية معللة في حق كل عضو أو جهاز تنظيمي يسيء لأهداف الاتحاد وهويته ومبادئه ويخل بضوابطه القانونية.
2. الإجراءات التأديبية قد تتراوح بين الإنذار والإقالة من المهام والتوقيف المؤقت والطرد من "الاتحاد" بالنسبة للعضو، وبين الإنذار والتجميد والحل بالنسبة للجهاز؛ ولا يحق اتخاذ الإجراءات، القصوى بالخصوص، إلا بعد الإنصات للمعنيين بالأمر.
3. تبث اللجنة التأديبية في المخالفات الكبرى التي يرتكبها الأعضاء والمسؤولون خاصة.
4. يدقق النظام الداخلي في كل ما يتعلق بالإجراءات التأديبية وفي شروط الطعن فيها.

الفصل الواحد والعشرون: حالات التنافي

1. لا يمكن لعضو في "الاتحاد" مسؤول في جهاز تنفيذي لحزب سياسي أن يترشح لعضوية الأمانة الوطنية "للاتحاد".

2. يدقق النظام الداخلي حالات التنافي الأخرى.

الفصل الثاني والعشرون: أسلوب الانتخاب للمسؤولية

يتم انتخاب المسؤولين/ات في كافة أجهزة "الاتحاد" إما عن طريق الانتخاب السري المباشر أو عن طريق لجنة الترشيحات ـ التي تختار المرشحين على قاعدة معايير موضوعية، شفافة وديمقراطية ـ أو أي أسلوب ديمقراطي آخر. ويحدد الأسلوب الذي يتم اختياره بقرار ديمقراطي للهيئة التي تنتخب المسؤولين/ات المعنيين.

الفصل الثالث والعشرون: مقتضيات خاصة

1. تضع اللجنة الإدارية **نظاما داخليا** لا يتعارض مع مقتضيات هذا القانون الأساسي. ويتم المصادقة عليه وعلى التعديلات المدخلة عليه بالأغلبية المطلقة لأعضائها.
2. لا يمكن **تعديل القانون الأساسي** إلا من طرف المؤتمر الوطني وبالأغلبية المطلقة للمؤتمرين.

كل مشروع تعديل للقانون الأساسي يجب أن يرسل للأمانة الوطنية شهرين على الأقل قبل انعقاد المؤتمر حتى يتسنى طرحه على أنظاره.

3. لا يمكن **حل "الاتحاد"** إلا من قبل مؤتمر استثنائي يعقد لهذا الغرض؛ ويتخذ قرار الحل بأغلبية ثلثي المؤتمرين الحاضرين أثناء التصويت. وتؤول ممتلكات الاتحاد إلى الجهة التي يحددها المؤتمر.

صودق على هذا القانون الأساسي من طرف المؤتمر الوطني العاشر المنعقد بالدار البيضاء

يومي 11 و12 دجنبر 2010

المقرر التنظيمي الصادر عن المؤتمر الوطني العاشر للاتحاد المغربي للشغل

إن المؤتمر الوطني العاشر للاتحاد المغربي للشغل المنعقد يومي 11 و12 دجنبر 2010 بالدار البيضاء تحت شعار: **"الوفاء لهوية الاتحاد ومبادئه أساس كفاحنا لتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية"**، بعد تدارسه للأوضاع التنظيمية للاتحاد، ونظرا لأهمية **التنظيم الديمقراطي** في تعبئة الطبقة العاملة وعموم الأجراء والشغيلة للحفاظ على مكتسباتهم وانتزاع مطالبهم المشروعة، واعتمادا على شعار الاتحاد: **"من لا تنظيم له لا قوة له، ومن لا قوة له لا حقوق له"**، يسجل، يوصي ويقرر ما يلي:

1- إن المؤتمر الوطني العاشر يشكل منعطفا تاريخيا بالنسبة للاتحاد المغربي للشغل وبالنسبة للحركة النقابية العمالية المغربية على اعتبار انه يضع الأسس العملية لانبعاث الاتحاد على قاعدة احترام هويته كمنظمة نقابية عمالية في خدمة أهداف الطبقة العاملة القريبة والبعيدة، المادية منها والمعنوية، واحترام الهوية والمبادئ الأصيلة للاتحاد المتجسدة في التضامن والوحدة والاستقلالية والديمقراطية والتقدمية والجماهيرية، ورد الاعتبار لشعار**"خدمة الطبقة العاملة وليس استخدامها"** وترسيخ أسس **العمل المنظم والديمقراطي.**

2- إن أول مرتكزات العمل المنظم والديمقراطي تتجسد في قوانين الاتحاد وضوابطه التنظيمية وترسيخ ثقافة احترام الديمقراطية والضوابط التنظيمية داخل الاتحاد. ومن هنا تأتي الأهمية التي أعطاها المؤتمر العاشر للقانون الأساسي الذي تم بلورته على أسس عصرية وديمقراطية.

إن المؤتمر يوصي اللجنة الإدارية المنبثقة عنه، وكذا المجلس الوطني بالسهر في أقرب الآجال على:

* وضع نظام داخلي للاتحاد في مدة لا تتجاوز السنة، هدفه من جهة تدقيق القانون الأساسي ومن جهة أخرى المساهمة في أجرأة المقر ر التنظيمي.
* مراجعة القوانين الأساسية للجامعات الوطنية والاتحادات النقابية والنقابات الوطنية والتنظيمات الموازية لملاءمتها مع القانون الأساسي ولتشكل مرتكزا لتطورها التنظيمي على أسس عصرية وديمقراطية.
* وضع قانون أساسي نموذجي للاتحادات المحلية والجهوية منسجم مع القانون الأساسي للاتحاد.
* مراجعة القانون الأساسي النموذجي للنقابات الذي أصبح متقادما، وذلك في اتجاه ملاءمته مع القانون الأساسي للاتحاد.

* إصدار الأمانة الوطنية، واللجنة الإدارية إن اقتضى الحال، لدوريات تنظيمية تركز القرارات التنظيمية المتعلقة بمختلف تنظيمات الاتحاد.
* اتخاذ الإجراءات في مجال التكوين ونشر الثقافة العمالية الكفيلة بتوسيع وتعميق الثقافة القانونية داخل الاتحاد ليصبح تطبيق قوانين الاتحاد وضوابطه التنظيمية مسألة تلقائية داخل الاتحاد قيادة وقواعدا.
* ويوصي المؤتمر العاشر باحترام دورية المؤتمرات الوطنية والقطاعية والمحلية والجهوية المحددة في أربع سنوات مع إمكانية تقليصها أو تمديدها لفترة لا تتعدى ثلاث أشهر.

3- إن المؤتمر يدعو القيادة الجديدة للاتحاد إلى **وضع خطة عملية لتنمية العضوية** تفعيلا لهويتنا الجماهيرية التي تقتضي التحاق مئات الآلاف من الأجراء والأجيرات وسائر فئات الشغيلة بالعمل النقابي داخل الاتحاد على غرار الزخم الذي عرفه خلال السنوات الأولى لما بعد الاستقلال.

ويؤكد المؤتمر، استنادا على تصنيف الأعضاء، الجاري به العمل داخل المركزية، إلى منخرط/ة عادي ومناضل/ة ومسؤول/ة من جهة على الاختيار الديمقراطي للمسؤولين/ات على أساس انتظام العمل والرصيد النضالي والكفاءة ونكران الذات، مع تمكينهم من التكوين الضروري لمزاولة مهامهم، ومن جهة أخرى على تشجيع المناضلين/ات باعتبارهم المحرك الأساسي للدينامية الكفاحية داخل الاتحاد.

4- بالنسبة للاتحادات المحلية والجهوية، يدعو المؤتمر الأمانة الوطنية واللجنة الإدارية والمجلس الوطني والأجهزة التنفيذية إلى إيلائها أهمية خاصة عبر:

* عقد ندوة وطنية دراسية خاصة بالاتحادات المحلية والجهوية من أجل توضيح مفهومي المحلي والجهوي وتدقيق العلاقة بين الاتحادات المحلية والجهوية، ومن أجل الاستعداد لبناء اتحادات جهوية بارتباط مع التقسيم الجهوي الجديد المنبثق عن الجهوية الموسعة.

وستهتم هذه الندوة كذلك بالقانون الأساسي النموذجي للاتحادات المحلية والجهوية، وكذا بمكانة فروع الجامعات الوطنية والاتحادات النقابية والنقابات الوطنية داخلها.

* عقد كافة مؤتمرات الاتحادات المحلية والجهوية خلال السنتين القادمتين وفق جدول زمني تحدده الأمانة الوطنية.
* وضع تقسيم جغرافي للبلاد من طرف المجلس الوطني لتحديد مجال اشتغال الاتحادات المحلية والجهوية الموجودة حاليا والتي سيتم تأسيسها مستقبلا.
* تأسيس الاتحادات المحلية للاتحاد بكافة الأقاليم التي لا يتواجد بها الاتحاد لحد الآن وفقا للخريطة المذكورة ولجدول زمني محدد.

* العمل على صياغة وإصلاح مقرات الاتحاد وحمايتها من السطو واسترجاع المقرات المنهوبة.

5 - بالنسبة **للتنظيمات القطاعية الوطنية**، يدعو المؤتمر إلى:

* عقد ندوة وطنية دراسية خاصة بهذه التنظيمات: الجامعات والنقابات الوطنية والاتحادات النقابية من أجل:

- توضيح المفاهيم بشأنها والعلاقات فيما بينها.
- توضيح وتدقيق مكانتها ودورها داخل الاتحادات المحلية والجهوية.
- تفعيل المقرر الخاص بالقطاع العمومي والمنشآت العمومية والخوصصة.
- وضع إستراتيجية لتقوية نفوذها بالقطاعات التي تؤطرها.
- تحديد خطة لتنظيم القطاعات غير المنظمة داخل الاتحاد.
- وضع آلية تنظيمية – مع تحديد مهامها وأسلوب عملها – لتتبع عمل التنظيمات القطاعية الوطنية.

* عقد كافة المؤتمرات للتنظيمات القطاعية الوطنية خلال السنتين القادمتين وفق جدول زمني تحدده الأمانة الوطنية.

6- بالنسبة **للتنظيمات الوطنية الموازية**- الشبيبة العاملة، تنظيم المرأة العاملة، الاتحاد النقابي للمتقاعدين-إن المؤتمر يدعو إلى إعطائها الأهمية المستحقة نظرا لدورها في الدفاع عن حقوق المرأة العاملة والشبيبة العاملة والمتقاعدين/ات وفي تعزيز العمل النقابي للمركزية ككل. ويؤكد المؤتمر بالخصوص على:

* **بالنسبة للمرأة العاملة**:

- وضع خطة فاعلة للالتحاق المكثف للنساء العاملات والموظفات والمستخدمات بالعمل النقابي داخل الاتحاد.
- وضع خطة لضمان مشاركة نسائية وازنة ومنصفة على مستوى كافة أجهزة الاتحاد الوطنية والقطاعية والمحلية والجهوية وأجهزة التنظيمات الموازية والفئوية.

ولهذه الغاية ينادي المؤتمر إلى تفعيل شعار " الثلث على الأقل في أفق المناصفة" مع تحديد خطة لتطبيقه تدريجيا: 20 بالمائة بالنسبة للهياكل المنتخبة في 2011 و25 بالمائة بالنسبة ل 2012 و30 بالمائة بالنسبة ل 2013 والثلث على الأقل في 2014 سنة المؤتمر الوطني الحادي عشر للاتحاد.

- نشر التكوين والتربية على المساواة بين الرجل والمرأة داخل الاتحاد.

- تأسيس وتفعيل لجان المرأة العاملة على المستوى الوطني، على صعيد التنظيمات القطاعية الوطنية، والاتحادات المحلية والجهوية، وتنظيمها في أفق انبعاث الاتحاد التقدمي لنساء المغرب قبل نهاية سنة 2012 .

* **بالنسبة للشبيبة العاملة:**

- وضع خطة لتنظيم الشباب – ذكورا وإناثا من بين الأجراء وعموم الشغيلة والمحرومين من العمل وسائر الشباب المتعاطف مع الاتحاد والمتبني لأهدافه القريبة والبعيدة- بكثافة داخل الشبيبة العاملة المغربية .
- خلق امتدادات للشبيبة العاملة المغربية داخل كافة التنظيمات القطاعية الوطنية والاتحادات المحلية والجهوية.
- عقد المؤتمر الوطني للشبيبة العاملة خلال سنة 2011 .
- العمل على توسيع تنقيب الشباب (الذي يقل عمرهم عن 35 سنة) مع وضع خطة لمشاركتهم الفعالة في مناصب المسؤولية بدءا بالمؤتمرات إلى مكاتب الاتحادات المحلية والجهوية والتنظيمات القطاعية الوطنية وتنظيم المرأة العاملة واللجنة الإدارية والأمانة الوطنية للاتحاد وغيرها من الأجهزة المسيرة داخل الاتحاد.

وفي هذا الإطار يوصي المؤتمر بضمان مشاركة وازنة للشباب في المؤتمر الوطني الحادي عشر للاتحاد بحيث لا تقل مشاركتهم عن نسبة 25% من المشاركين/ات في المؤتمر.

* **بالنسبة للمتقاعدين/ات** يوصي المؤتمر بإعطاء أهمية كبرى لمشاكلهم نظرا للازمة المرتقبة لأنظمة التقاعد وللدور المتزايد لهذه الفئة في العمل النقابي. ويوصي المؤتمر بشكل خاص ب:

- العمل على انبعاث الاتحاد النقابي للمتقاعدين كتنظيم موحد لسائر فئات المتقاعدين/ات المرتبطين بصناديق التقاعد المختلفة.
- تفعيل النقابة الوطنية للموظفين المتقاعدين المرتبطين بالصندوق المغربي للتقاعد كمكون للاتحاد النقابي للمتقاعدين.
- تفعيل النقابة الوطنية للمتقاعدين المرتبطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق المهني المغربي للتقاعد.
- تأسيس النقابة الوطنية للمتقاعدين المرتبطين بالصندوق الجماعي لمنح رواتب التقاعد.

7- **بالنسبة للتنظيمات الفئوية**، يوصي المؤتمر بتدارس هذا الموضوع من أجل إنشاء تنظيمات فئوية وطنية أو محلية أو جهوية تسعى إلى تأطير فئات مهنية متجانسة أو فئات معينة من الأجراء مشتركة بين

مختلف القطاعات وذلك خدمة للمصالح الخاصة لهذه الفئات في إطار الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة وعموم الشغيلة.

وعلى المستوى التنظيمي يمكن هيكلة التنظيمات الفئوية الوطنية باعتماد النموذج المبني على الملتقيات الوطنية السنوية ولجان التنسيق الوطنية والكتابات الوطنية.

8- من أجل **تفعيل الأمانة الوطنية**، يوصي المؤتمر ب:

* احترام دورية اجتماعاتها وعقلنة عملها وهو ما يتطلب بالخصوص الاعتماد على إدارة مركزية للاتحاد مشكلة من أطر كفأة ومتفانية في العمل سواء تعلق الأمر بالمنقطعين الموضوعين رهن إشارة المركزية أو بمستخدمين أجراء لديها أو مناضلين/ات متطوعين لهذا العمل.
* الاستعانة في عملهما بعدد من الدوائر واللجان المركزية وفرق العمل تشتغل في سائر المجالات التي تهم المركزية وفي مقدمتها: التنظيم، المالية والمشاريع، التكوين والتربية العمالية والأنشطة الإشعاعية، الدراسات والبحث والقوانين، القضايا الاجتماعية والاقتصادية والملفات المطلبية، الإعلام والتواصل، العلاقات الدولية والتضامن وقضايا الهجرة، العلاقات الداخلية الوطنية، المرأة العاملة، الشبيبة العاملة والمتقاعدين
* كما يوصي المؤتمر بتفعيل اللجنة الإدارية كجهاز قيادي، وذلك بعقد اجتماعاتها بانتظام وفقا لجدول سنوي محدد وبتحميل كافة أعضائها مسؤوليات ملموسة سواء في الدوائر واللجان المركزية وفرق العمل أو على مستوى تتبع عمل الاتحادات المحلية والجهوية.

9- بالنسبة للخلافات والنزاعات داخل الاتحاد، يوصي المؤتمر باعتماد أسلوب التدبير الديمقراطي للاختلاف المبني على أساس النقاش الموضوعي الهادف إلى الإقناع والإقناع قصد الوصول لمواقف موحدة أو لحلول وسطى، مع الاحترام الكامل وفي جميع الحالات لقواعد الديمقراطية الداخلية ولقوانين الاتحاد وضوابطه التنظيمية، ومع اللجوء إلى لجنة التحكيم عند الضرورة.

10- وأخيرا إن المؤتمر، وعيا منه بأهمية التكوين من أجل ترسيخ مفهوم التنظيم الديمقراطي، يوصي الأجهزة التقريرية والتنفيذية المقبلة بإعطاء أهمية خاصة للتكوين النقابي ونشر الثقافة العمالية وفي مقدمتها الثقافة التنظيمية والديمقراطية القائمة على احترام الجميع لقوانين الاتحاد وضوابطه التنظيمية وقواعد التدبير الديمقراطي للاختلاف.

ويدعو المؤتمر من أجل ذلك إلى:

* تعميم تنظيم دورات تكوينية خاصة بنشر الثقافة التنظيمية والديمقراطية.
* إصدار نشرة تنظيمية داخلية منتظمة مرة في الشهر .
* إصدار تقرير سنوي حول النشاط التنظيمي للاتحاد.
* إصدار دليل للمناضل/ة النقابي يتضمن النصوص والوثائق التنظيمية التي تساعد المناضلين/ات والمسؤولين/ات النقابيين في عملهم اليومي.

المؤتمر العاشر للاتحاد المغربي للشغل

الدار البيضاء في 11 – 12 دجنبر 2010

مقرر حول التكوين النقابي والثقافة العمالية

إن المؤتمر الوطني العاشر للاتحاد المغربي للشغل المنعقد يومي 11 و12 دجنبر 2010 بالمقر المركزي للاتحاد بالدار البيضاء، تحت شعار: "الوفاء لهوية الاتحاد ومبادئه أساس كفاحنا لتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية".

- اعتبارا لكون الانخراط النقابي يعرف عالميا مرحلة تراجع بسبب عوامل متعددة، أبرزها قوة الهجمة الشرسة لليبرالية المتوحشة ومسلسل إجهازها على الحس التضامني وسط الطبقة العاملة، وتكريس الفردانية المقيتة.
- ونظرا لكون الطبقة العاملة المغربية لم تسلم من هذه الدوامة بفعل التقسيم النقابي، المخرب لوحدتها.
- واعتبارا لضعف الأداء النقابي وإشعاعه الفردي والجماعي سواء على صعيد المؤسسة، أو على الصعيد الجهوي أو الوطني الناتج عن غياب التكوين النقابي المنظم والمنتظم، بفعل غياب استراتيجية واضحة خاصة بالتكوين، وهيكلة فعالة وآليات وأجهزة ضرورية لضمان نجاعته واستمراريته.
- ونظرا لأهمية الثقافة العمالية في تمكين العمال والعاملات من اكتساب وعي طبقي في اتجاه التحرر من الاستغلال.
- وانطلاقا من أهمية ودور التكوين النقابي ونشر الثقافة العمالية في تقوية التنظيم النقابي وخدمة الأهداف المادية والمعنوية للطبقة العاملة،
- انطلاقا من الدور الهام الذي يلعبه التكوين النقابي والثقافة العمالية في تقوية التنظيم النقابي، بمناضلات ومناضلين متمكنين من آليات العمل النقابي، مؤهلين لترجمة توجهات مركزيتنا إلى مواقف وممارسات تضمن فعالية ونجاعة العمل النقابي.
- واستنادا على مبادئ الاتحاد وخدمة لأهدافه المتجلية في تحقيق مصالح الطبقة العاملة، ووعيا بالمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق منظمتنا للنهوض بالحركة النقابية بالمغرب عبر تطوير آلياتها، فإن المؤتمر الوطني يقرر ما يلي:

I. اعتماد إستراتيجية واضحة في مجال التكوين النقابي والثقافة العمالية تنبني على:

1. تحديد حاجيات التكوين النقابي سواء بالنسبة للاتحادات المحلية والجهوية، أو بالنسبة للجامعات والنقابات الوطنية والمرأة العاملة والشبيبة العاملة، محليا وجهويا ومركزيا،
2. تكوين المكونات والمكونين في كافة المجالات التي تهم العمل النقابي،
3. تسطير برنامج عام سنوي للتكوين وطنيا جهويا وقطاعيا، وضمنه محاربة الأمية.
4. تتبع المستفيدات والمستفيدين من الدورات التكوينية داخل المغرب وخارجه مع تقييمها وضمان استمرارية تكوينهم.

5. تنظيم جامعات تكوينية منتظمة تحدد مضامينها حسب الحاجيات والظروف والأوضاع العامة.

II. ولتفعيل هذه الإستراتيجية يجب اعتماد الوسائل التالية:

1. تأسيس وهيكلة "مركز الإتحاد المغربي للشغل للتكوين النقابي والثقافة العمالية" وتوفير الإمكانيات المالية والبشرية واللوجيستيكية الضرورية لتسييره.
2. تشكيل لجنة وطنية للتكوين النقابي والثقافة العمالية ولجان محلية وجهوية وقطاعية للتنفيذ والتتبع.
3. خلق قاعدة بيانات للمستفيدين وللمكونين حسب التخصصات والمجالات.

III. اعتماد حصيص في إشراك النساء والشباب في جميع الدورات التكوينية في الداخل والخارج.

مقرر حول الإعلام والتواصل

إن المؤتمر الوطني العاشر للاتحاد المغربي للشغل المنعقد يومي 11 و12 دجنبر 2010 بالمقر المركزي للاتحاد بالدارالبيضاء، تحت شعار: "الوفاء لهوية الاتحاد ومبادئه أساس كفاحنا لتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية".

- اعتبارا لما للإعلام والتواصل النقابي بمختلف أنواعه ومجالاته المكتوبة والسمعية البصرية والإلكترونية...، من أدوار أساسية في الحياة النقابية.

- ونظرا للضعف الذي تعرفه منظمتنا في هذين المجالين، فإن المؤتمر يقرر ويوصي بما يلي:

1- إنشاء "مرصد الاتحاد المغربي للشغل للحقوق والحريات النقابية" يعمل على إصدار تقارير دورية ودراسات في هذا المجال.

2- خلق لجنة مركزية للإعلام والتواصل مهمتها السهر على تنفيذ مقررات وتوصيات المؤتمر الوطني واللجنة الإدارية في هذا المجال وفق برامج عمل دقيقة محددة في الزمان والمكان والسهر على كل ما يتعلق بمجالي الإعلام والتواصل والأنشطة الإشعاعية، ولنفس الأهداف خلق لجان للإعلام والتواصل محلية وجهوية وقطاعية.

3- تحسين وتقوية جميع أنواع التواصل التقليدية والحديثة بين الاتحادات المحلية والجهوية والقطاعية وأعضاء اللجنة الإدارية والأمانة الوطنية.

4- الانفتاح على التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال عبر:

1) تطوير الموقع الإلكتروني الرسمي للاتحاد وذلك بتكليف لجنة تقنية خاصة لمتابعته والحرص على حمايته وأمنه، وتحيينه باستمرار قصد تيسير عملية التواصل بين مكونات المركزية ومناضلات ومناضلي منظمتنا وطنيا وجهويا ومحليا وقطاعيا، وضمان لحضور إعلامي متميز لمنظمتنا على مستوى الشبكة العنكبوتية (الأنترنيت) وطنيا ودوليا.

2) تشجيع مناضلات ومناضلي الإتحاد على تطوير قدراتهم في مختلف مجالات التواصل والإعلام الإلكترونيين، والحث على توفر بريد إلكتروني خاص بكل جهاز من أجهزة الإتحاد الوطنية والجهوية والمحلية والقطاعية وإعداد مجموعة إلكترونية داخلية وقاعدة معطيات تواصلية لكل مكونات الاتحاد ومناضلاته ومناضليه.

3) تنظيم دورات تكوينية في مجالات الإعلام والتواصل.

4) إعداد وتجهيز قاعة للمعلوميات على مستوى المقر المركزي توضع رهن إشارة مناضلاتنا ومناضلينا، تستعمل لأغراض التكوين والطباعة والنشر.

5- تثمين الرصيد الوثائقي الكبير الذي تتوفر عليه منظمتنا والذي يغطي أكثر من نصف قرن من الأحداث التاريخية على المستويات الاجتماعية والنقابية والسياسية والثقافية.

6- إيلاء عناية خاصة للتواصل الداخلي والخارجي من خلال إصدار "نشرة الإتحاد" كنشرة منتظمة.

7- إصدار نشرة إلكترونية دورية ل إ م ش Journal électronique de l'UMT

8- متابعة إصدارات الصحف والمواقع الإلكترونية في المواضيع المتعلقة بالاتحاد المغربي للشغل وبالعمل النقابي وإنجاز نشرة صحافية Revue de presse تُعَممُ على المناضلات والمناضلين.

9- تقوية المشاركة في مختلف اللقاءات الوطنية والدولية والجهوية المعنية بالقضايا العمالية والنقابية والدفاع عن مبادئ الاتحاد المغربي للشغل.

10- ضمان حضور ملائم للاتحاد المغربي للشغل داخل وسائل الإعلام، وذلك بهدف ضمان الإشعاع المناسب لمنظمتنا والتعريف بمواقفها وتصوراتها حول مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية لدى الرأي العام والرأي الخاص على حد سواء.

11- تطوير تعاون وعلاقات مختلف أجهزة الإتحاد مع مختلف وسائل الإعلام، والفاعلين في هذا المجال.

12- عقد شراكات مع المنظمات والهيئات الصديقة من نقابات ومؤسسات إعلامية وذلك في مختلف مجالات التكوين النقابي والإعلام والتواصل...

13- تقوية الأنشطة الإشعاعية الموجهة لسائر العمال وخاصة خلال مناسبات: ذكرى تأسيس الاتحاد المغربي للشغل (20 مارس 1955) واليوم العالمي للمرأة (8 مارس)، وفاتح ماي العيد الأممي للطبقة العاملة، واليوم العالمي للعمل اللائق (7 أكتوبر)، اليوم العالمي للقضاء على الفقر (17 أكتوبر)، واليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (29 نونبر)، وذكرى الانتفاضة العمالية لسنة 1952 (8 دجنبر)، واليوم العالمي لحقوق الإنسان (10 دجنبر). وباقي المناسبات الأخرى التي تخص الاتحاد والطبقة العاملة.

وحفاظا على الهوية البصرية والصوتية للاتحاد المغربي للشغل، يوصي المؤتمر الوطني العاشر بإيلاء عناية خاصة لشارة (LOGO) ونشيد الاتحاد وإعادة الاعتبار لهما.

مقرر حول الوظيفة العمومية

والمنشآت العمومية والخوصصة

إن المؤتمر الوطني العاشر للاتحاد المغربي للشغل المنعقد بالدارالبيضاء يومي 11 و12 دجنبر 2010 تحت شعار:

" الوفاء لهوية الاتحاد ومبادئه أساس كفاحنا لتحقيق الديمقراطية

والعدالة الاجتماعية"

- وإيمانا منه بالدور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للقطاع العمومي (الوظيفة العمومية والجماعات المحلية والمنشآت العمومية) في أية تنمية وطنية حقيقية.
- وبعد وقوفه على واقع الأزمة بالقطاع العمومي نتيجة السياسات الليبرالية المتوحشة المملات من طرف المؤسسات الإمبريالية العالمية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية...).
- ووعيا منه بالانعكاسات الخطيرة لسياسات التفكيك والتفويت والخوصصة المتبعة في هذا القطاع على المواطنات والمواطنين عامة والموظفات والموظفين والمستخدمات والمستخدمين خاصة.
- وبعد استحضاره للدور الهام الذي لعبه الاتحاد النقابي للموظفين مند تأسيسه إلى جانب الجامعات والنقابات الوطنية القطاعية الأخرى في قيادة وتوحيد نضالات ومطالب الموظفات والموظفين وهو ما عكسته النتائج الأخيرة لانتخابات اللجان الثنائية،وتحقيق عدة مكتسبات في العديد من القطاعات.
- وبعد تسجيله لغياب الآلية التنظيمية الموحدة لنضالات ومطالب المستخدمات والمستخدمين بمختلف المنشآت العمومية مما يجعل نضالاتها مشتتة ومعزولة وغير قادرة على صد الهجمات التي تتعرض لها جراء سياسة الخوصصة وآثارها الكارثية، والهجوم على المكتسبات في ظل الأزمة العالمية الرأسمالية.
- وبعد وقوفه على غياب التضامن الذي هو أساس العمل النقابي الأصيل وسط مستخدمي مختلف المنشآت العمومية فيما بينها، وباقي الموظفين بمختلف القطاعات الوزارية والجماعات المحلية، خاصة حول الملفات الكبرى المشتركة كالتقاعد والحماية الاجتماعية والسياسة الأجرية والاستقرار في العمل المهني، وتسجيله للتقدم الذي حققه الاتحاد المغربي للشغل بقطاع الوظيفة العمومية، يؤكد على ما يلي:

مقرر حول الحريات النقابية

إن المؤتمر العاشر للاتحاد المغربي للشغل المنعقد يومي 11 و12 دجنبر2010 بالدارالبيضاء تحت شعار: "الوفاء لهوية الاتحاد ومبادئه أساس كفاحنا لتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية" وبعد استعراضه لمميزات الوضع الدولي وتحولاته والمتسم بسعي الرأسمالية العالمية، ونهجها لليبرالية متوحشة، الإجهاز على المكاسب التي راكمتها الطبقة العاملة على الصعيد العالمي بفضل تضحياتها الجسام لأزيد من قرنين، وذلك بالتوجه نحو تكثيف الاستغلال وبذل الجهود لإلغاء ومراجعة اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة بالحقوق والحريات النقابية، وكذا اعتبار العمل سلعة خاضعة لتقلبات السوق، واعتماد المرونة في الأجور وفي التشغيل بدعم وضغط من مؤسسات دولية منها منظمة التجارة العالمية والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

وبعد وقوفه على واقع الحريات النقابية ببلادنا وما يعرفه من انتهاكات وخروقات في ظل مدونة للشغل لم ترق لطموحات الطبقة العاملة، ومحاولة لتقنين حق الإضراب والإجهاز عليه بإصدار مشروع القانون التنظيمي المتعلق بشروط إجراءات ممارسة حق الإضراب، هذا الحق الدستوري الذي انتزعته الطبقة العاملة بكفاحها ونضالها، ومحاولة التدخل في الشؤون النقابية عن طريق مشروع قانون النقابات المهنية، فإنه يسجل أن هناك العديد من الممارسات التي تستهدف الحريات النقابية ومن أهمها:

- الزج بعشرات العمال في السجن في إطار محاكمات صورية، تغيب عنها العدالة، بتهم مختلفة الفصل 288 من القانون الجنائي (عرقلة حرية العمل، التجمهر غير المرخص له، احتلال أماكن العمل، أو بتهم أخرى)
- التدخلات العنيفة للقوات العمومية لفض احتجاجات نقابية سلمية على خروقات وانتهاكات تطال حقوقهم، في تواطؤ مكشوف للسلطات مع مشغلين ينتهكون القوانين الشغلية ويمسون بالحقوق النقابية.
- طرد وتسريح عمال وعاملات بمجرد تأسيسهم لمكاتبهم النقابية.
- القيام بتنقيلات تعسفية في حق النقابيين.

- رفض الاعتراف بمكاتب نقابية أو التفاوض معها ضدا على القانون.
- تدخل الإدارة وأرباب العمل لفرض ممثلين للأجراء موالين لهم.
- رفض منح التسهيلات النقابية للممثلين النقابيين ومندوبي الأجراء للقيام بمهامهم.
- تملص السلطات الإدارية من تسليم وصولات الإيداع الخاصة بتكوين المكاتب النقابية والمطالبة بوثائق وإجراءات لا ينص عليها القانون.
- إنزال الحكومة مشروع قانون تنظيمي متعلق بشروط إجراءات ممارسة حق الإضراب يهدف إلى تكبيله بدل ضمانه وحمايته.
- تقديم الحكومة لمشروع قانون النقابات المهنية الذي يهدف إلى التدخل في الشؤون النقابية الداخلية وتقليص مجال الممارسين للعمل النقابي.

انطلاقا من هذا الوضع فإن المؤتمر العاشر يطالب بما يلي:

- وضع حد للاعتقال والطرد بسبب النشاط النقابي بإطلاق سراح كافة المعتقلين النقابيين وإرجاعهم إلى عملهم، وجبر ضررهم وإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي.
- انتهاج سياسة رسمية للدولة تهدف إلى القطع مع كل الممارسات الماسة بالحريات النقابية.
- مصادقة المغرب على كافة الاتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية، وفي مقدمتها الاتفاقية 87 حول الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، والاتفاقية رقم 151 بشأن علاقات العمل في الخدمة العمومية.
- اعتماد تدابير تشريعية من أجل ضمان حماية فعالة للمأجورين ضد أعمال القمع والتمييز والطرد والتسريح بسبب نشاطهم النقابي.
- رفض أي قانون للإضراب لا يهدف إلى ضمانه وحمايته.
- سن إجراءات زجرية ضد منتهكي الحقوق والحريات النقابية.
- وضع إجراءات عادلة ومنصفة من شأنها تمكين ضحايا الطرد والتسريح من العودة السريعة إلى عملهم.
- إلغاء الاقتطاعات من الأجور بسبب الإضرابات عن العمل.
- وضع حد للتباطؤ والتلكؤ في تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لفائدة الأجراء بالإسراع في تنفيذها.
- إلغاء الفصل الخامس من مرسوم 05 فبراير1958 لكونه يحرم الموظفين من حق الإضراب.
- التنصيص الصريح على حق متصرفي وزارة الداخلية في الانتماء النقابي.
- إصدار قوانين تمنح سلطات فعلية لمفتشي ومندوبي الشغل لضمان الحريات النقابية.
- تمكين الممثلين النقابيين من كل التسهيلات الضرورية لأداء مهامهم، وتوفير كل الضمانات الكفيلة بحمايتهم.

ومن أجل التصدي لهذه الانتهاكات فإن المؤتمر العاشر يوصي ب:

- تشكيل لجنة تحت إشراف الأمانة الوطنية لمتابعة الانتهاكات التي تطال الحقوق الشغيلة وعلى رأسها الحريات النقابية.
- إصدار تقرير سنوي عن مختلف الانتهاكات التي تطال الحقوق والحريات النقابية، ونشره على نطاق واسع.
- تفعيل التضامن المادي والمعنوي بين المأجورين محليا، جهويا ووطنيا على صعيد الاتحادات المحلية والجهوية.
- تنظيم يوم وطني للدفاع عن الحريات النقابية.
- طرح الانتهاكات التي تطال الحريات النقابية أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وداخل البرلمان.
- تفعيل آليات منظمة العمل الدولية لمواجهة انتهاك الحريات النقابية.

إن المؤتمر العاشر ينحني إجلالا وإكراما لروح شهداء الطبقة العاملة، ويحيي بكل فخر واعتزاز مناضلي ومناضلات الاتحاد المغربي للشغل ويدعوهم إلى الاستماتة في الدفاع عن الحرية النقابية والوقوف في وجه كل المؤامرات

والانتهاكات والخروقات الرامية إلى ضرب العمل النقابي الأصيل والنبيل، ويهيب بكل الطبقة العاملة إلى مزيد من رص الصفوف والوحدة في إطار منظمتنا، وتقوية أواصر التضامن النقابي لمواجهة كل أشكال التضييق على الحريات والحقوق النقابية.

مقـرر المطالب الاقـتـصـادية والاجـتـمـاعية

إن المؤتمر الوطني العاشر للاتحاد المغربي للشغل المنعقد يومي 11 و12 دجنبر 2010 بالدارالبيضاء، تحت شعار "الوفاء لهوية الاتحاد ومبادئه أساس كفاحنا لتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية" بعد تدارسه للوضعية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا على ضوء التقرير الذي قدمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، وبعد المصادقة على التقرير العام الذي قدمته الأمانة الوطنية للاتحاد المغربي للشغل:

- يعتبر أن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا هي قبل كل شيء، نتيجة، للاختيارات السياسية المتبعة من طرف الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال، وأن الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعرفها الرأسمالية على المستوى العالمي منذ 2008 لم تزد إلا في تعميق الأوضاع المتدهورة أصلا ببلادنا. وأن هذه السياسات جعلت اقتصادنا مبنيا على منطق الريع لفائدة فئة من المحظوظين وتبعيا للدول الرأسمالية المتطورة وموجها من طرف المؤسسات النقدية والبنكية العالمية، التي فرضت على بلادنا برامج تقويمية كانت لها انعكاسات اقتصادية واجتماعية وخيمة

- يسجل أ ن اقتصاد بلادنا الموجه.نحو الخارج والذي يعتمد على مداخيل السياحة واليد العاملة المهاجرة وتصدير المواد الأولية المنجمية والفلاحية، لا يلبي الحاجيات الوطنية الأساسية ولا يكفل الأمن والسيادة الغذائيين لشعبنا.إذ تستورد بلادنا جل حاجياتنا من المواد المصنعة والمواد الغذائية الأساسية كالخبز والسكر والزيت

- يعتبر المؤتمر تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تطرق إليها بتفصيل تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية هي نتيجة لهذه الاختيارات وأن عدم احترام قانون الشغل والتسريحات الجماعية للعمال والإغلاقات غير القانونية للشركات وعدم تنفيذ الأحكام لصالح العمال والعاملات، وتشريد آلاف العائلات كل سنة. يزيد في تأزم الوضع الاجتماعي وتفشي نسبة الفقر ببلادنا.

- كما يعتبر المؤتمر غياب دولة الحق والقانون بالإضافة إلى تفشي ظواهر الفساد وسوء التسيير والرشوة والزبونية والمحسوبية ونهب المال العام مع تكريس الإفلات من العقاب على هذه الجرائم الاقتصادية، والتي تفضح حقيقة الديمقراطية ببلادنا، ساهمت في تخلف بلادنا وتدهور أوضاع الطبقة العاملة.

- أما على مستوى الحماية الاجتماعية التي تعرف تخلفا كبيرا حيث لا تتعدى نسبة التغطية الاجتماعية 20% من الساكنة النشيطة والتغطية الصحية 28% من مجموع السكان، فإن المؤتمر يعتبر هذا الوضع نتيجة للسياسة الطبقية التي تخدم الطبقة السائدة على حساب الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

- وبالنسبة لصناديق التقاعد التي تعرف أزمة وخاصة الصندوق المغربي للتقاعد، فإن المؤتمر يذكر بأن سبب هذه الأزمة هو – السياسات المرتجلة للحكومات اتجاه هذا القطاع وسوء التدبير والفساد الذي استشرى فيه لعدة عقود وغض الطرف من طرف الحكومة عن عدم التصريح بالعمال بالقطاع الخاص، ويندد المؤتمر بفرض الضرائب

على ودائع هذه الصناديق واستغلالها في استثمارات تستفيد منها حفنة من المحظوظين عوض الأجراء الذين هم أصحاب هذه الودائع.

- إن المؤتمر يحيي المواقف الثابتة للاتحاد المغربي للشغل في الدفاع عن هذه الصناديق والتصدي لأي إجراءات أو تدابير تضر بمصالح الأجراء والمطالبة بتطبيق إجبارية التغطية الاجتماعية على جميع الأجراء كما ينص على ذلك القانون،.في أفق تعميمها على كافة العاملين المغاربة ويعبر عن رفضه لأي مشروع إصلاح لأنظمة التقاعد يؤدي ثمنه الأجراء ولا يحافظ على المكاسب ولا يضمن معاشا يمكن من العيش في ظروف إنسانية وكريمة.

- يحيي المؤتمر نضالات الاتحاد المغربي للشغل لعدة عقود من أجل رفع الحيف عن العمال الزراعيين والتي توجت بتمتيعهم سنة 2009 بالتعويضات العائلية التي حرموا منها لمدة نصف قرن.

- يثمن المواقف الشجاعة للاتحاد المغربي للشغل اتجاه ما يسمى بالحوار الاجتماعي والذي يستغل للاستهلاك من طرف الحكومة ولا يلبي حتى الحد الأدنى من المطالب المشروعة للطبقة العاملة، كما يثمن المعارك النضالية التي خاضها ومازال الاتحاد المغربي للشغل لفرض حوار اجتماعي حقيقي ومفاوضة جماعية فعالة من أجل الاستجابة للمطالب العادلة والمشروعة للطبقة العاملة،

- يسجل غياب البعد البيئي في مختلف البرامج والمخططات الحكومية مند الاستقلال، هذا الغياب الذي أصبح اليوم يهدد ثرواتنا الطبيعية كالغابات والموارد المائية والثروة السمكية بالتقلص ويزيد في تلوث الهواء وتدهور التربة وزحف التصحر إلخ... الشيء الذي ينعكس سلبا على صحة الإنسان والتنوع البيولوجي. وتأثير هذا الوضع على الاقتصاد الوطني يقدر ب 13 مليار درهم سنويا.

- يذكر المؤتمر بالمواقف الثابتة للاتحاد المغربي للشغل الذي ندد منذ الاستقلال بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة من طرف مختلف الحكومات المتعاقبة.هذه السياسات اللاشعبية واللاجتماعية التي تقوم على منح الامتيازات لحفنة من المحظوظين وعلى الاستغلال البشع للطبقة العاملة وقمعها وإثقال كاهل الدولة بالديون والنفقات غير المنتجة وغير النافعة. كما تقوم على الظلم في استيفاء الضرائب بحيث أن المأجورين وحدهم يدفعون هذه الضرائب عن آخرها وقبل أوانها. في حين أن المحظوظين والمضاربين فيتملصون من أداء الضرائب أو يستفيدون من إعفاءات ضريبية لا مبرر لها.وهذا يشكل انتهاكا صارخا لمبدأ المساواة الذي ينص عليه الدستور..

- أمام هذه الأوضاع، فإن المؤتمر الوطني العاشر يطالب بوضع قطيعة مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة.لحد الساعة، وذلك بنهج سياسة اقتصادية واجتماعية تنموية عادلة ومستدامة.تروم تلبية الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الأساسية للشعب المغربي وضمان شغل قار ولائق لجميع الأجراء ودخل يضمن كرامة الإنسان والعيش الكريم ويحد من الفوارق الاجتماعية من خلال توزيع عادل لثروات البلاد، وقضاء نزيه ومستقل، وإصلاح زراعي يمكن الإنسان القروي من الاستقرار والعيش الكريم ويضمن لبلادنا الأمن والسيادة الغذائيين وتعليم شعبي وعصري يقضي على الأمية ويرفع من مستوى التكوين ويلبي الحاجيات الثقافية

والاقتصادية الوطنية، ويمكن من اكتساب تكنولوجيا وطنية في خدمة اقتصاد البلاد وسكن لائق وتغطية صحية واجتماعية لجميع المغاربة، ولبلوغ هذه الأهداف يطالب وبشكل آني بـ:

على المستوى الاقتصادي

- الزيادة في الأجور والمعاشات بنسبة لا تقل عن 30% نظرا لتدهور القدرة الشرائية بسبب غلاء المعيشة.

- رفع الحد الأدنى للأجور إلى 3500 درهما مع تطبيق السلم المتحرك للأسعار والأجور.

- رفع الحد الأدنى للمعاشات إلى الحد الأدنى للأجور مع إعفاء المعاشات من الضريبة على الدخل.

- وضع حد للتمييز الذي يطال العمال الزراعيين في الحد الأدنى للأجر والذي يقل ب 40% عن الحد الأدنى للأجر في الصناعة. هذا التمييز المخالف للاتفاقيات الدولية 100 و111 يضع جل العمال والعاملات الزراعيين يعيشون تحت عتبة الفقر.

- مراجعة منظومة الأجور في القطاع العام في اتجاه تقليص الفوارق بين الأجور العليا والدنيا ومراجعة منظومة الترقي بالوظيفة العمومية.

- الرفع من قيمة التعويضات العائلية إلى 500 درهم، شهريا لكل طفل.

- إقرار سياسة ضريبية عادلة، وذلك بتخفيض الضغط الضريبي على الأجور باعتماد ضريبة خاصة على الأجور تقل نسبتها.عن.الضريبة على الدخل. وخصم مصاريف تمدرس الأطفال من الأجر الخاضع للضريبة ووضع حد للتملص الضريبي سواء بالقطاع المهيكل أو غير المهيكل.

الحماية الاجتماعية

- يطالب بتعميم الحماية الاجتماعية على جميع الأجراء بالقطاع الخاص، وذلك بالتصريح بجميع المأجورين بالقطاع الخاص لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتحسين الخدمات المقدمة من طرف جميع صناديق الحماية الاجتماعية.

- تخفيض أسعار الأدوية، وفرض احترام التعرفة المرجعية الوطنية.

- تفعيل مدونة التغطية الصحية فيما يخص تمتيع الوالدين بالتأمين الإجباري عن المرض ووضع حد للاقتطاعات المتعددة الخاصة بهذا التأمين.

- إصلاح ودمقرطة نظام التعاضد ودعمه من أجل تطويره وتوسيعه سواء بالقطاع العام أو الخاص.

- تفعيل التعويض عن فقدان الشغل المنصوص عليه في مدونة الشغل.وإحداث تعويض عن البطالة.

- تمكين العمال بالقطاع الخاص الذين لم يستطيعوا..مراكمة.3240 يوم مصرح بها بمعاش مع إعادة النظر في طريقة احتساب المعاش بالنسبة للعمال المؤقتين.

- إصلاح أنظمة التقاعد في إطار اللجنة الوطنية المحدثة لهذا الغرض مع الحفاظ على المكتسبات وضمان معاش يحافظ على القدرة الشرائية للنشيط المحال على التقاعد واحترام مبدأ تحمل الأجير لثلث المساهمات والمشغل للباقي.

- استثمار ودائع صناديق التقاعد في مجالات اجتماعية كالسكن والصحة والأعمال الاجتماعية لفائدة الأجراء.

- -إصلاح نظام التعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية بسن إجبارية التأمين عن الأمراض المهنية على غرار التأمين عن حوادث الشغل وتعميمهما على القطاعين العام والخاص وإحداث تأمين اجتماعي تضامني وتعاضدي لوضع حد لاحتكار شركات التأمين الخاصة لهذا القطاع التي يطغى عليها منطق الربح.

- التراجع عن قرار الحكومة الأحادي الرامي إلى تفويت صناديق العمل إلى الصندوق الوطني للتقاعد والتامين التابع لصندوق الإيداع والتدبير. وعوض ذلك إحداث مؤسسة عمومية، تسير بالتساوي مابين ممثلي العمال والمشغلين والحكومة، يوكل إليها تدبير هذه الصناديق وكذا تدبير التأمين الاجتماعي عن حوادث الشغل والأمراض المهنية مع إرجاع مبلغ 2.5 مليار درهم التي استولت عليها الدولة سنة 2007 من ودائع هذه الصناديق من غير موجب حق.

الحوار الاجتماعي واحترام الحق النقابي وقوانين الشغل

- احترام الحريات النقابية مع إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي والتصديق على الاتفاقيتين الدوليتين رقم 87 و151 وملائمة القوانين الوطنية مع هاتين الاتفاقيتين وجميع الاتفاقيات الأخرى التي صادقت عليها بلادنا.

- إرساء مفاوضة جماعية حقيقية مع الحكومة تلبي المطالب الأساسية العامة للأجراء وفرض المفاوضة الجماعية والاتفاقيات الجماعية على مستوى المقاولة والقطاع وعلى المستوى الوطني للاستجابة للمطالب المشروعة للطبقة العاملة كما تنص على ذلك مدونة الشغل (من المادة 92 حتى المادة 100).

- دعم العمل النقابي لكي يلعب الدور المنوط به على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والإشراك الفعلي للنقابة في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية كما تنص على ذلك مدونة الشغل (المادة 396).

- فرض احترام مدونة الشغل وجميع تشريعات وقوانين الشغل مع تزويد مفتشية الشغل بالإمكانيات البشرية والمادية والقانونية التي تمكنها من فرض احترام القانون والكف عن تجميد المحاضر التي ترفعها مفتشية الشغل إلى المحاكم ووضع الآليات قصد تفعيل هذه المحاضر والإسراع في تنفيذ الأحكام الصادرة ضد المشغلين الخارجين عن القانون.

- فرض إحداث لجان الصحة والسلامة بالمقاولات ووضع سياسة حقيقية للوقاية من حوادث الشغل حقنا لأرواح العمال والعاملات كما وقع في محرقة روزامور وإرساء طب شغل حقيقي مع احترام الإجراءات المنصوص عليها في مدونة الشغل في هذا الباب.

- إلغاء جميع البرامج المعتمدة من طرف الحكومة التي تخالف قوانين الشغل أو معايير الشغل الدولية ونخص بالذكر برنامج الملائمة الوطني الذي يشجع المقاولات على انتهاك قانون الشغل.

- تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لفائدة العمال وإحداث تأمين إجباري يمكن العمال من مستحقاتهم في حالة الإفلاس.
- تقليص ساعات العمل من 44 إلى 40 ساعة في الأسبوع وتوحيدها في القطاعين الصناعي والفلاحي دون تقليص الأجر.

على المستوى الاجتماعي

- ضمان خدمات اجتماعية عمومية لائقة في البادية خاصة في مجالات التعليم والصحة والماء الشروب والطاقة الكهربائية.
- اعتماد سياسة عمومية في مجال الصحة والوقاية تستجيب لحاجيات العمال والعاملات وحاجيات الجماهير الشعبية بتوفير الإمكانات المادية والإمكانيات البشرية والتجهيزات.
- استعمال الرصيد العقاري للدولة للحد من المضاربات العقارية في مجال السكن بدل تفويته للخواص.
- توظيف ودائع صناديق الحماية الاجتماعية لفائدة الأجراء في مشاريع سكنية اجتماعية بأثمنة مناسبة ومشجعة.
- دعم المشاريع السكنية التي تقام في إطار التعاونيات ونقابات العمال.
- تحديد السقف الأعلى للعقار والسكن لوضع حد للمضاربات
- الزيادة في قيمة المسترجعات من الضريبة على الدخل بالنسبة للأجراء الحاصلين على قروض.

إن المؤتمر العاشر يوصي قيادة الاتحاد بوضع ملفات مطلبية شاملة تهم جميع القطاعات وجميع فئات الطبقة العاملة وتسخير جميع أساليب التفاوض والنضال من أجل فرض الاستجابة للمطالب المشروعة والعادلة للطبقة العاملة

دعوته القيادة المنبثقة عن المؤتمر الوطني العاشر للاتحاد إلى إيلاء أهمية خاصة للقطاع العمومي في برامجها ومخططاتها ومطالبها ونضالاتها، واتخاذ المواقف الصارمة اتجاه ما يحاك ضد هذا القطاع.

دعوته بالمزيد من الدعم المعنوي والمادي لمختلف الجامعات والنقابات الوطنية العاملة بقطاع القطاع العمومي والجماعات المحلية، وللاتحاد النقابي للموظفين خاصة حتى يضطلع بدوره في تأطير وتنظيم وتوحيد نضالات عموم الموظفين والموظفات والحفاظ على مكتسباتهم وتحقيق مطالبهم المشروعة والعادلة.

دعوته لتفعيل لجنة المنشآت العمومية كإطار نقابي وطني دائم يجمع ويوحد نضالات ومطالب مختلف الجامعات والنقابات الوطنية العاملة بمختلف المنشآت العمومية ودعمها والوقوف بجانبها والسهر على تطوير أشكال التضامن فيما بينها،

دعوته للانخراط في النضال بجانب كل القوى الحية للدفاع عن القطاع العمومي والمنشآت العمومية وعدم تبضيع خدماتهما.

توصي بتبني موقف صارم ومسؤول في الدفاع عن ديمومة المرفق العمومي بخدماته ومنشآته واتخاذ خطوات نضالية وطنية لمناهضة الخوصصة التي تنهجها الدولة تنفيذا لإملاءات الدوائر الإمبريالية ومؤسساتها.

يوصي بتنظيم أيام دراسية حول الآثار المدمرة لسياسة الخوصصة والتسيير المفوض.

يوصي بإحياء يوم وطني سنوي لمناهضة الخوصصة وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية المدمرة.

يوصي بالعمل على الرفض المطلق لمشروع مخطط إدماج مكتبي الكهرباء والماء والتصدي له بكل قوة من أجل الحفاظ على كافة مكتسبات المستخدمين وعلى قطاعيهما بخدماته ومنشآته.

يطالب بوضع حد لهيمنة وزارة المالية على المنشآت العمومية ولمعاداتها لكل الإجراءات التي من شأنها تحسين وضعية مستخدمات ومستخدمي هذه المنشآت، واحترام قرارات واختصاصات مجالسها الإدارية.

مقرر حول العلاقات مع المؤسسات التمثيلية والقوى السياسية والقوى الاجتماعية والمجتمع المدني

إن المؤتمر الوطني العاشر للاتحاد المغربي للشغل المنعقد يومي 11 و12 دجنبر2010 بالدارالبيضاء، تحت شعار:

"الوفاء لهوية الاتحاد ومبادئه أساس كفاحنا لتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية".

انطلاقا من تشخيصه لأداء الاتحاد المغربي للشغل بالمؤسسات التمثيلية، وانسجاما مع الثوابت والمحددات التي ستوجه علاقاته مع القوى السياسية والاجتماعية والمجتمع المدني وانطلاقا من أهدافه المباشرة والاستراتيجية، التي تسعى الى خدمة الطبقة العاملة وليس استخدامها، وارتكازا على مبادئه وعلى رأسها الاستقلالية والتقدمية والوحدة النقابية والتضامن، يقرر ما يلي:

1- تطوير أداء الاتحاد المغربي للشغل بالمؤسسات التمثيلية ودمقرطة مشاركة المناضلات والمناضلين فيها وذلك عبر:

1- وضع إستراتيجية عمل واضحة وموحدة تتضمن منهجية الاشتغال والسياسات المراد إتباعها داخل مختلف المؤسسات التي يتواجد فيها الاتحاد المغربي للشغل.

2- إحداث لجنة وطنية ولجن جهوية لتأطير وتتبع أداء المنتدبات والمنتدبين لتمثيل الاتحاد المغربي للشغل ضمن هذه المؤسسات وإلزامهن والتزامهم بانجاز تقارير حول أنشطتهن وأنشطتهم.

ج- سن مبدأ التناوب في التمثيلية وتقنين اختيار المنتدبات والمنتدبين وفق معايير ترتكز على الديمقراطية والشفافية والكفاءة والفعالية.

د- تقوية وتفعيل أداء ممثلي وممثلات الاتحاد المغربي للشغل داخل المؤسسة التشريعية من اجل إبلاغ صوت الطبقة العاملة وطرح قضاياها الأساسية وفضح مستغليها.

2- التأكيد على أن الاتحاد المغربي للشغل كقوة اجتماعية أساسية في بلادنا، يبني تحالفه الطبيعي مع من يتبنى مطالب وقضايا الطبقة العاملة ويحترم استقلال قراراتها ووحدتها النقابية التنظيمية وله مشروع مجتمعي يخدم مصالحها ويرتكز على العدالة الاجتماعية الضامنة للتوزيع العادل للثروات ولفوائد الإنتاج وعلى مناهضة هيمنة الامبريالية والرأسمالية المتوحشة والتسلط الرجعي من اجل انعتاق شعبنا من الاضطهاد والاستغلال وبناء مجتمع ديمقراطي يتمتع فيه كل المواطنات والمواطنين بكافة حقوق الإنســان. ويمكن لهذا التحالف أن يكون استراتيجيا أو مرحليا أو حول ملف اجتماعي معين في إطار برنامج مشترك.

3- التأكيد على المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتق الاتحاد المغربي للشغل للنهوض بالحركة النقابية المغربية وتجاوز تشرذمها وتشتتها هذا ما يستوجب اتخاذ موقف واضح من العمل النقابي المشترك والتنسيقيات النضالية

التي تعرفها الساحة النقابية قطاعيا وجهويا، وفي هذا الصدد يوصي المؤتمر أجهزته التقريرية المنبثقة عنه الانكباب بشكل فوري على تدارس الموضوع ووضع إستراتيجية في اتجاه تحقيق الوحدة النقابية التنظيمية للطبقة العاملة في إطار ندوة وطنية.

4- الانخراط الفاعل والفعال في المنتديات الاجتماعية الدولية والقارية والإقليمية المناهضة للعولمة والرأسمالية وفي تنسيقيات محاربة غلاء المعيشة والدفاع عن الخدمات الاجتماعية.

5- تثمين موقف الانفتاح على المجتمع المدني الصادر عن المؤتمر الوطني التاسع والرقي به الى مستوى بناء علاقات متينة مع الهيئات والتنظيمات والجمعيات الجماهيرية المستقلة المناضلة والتقدمية التي تدافع عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والحقوقية للشعب المغربي وخاصة الطبقة العاملة وكافة الكادحين.

6- تطوير العلاقة مع حركة المعطلين والمعطلات باعتبارهم واعتبارهن أبناء وبنات العمال والعاملات واعتبار تصاعد نسبة البطالة مصدرا لتفاقم هشاشة التشغيل وتهديدا دائما لاستقرار الطبقة العاملة في عملها، وذلك بالتضامن الفعلي مع نضالاتها والدفاع عن حقها الدستوري في الشغل وعقد ندوات مشتركة حول المواضيع المشتركة لفتح أفاق الانخراط في العمل النقابي بعد الحصول على العمل.

7- خلق لجنة وطنية لتتبع العلاقات مع المجتمع المدني والمنتديات الاجتماعية والتنسيقيات.

مقرر المرأة العاملة

إن المؤتمر الوطني العاشر للاتحاد المغربي للشغل المنعقد يومي 11 و12 دجنبر تحت شعار"الوفاء لهوية الاتحاد ومبادئه أساس كفاحنا لتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية "،

- انطلاقا من الاتفاقيات والمواثيق الدولية في كونيتها وشموليتها واتفاقيات منظمتي العمل العربية والدولية الخاصة بالمرأة،
- انطلاقا من مبادئ المنظمة وبالأخص مبدأي الديمقراطية والتقدمية،
- انسجاما مع مقررات المؤتمر التاسع للمنظمة ومع أهدافها التي تنص على الدفاع على الحقوق المادية والمعنوية للطبقة العاملة نساء ورجالا،
- اعتبارا لكون النساء جزء أساسي من الطبقة العاملة، وأن النقابة في حاجة للطاقات النسائية من أجل بلوغ أهدافها،
- بناء على الدور الذي أصبحت تلعبه المرأة سواء في القطاع الصناعي أو الفلاحي أو الخدماتي أو في القطاع العام والمنشئات العمومية والجماعات المحلية،
- نظرا لانتشار عمل النساء في القطاعات الهشة والقطاعات غير المنظمة (عاملات المنازل، الصناعة التقليدية والقطاع غير المهيكل)
- اعتمادا على التطور الكمي والتواجد النوعي للنساء داخل النقابة،

فإن المؤتمر الوطني:

1. يعتبر أن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة العاملة لم تزدد إلا تدهورا في ظل الوضعية العامة للمغرب ويعتبر ان المكاسب الاجتماعية للطبقة العاملة عموما والمرأة العاملة بشكل خاص أجهزت عليها الرأسمالية باعتبارها العنصر الأساسي الذي تعتمد عليه للرفع من أرباحها بيد عاملة رخيصة منذ بداية تطبيق سياسة التقويم الهيكلي مرورا بالعولمة اللبرالية المتوحشة وصولا إلى الأزمة المالية العالمية ويؤكد على ضرورة النضال من أجل تغيير هذه الأوضاع بكل الوسائل الممكنة.

2. يقرر ما يلي:

أ. مطالبة الحكومة بـ:

1- المصادقة على الاتفاقيات الدولية واتفاقيات منظمة العمل الخاصة بالمرأة وملاءمة القوانين المحلية معها كالاتفاقية المتعلقة بحماية الأمومة

2- تغيير الدستور في اتجاه إقرار مساواة فعلية بين الجنسين على كافة المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية

3- السهر على تطبيق التشريعات الاجتماعية في مناطق التبادل الحر Zones franche d'exportation وضمنها الحقوق والحريات النقابية.

4- تفعيل قرار رفع التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وملائمة القوانين المحلية معها

5- إلغاء كل القوانين المجحفة في حق المرأة في جميع الميادين.

6- الإسراع بإصدار قوانين تجرم العنف بجميع أشكاله خصوصا العنف داخل أماكن العمل.

7- الإسراع بإخراج قانون منظم لعاملات المنازل وعاملات الصناعة التقليدية.

8- إصدار قوانين تمنع التمييز في الأجر بين النساء والرجال ووضع حد للتمييز في الحد الأدنى للأجور بين القطاع الفلاحي والصناعي.

9- سن سياسة من أجل إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في تفعيل الميثاق العالمي من أجل الشغل وتكافؤ الفرص

10- سن عقوبات زجرية تحرم تشويه صورة المرأة في الإعلام والفن.

11- وضع إجراءات لحماية المرأة من الأمراض المهنية وحوادث الشغل.

12- احترام حقوق الأمومة والصحة الإنجابية كما تنص عليها القوانين المحلية والعمل على

خلق قاعات الرضاعة ودور الحضانة والمطاعم الجماعية في الأحياء الصناعية والإدارية.

13- توفير البنيات التحية وملائمة التوقيت المدرسي مع التوقيت المستمر.

14- فرض المساواة الفعلية بين الجنسين في التعليم والتوجيه والتكوين والتشغيل.

15- العمل على تغيير العقليات الذكورية بدء بتغيير البرامج والمناهج التعليمية والتي تكرس دونية المرأة

16- خلق وزارة خاصة بشؤون المرأة للنهوض بأوضاع النساء وإقرار المساواة الفعلية بين الجنسين

ب:يؤكد على ضرورة تشجيع النساء على تبوء مراكز القرار في النقابة وذلك ب:

1- تبني مبدأ الكوطا بالثلث على الأقل في أفق المناصفة في تمثيلية المرأة في كل الهياكل المركزية أو الجهوية أو المحلية أو القطاعية ووضع خطة للتطبيق التدريجي بدء ب 20% بالنسبة للهياكل المنتخبة في 2011، و25% في 2012، و30% بالنسبة ل 2013 للوصول إلى الثلث على الأقل بالنسبة ل 2014

2- تبني نفس المبدأ سواء في المؤسسات التمثيلية أو في التكوين وكل البرامج المسطرة وكذا المشاركة في الحوارات والمفاوضات الجماعية.

3- إضافة إلى نظام الكوطا لتمثيلية النساء داخل الأجهزة النقابية، تخصيص7 مقاعد للجنة الوطنية داخل الهياكل التقريرية (اللجنة الإدارية والمجلس الوطني للاتحاد وذلك لتوفير قناة تنظيمية بين الهياكل المركزية واللجنة الوطنية للمرأة العاملة.

4- هيكلة اللجنة الوطنية للمرأة العاملة بشكل يضمن لها الاستمرارية وذلك من خلال نظام داخلي وأجهزة قيادية واستراتيجيات كفيلة بإدماج المرأة بشكل يعكس تواجدها العددي والنوعي والنضالي، تعميم لجان المرأة وتنظيمات المرأة على مستوى الاتحادات والجامعات في أفق انبعاث الاتحاد التقدمي لنساء المغرب بعقد مؤتمره قبل نهاية 2012.

5- توفير الشروط اللازمة داخل النقابة لتشجيع النساء على الالتحاق بها.

6- نشر التكوين والتربية على المساواة بين النساء والرجال داخل الاتحاد.

7- وضع برامج تكوينية للنساء على جميع المستويات لفرز أطر نسائية نقابية.

8- التنسيق مع الجمعيات النسائية الديمقراطية التقدمية من أجل حركة نسائية ديمقراطية تقدمية مستقلة للنهوض بواقع المرأة بشكل عام والنساء العاملات بشكل خاص.

مقرر حول الشباب

إن المؤتمر الوطني العاشر للاتحاد المغربي للشغل المنعقد أيام 11 و12 دجنبر2010 بالدار البيضاء تحت شعار:"**الوفاء لهوية الاتحاد ومبادئه أساس كفاحنا لتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية**".واعتبارا لأهمية الشباب ،كونه:

- يمثل رأسمال حقيقي لأي تنمية بشرية مستدامة.

- باعتباره حامل لمشعل النضال النقابي المتجدد والمبدع والضامن لاستمرارية التنظيم النقابي الأصيل...

وبعد التحليل ووقوف الاتحاد المغربي للشغل على الوضعية الراهنة لقضايا الشباب المغربي فإنه يسجل مايلي:

أ) على المستوى السياسي:

* ضعف التأطير والمشاركة داخل الحقل السياسي مما ينعكس سلبا على تجديد النخب وبروز عدة مظاهر سلبية...

* غياب عنصر الشباب عن المشاركة الفعالة في مختلف الإطارات السياسية والاستحقاقات الانتخابية...

* تغييب قضايا الشباب من طرف الأحزاب السياسية والدوائر الرسمية.

ب) على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

* فشل السياسات العمومية(من تعليم،صحة،تشغيل...) المتبعة من طرف الحكومات المتعاقبة والخاضعة لإملاءات المؤسسات المالية الدولية

* فشل المخططات المتعلقة بالشباب والطفولة والمرأة...

فإن المؤتمر الوطني العاشر للاتحاد المغربي للشغل يؤكد على:

- رد الاعتبار للشباب المغربي باعتماد سياسة واضحة تستجيب لطموحاته وتطلعاته وذلك بتسهيل ولوجه للمرافق العمومية انطلاقا من:

- خلق سياسة مندمجة في شتى المجالات ،تعليم وتكوين مهني مجاني نافع يتماشى ومتطلبات العصر ويستجيب لحاجيات المجتمع المغربي وسوق الشغل...وضع إستراتيجية

تكفل الحق في الصحة للجميع...

- ضمان الحق في الشغل باعتباره حقا دستوريا تكفله المواثيق الدولية.

- وضع أجهزة مؤهلة للتتبع والتوجيه ،تفعيل وتحيين التشريعات

المتعلقة بالعمل الجمعوي والشبيبي مع إشراك المنظمات الشبابية الوطنية والتربوية.

- تفعيل وتعميم سياسة القرب في العمل التربوي والثقافي والرياضي.

- وضع سياسة مندمجة خاصة بحماية الطفولة وذوي الاحتياجات الخاصة بصفة عامة

والطفولة في وضعية صعبة مع الجمعيات المهتمة.

- توسيع شبكة المخيمات مع دعم البنيات التحتية وحمايتها من التفويتات وتطوير المخيمات

القطاعية بإشراك ممثلي العمال في المراقبة والتتبع واحترام الضوابط والقوانين المنظمة.

- النضال من أجل ثقافة شعبية وطنية تستجيب لحاجيات الشباب وتحافظ على الهوية

المغربية.

- الرفع من قيمة منح الطلبة وتأهيل بنيات الأحياء الجامعية مما يحفظ كرامة الطالب وخلق البيئة السليمة للتحصيل والدراسة.

- الاهتمام بالشباب القروي من خلال تسهيل ولوجه للمرافق العمومية وتأهيل القرى

المغربية بخلق فرص للشغل وإدماجه في المخططات الفلاحية المندمجة.

- البحث عن مقاربة شمولية لإشكالية الهجرة السرية باعتماد سياسة واضحة قصد معالجة

أسبابها وتدبير تداعياتها.

- إيجاد فرص جديدة للشغل في التكنولوجيات الحديثة قصد استقطاب واسترجاع الأطر

والكفاءات المهاجرة.

- مطالبة الأجهزة الرسمية المكلفة بقضايا المهاجرين بوضع برامج جادة وتحمل مسؤولياتها في الدفاع عن حقوقهم.

توصيات لجنة الشباب إلى المؤتمر الوطني العاشر

* المطالبة بالتمثيلية داخل هياكل وأجهزة الاتحاد وذلك بتخصيص حصيص لفائدة الشبيبة العاملة.

* تفعيل دور الشبيبة كتنظيم موازي بالاتحاد المغربي للشغل في تأطير الشباب العامل.

* تفعيل دور الشبيبات القطاعية وإدماج الشباب العامل في المكاتب النقابية والمفاوضات

قصد اكتساب التجربة والخبرة.

* تخصيص حصيص للشباب العامل في جميع الدورات التكوينية المركزية والقطاعية.

* إحداث ودعم إعلام خاص بالشباب العامل.

* احترام السن القانوني في تمثيلية الشباب في جميع الهياكل.

* دعم مشاركة الشباب العامل في المنتديات الدولية والإقليمية.

مقرر المتقاعدات والمتقاعدين

وأنظمة التقاعد

إن لجنة المتقاعدات والمتقاعدين، انطلاقا من إيمانها بضرورة إنصاف المتقاعدين، ورفع الحيف عنهم والظلم الاجتماعي تتقدم للمؤتمر العاشر للاتحاد المغربي للشغل بالتوصيات التالية:

1- رد الاعتبار للمتقاعدين والمتقاعدات نظرا لعطاءاتهم ونضالاتهم ولما أسدوه خلال مزاولتهم من خدمات للصالح العام، حتى يتبوأ المكانة التي تستحقونها في طليعة هياكل الاتحاد المغربي للشغل.

إن الاعتراف بقدرات المتقاعدين على العطاء المنتج، والممارسة الكاملة لجميع الحقوق السياسية والاجتماعية والنقابية، يفتح آفاق الأمل أمامهم ويعبؤهم للتضامن المجتمعي، كي يخرجوا من التهميش الذي يشعرون به ويجعلهم يحسون بعزة النفس والكرامة الإنسانية.

2- كل إصلاح يجب أن يأخذ بعين الاعتبار:

- دراسة الاحتياجات المعتمدة على معطيات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية لضمان عيش كريم.
- عدم المس بالحقوق المكتسبة للمتقاعدين.

3- تعميم مرسوم ضمان حق تمثيلية المتقاعدين في المجالس الإدارية لصناديق التقاعد.

4- إعفاء تدريجي للمتقاعدين من الضريبة على المعاشات من الضريبة على الدخل.

5- إدراج المطالب الخاصة بالمتقاعدين ضمن الملفات المطلبية والدفاع عنها بنفس القوة والعزيمة.

6- إخضاع المجالس الإدارية لصناديق التقاعد لمراقبة المجلس الأعلى للحسابات.

7- المطالبة برفع الحد الأدنى لمعاش المتقاعدين.

8- تأمين التغطية الصحية والعلاج لكل المتقاعدين والمتقاعدات ذوي الدخل الضعيف وذوي الحقوق.

9- الحق في تمتيع المتقاعدين بفضاءات ترفيهية، ثقافية ورياضية.

10-المطالبة بإلغاء الفصلين (12-16) من قانون الصندوق المغربي للتقاعد اللذان يمنعان الزيادة في معاشات المتقاعدين.

11-حق الأرملة في الحصول على معاش زوجها كاملا.

مقرر العلاقات الدولية

مع تزايد حدة الانعكاسات السلبية للعولمة نتيجة الزواج غير الشرعي بين رأس المال والسلطة برعاية أطراف وهيئات بنكية عالمية والشركات المتعددة الجنسيات، ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبتواطؤ مع أنظمة الحكم في بلدان مجموعة العشرون Groupe du G20 التي تتحكم في النظام العالمي، ذو التوجه النيوليبرالي.

أصبح لزاما على الحركة النقابية تغيير نمط عملها وبناء هيكلة نقابية دولية لمواجهة هذه التغيرات، وبناء سياسة تضامنية دولية هدفها خلق قوى مضادة للحد من العواقب الوخيمة التي تتجلى آثارها على الشعوب عموما، وعلى الديمقراطية والطبقة العاملة بوجه خاص.

ووعيا منه بأهمية العلاقات النقابية الدولية والتضامن الدولي، ووفاء لتاريخه النضالي كمكون للحركة النقابية العالمية المستقلة، عمل الاتحاد المغربي للشغل عبر تاريخه النضالي على الانخراط في بناء وتقوية مختلف العلاقات البينية والتنظيمات النقابية الإقليمية والجهوية والدولية.

وللحفاظ على هذه المكانة المتميزة للإتحاد ومن أجل تطوير أدائنا وتعزيز مكانتنا والدفع بالعلاقات الدولية إلى مستوى يمكن الحركة النقابية من مواجهة التحديات المستقبلية فإن المؤتمر الوطني العاشر المنعقد أيام 11 و12 دجنبر 2010 يوصي بما يلي:

<u>في الجانب الأدبي والسياسي والاستراتيجي:</u>

1. وضع إستراتيجية لتقوية مكانة الإتحاد داخل التنظيمات الدولية والعمل على تواجده داخل الهياكل المسيرة وتعزيز تمثيليته داخل التنظيمات الجهوية التقليدية كمنظمة العمل العربية ومنظمة العمل والكنفدرالية النقابية الدولية-فرع إفريقيا، وذلك لخدمة قضايا الطبقة العاملة المغربية وتطلعاتها الوطنية والقومية.
2. تقوية أواصر التضامن العمالي والشعبي، في إطار الإتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، خدمة لقضايا الشعوب العربية من تحرير الأرض وبناء الديمقراطية وتعزيز البنيات الاقتصادية والتبادل المبني على أسس العدالة والمساواة وتحقيق التكامل المنشود بين الدول العربية وتوسيع مجال الحريات النقابية دفاعا على حقوق ومصالح ومكتسبات الطبقة العاملة في كل الأقطار العربية.
3. التشبث بمكتسب الاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي كاستمرار وتأكيد لسياستنا الصائبة على هذا المستوى من علاقاتنا الخارجية، والعمل على إعطائه مضمونا اجتماعيا واقتصاديا ملموسا في أفق التفعيل السياسي للإتحاد المغاربي.
4. مراجعة بعض مواقف الاتحاد إزاء المشاركة والانخراط في بعض المنظمات والهيئات الجهوية والإقليمية التي سبق للاتحاد أن اتخذ بشأنها مواقف كانت صالحة في حينها، وإعادة تقديرها حسب ما تمليه مصالح منظمتنا في ظل المتغيرات الدولية الحالية والتضامن العمالي الدولي.

5. ضرورة العمل على الانخراط في شبكات دولية للتضامن سواء على المستوى المهني أو على المستوى المركزي، وفاء لتاريخ الاتحاد في إطلاق مبادرات من هذا النوع نذكر منها التضامن مع نضالات شعوب الجزائر والفييتنام واليمن والموزامبيق وزيمبابوي وأنكولا وغيرها، دون إغفال التضامن المبدئي الدائم مع شعب فلسطين.
6. تكريس مبدأ المساواة والاستقلالية والاحترام المتبادل في كل مبادرات التعاون والتكوين الدوليين.
7. تقوية العلاقات الدولية وتبادل الخبرات والانفتاح على منظمات نقابية في مناطق أخرى بالنظر لأهمية نشاطها النضالي ووزنها الدولي مثل منطقة أمريكا اللاتينية وآسيا وإعادة الوهج لعلاقات الصداقة والتعاون التقليديين التي تربطنا بنقابات أروبا الشرقية.
8. الدفع بالتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في إطار العلاقات المهنية الدولية (الجامعات والاتحادات المهنية الدولية)
9. توطيد العلاقات مع النقابات الأورومتوسطية خاصة وأن بلدانها تستقبل اليد العاملة المغربية وذلك بهدف الدفاع على حق العاملات والعمال المهاجرين في العمل اللائق وتعزيز دورها في المنتدى الأورومتوسطي باعتباره منبرا للشراكة النقابية والجهوية.
10. ربط العلاقات والانخراط في شبكات المنتديات الدولية التي تنشط فيها النقابات إلى جانب المجتمع المدني الدولي في إطار تعزيز الدفاع عن القضايا المشتركة.
11. تفعيل وتعزيز الدبلوماسية النقابية للدفاع على الوحدة الترابية واسترجاع سبتة ومليلية والجزر الجعفرية إضافة لكل القضايا القومية وكل القضايا العادلة للشعوب التي تصبو إلى الإنعتاق.

<u>في الجانب المادي والتنظيمي والإداري:</u>

1) إعادة تنظيم قسم العلاقات الدولية للارتقاء بالعمل النقابي الدولي وذلك تحت إشراف الأمانة الوطنية.

2) هيكلة قسم العلاقات الدولية على أساس لجن أو مصالح متخصصة منها:
   - لجنة أو مصلحة مكلفة بالتعاون الدولي والجهوي والعربي.
   - لجنة أو مصلحة مكلفة بالتوثيق واللوجيستيك والإدارة.
   - لجنة أو مصلحة مكلفة بالتضامن الدولي.
3) تزويد قسم العلاقات الدولية بالوسائل المادية الضرورية والكفاءات مع مراعاة حد أدنى من الاستمرارية.
4) العمل على تنظيم دورات تكوينية وتثقيفية لفائدة أطر قسم العلاقات الخارجية.
5) تزويد الموفدين للخارج في إطار مهام نقابية بالوثائق اللازمة لتمكينهم من مشاركة مميزة وفعالة.
6) إنجاز تقارير مفصلة عن كل زيارة رسمية، إرسالا واستقبالا، ووضعها رهن إشارة قسم العلاقات الخارجية قصد التوثيق والمتابعة.
7) ضرورة التنسيق مع قسم العلاقات الدولية فيما يخص المبادرات الثنائية المهنية.

8) تعزيز إشراك المرأة في الوفود المكلفة بتمثيل الإتحاد في المحافل الدولية وفقا لتوصيات منظمة العمل الدولية مع تكثيف الدورات التكوينية للأطر النسائية وتهييئهن لهذه المهام وتعزيز تمثيليتها على المستوى الدولي.

عن المؤتمر الوطني العاشر

الدارالبيضاء، في 11-12 دجنبر 2010

Liste des délégations qui ont assisté au 10ème congrès national

de l'UMT: 11-12 décembre 2010

N°	PAYS/ORGANISATION	NOM PRENOM
1	AFL-CIO/LORRAINE CLEWER	KHEIREDDINE BOUSLAH
2	ALGERIE/UGTA	SIDI SAID ABDELMAJID
3		HMARTTA MOHAMED TAIB
4		MAAIZA HOUSSINE
5	B A T	IBRAHIM GIUDER
6	BAHRAIN/GFBTU	SALMANE JAAFAR EL MAHFOUD SG
7		ABDELKRIM YOUSSEF RADI
8	C E S	PETER SEIDENEK
9	CCOO	ALEJANDRA ORTEGA
10	CHINE/FSC	LIU JICHEN
11		GAN FUXIANG
12	CISA	RAJEB MAATOUK
13		TOAMA EL JAWABRA
14	CSI	TLILI MUSTAPHA
15	EGYPTE/BAT	AHMED MOHAMED LOQMANE(DG)
16		KHALIL ABOUKHOURMA
17		IMANE ABDELMAKSOUD
18		MLLE DINA SAID
19	Espagne/UGT	JOSE ANTONIO FERNONDEZ
20		CARMEN RUIZ
21		LOPEZ ANTONIO
22	FGTB	VAN MUYLDER PHILIPPE
24	France/CFDT	REAU PHILIPPE
25	France/CGT	COURBE JEAN FRANCOIS
23	France/FO	ANDREE THOMAS
26	GRECE/CFMEA	MOHAMED IQUAIBI
27	IRAK/CFIW	ADNANE SAFAR
28		JEBBAR TARECH FARES
29		HADI ALI LAFTAH
30		ABD MOHAMED SEKHI
31		WARRAK JEBBAR TARECH
32	Italie/CISL	LUIGI CAL
33	ITUC-AFRICA TOGO CSI	KWASI ADU AAMANKUCH
34	JORDANIE/GFJTU	MAZEN EL MAAITA
35		KHALED ABOU MARGOUB
36	LIBAN/CGIL	GHASSAN GHOSN

37	LIBYE/GFPTU	MAHMUD MUSTAFA ZLETENI SG
38		MEFTAH ALI AL AWAYEB membre
39		FARAJ ABDESSALAM AL FARISSI
40		NOURI SALEM REHOUMA
41		ABOUBAKER MOUSA ADERSI
42		MOSBAH ALLAFI ACHAWOUCH
43		BACHIR MOHAMED ASADI
44	MAURITANIE/UTM	BOUMEDIENE OULD AHMED SALEM
45	NORVRGE/LO	MOUSSA EJERIES ABOU GEORGES
46	PALESTINE/GUPW	MOHAMED JAD ALLAH
47	PALESTINE/PGFTU	CHAHER SAAD SG
48		MOUNAOUIL ABDELALI
49		RASSEM AL BIARI
50	Portugal/UGT	ANTONIO JOSE REAL DA FONSECA
51	SENEGAL	yaovi akoueti beliki
52	SENEGAL/CNTS	GUIRO MODY
53	SYRIAN /GFTU	GHAZI DOUIER
54		ABDELKRIM SEBSEBI
55	TUNIS /UGTT	ABDESLAM JERAD SG
56	TURKEY	CEMAIL BAKINDI PRESIDENT
57		FEMME PRESIDENT HAFIZE BAKINDI
58		HABIB KARAKUS PRES REGION
59		femme presid region SEMILE KARAKUS
60		NECATI AKTAS
61	VIGEO	NOTAT NICOLE
62	YEMEN/GFYWTU	MOHAMED MOHAMED EL JADRI

البيان الختامي للمؤتمر الوطني العاشر للاتحاد المغربي للشغل

إن المؤتمر الوطني العاشر للاتحاد المغربي للشغل المنعقد يومي 11 و12 دجنبر 2010 بمقر الاتحاد المغربي للشغل بالدار البيضاء تحت شعار: **"الوفاء لهوية الاتحاد ومبادئه أساس كفاحنا لتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية"**، وبعد استماعه ومناقشته ومصادقته على التقرير العام المقدم من طرف الأمانة الوطنية وجميع التقارير والمقررات الأخرى وبعد تدارسه للأوضاع المزرية التي تعيشها الطبقة العاملة وعموم الكادحين بارتباط مع الأزمة الهيكلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا ومع الأوضاع العالمية المتميزة بالأزمة الاقتصادية للرأسمالية العالمية وبالهجوم الشاسع الذي تشنه الإمبريالية على شعوب العالم لفرض هيمنتها، واستنادا على المواقف التقدمية الأصيلة للاتحاد المغربي للشغل وعلى مبادئه:

1. يندد بالتدهور الكبير لأوضاع الطبقة العاملة وعموم الكادحين ويتجلى ذلك في:

- تدني قدرتهم الشرائية بشكل مهول من جراء الارتفاع المتصاعد للأسعار وتكاليف المعيشة وهزالة الأجور والمعاشات التي ترفض الحكومة الزيادة فيها تحت ذريعة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية. في الوقت الذي ترفع فيه وبسخاء أجور كبار مسؤولي الدولة،
- الهجوم المستمر على مكاسب الطبقة العاملة وعلى رأسها الحريات النقابية وممارسة الحق النقابي واستمرار طرد واعتقال العمال والعاملات ومحاكمتهم تحت طائلة الفصل المشؤوم 288 من القانون الجنائي وذلك بسبب نشاطهم النقابي ومحاولة ضرب حق الإضراب الذي يضمنه الدستور من خلال مشروع قانون يهدف إلى تكبيل هذا الحق؛
- انتهاك قوانين الشغل، على علاتها، بدءا بعدم احترام الحد الأدنى للأجور والمقتضيات الخاصة بالصحة والسلامة وغياب التغطية الاجتماعية والصحية لفئات واسعة من الطبقة العاملة وسائر الكادحين، في غياب سلطات إدارية وقضائية نزيهة ومستقلة ومسؤولة تفرض احترام القانون وتحمي المواطنين وحقوقهم؛
- تفشي البطالة وتعاظم جحافل العاطلين وسط الشباب وحتى حاملي الشواهد العليا منهم الذين ينضافون إلى مئات العمال المطرودين والمسرحين يوميا بسبب الإغلاقات غير القانونية للمعامل والمقاولات؛
- التمييز ضد المرأة في مجالات التشغيل والشغل (الأجر ومناصب المسؤولية...) سواء في القطاع العام أو الخاص وعدم احترام حقوقها القانونية كعطلة الأمومة وفترة الرضاعة وشروط اشتغالها؛
- تفاحش الوضعية في البادية نتيجة الهياكل الزراعية الجائرة والاستغلال المكثف للعمال الزراعيين والفلاحين الفقراء والاختيارات المتبعة التي اهتمت بالصادرات الفلاحية على حساب الأمن والسيادة الغذائيين وبمصالح كبار الملاكين الذين استفادوا، وبقروض تفضيلية، من أراضي الدولة ومن دعم استثماراتها ومن الإعفاءات الضريبية.

2. يذكر بالشعار الذي رفعه الاتحاد المغربي للشغل، منذ الاستقلال، "لا تحرر حقيقي بدون استقلال اقتصادي" ويندد بالاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتبعة والتي جعلت اقتصاد البلاد في خدمة حفنة من

المحظوظين والرأسمال العالمي على حساب الطبقة العاملة وتبعيا وموجها من طرف المؤسسات المالية والتجارية العالمية (البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية) التي فرضت على بلادنا وعلى دول متخلفة أخرى برامج تقويمية كانت لها انعكاسات وخيمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ما زالت بلادنا تؤدي ثمنها إلى يومنا هذا. وكنتيجة لهذه الاختيارات سيطرت حفنة من المحظوظين على خيرات واقتصاد البلاد مستفيدة من اقتصاد الريع والامتيازات والإعفاءات الضريبية ونهب المال العام.مقابل ذلك تعيش الأغلبية الساحقة للطبقة العاملة وفئات واسعة من الشعب المغربي الفقر والقهر والاستغلال؛

3. يؤكد موقف الاتحاد المغربي للشغل الثابت من الديمقراطية الرافض لكل ديمقراطية شكلية، بأن إقامة ديمقراطية حقيقية شرط أساسي لأي استقلال فعلي...و أن النضال من أجل المطالب المادية للطبقة العاملة مرتبط بنضالها من أجل الديمقراطية ومحو طبيعة المجتمع الاستغلالية. ويؤكد الاستمرار في النضال، إلى جانب القوى الحية التي تؤمن بالتغيير والتقدم والعدالة الاجتماعية، من أجل مجتمع ديمقراطي يكرس سيادة الشعب وفي مقدمته الطبقة العاملة وتسوده حقوق الإنسان بمفهومها الكوني وبأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛
4. يحتج على الهجوم المتعدد الأطراف على الوحدة النقابية للطبقة العاملة ويؤكد الاستمرار في النضال من أجل إعادة توحيد الطبقة العاملة والحفاظ على استقلاليتها وتحررها وانعتاقها.
5. يندد بعدم تعميم الحماية الاجتماعية على كافة الأجراء رغم إجباريتها بسبب رفض المشغلين، بتواطؤ مع السلطات، التصريح بكافة العمال وأداء مستحقاتهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. كما يرفض المؤتمر أن تؤدي الطبقة العاملة ثمن إصلاح أنظمة التقاعد التي تعاني من أزمة، سببها الأساسي الفساد وسوء التسيير والقرارات المرتجلة وتراجع الدولة عن دورها في التشغيل،
6. يندد بالحوار الاجتماعي الشكلي، الذي لم يفض إلى أي نتيجة أو اتفاق بعد ثلاث سنوات من الحوار غير المجدي. ويطالب الحكومة بتشجيع إبرام الاتفاقيات الجماعية وبنهج تفاوض جماعي حقيقي جاد ومسؤول ومنتظم يفضي إلى اتفاقات ملزمة لجميع الأطراف تستجيب للمطالب المشروعة للطبقة العاملة.
7. يندد بظروف العمل القاسية وغياب وسائل الوقاية من حوادث الشغل والتي تتسبب في وقوع كوارث إنسانية كمحرقة روزامور بالدارالبيضاء سنة 2008 والتي ذهب ضحيتها أكثر من 50 عاملا وعاملة. ويعتبر المؤتمر هذه المأساة نتيجة للحرب الطبقية التي يشنها أرباب العمل ضد الطبقة العاملة بتواطؤ مكشوف مع مختلف السلطات. وبهذه المناسبة يطالب المؤتمر بمحاكمة جميع المتورطين في مثل هذه الجرائم النكراء من مشغلين وسلطات وعدم إفلاتهم من العقاب؛
8. يندد بالقمع والطرد والاعتقالات التي تواجه بها نضالات الطبقة العاملة ويجدد مرة أخرى مطالبته بإلغاء الفصل المشؤوم 288 من القانون الجنائي. وإلغاء الفصول التي تحد من ممارسة الحق النقابي في النظام الأساسي للوظيفة العمومية والقوانين الأخرى، والمصادقة على الاتفاقيتين الدوليتين رقم 87 و151 لمنظمة العمل الدولية وملائمة التشريعات الوطنية معهما ومع الاتفاقية 135 المصادق عليها. وفي هذا الإطار يطالب المؤتمر بوضع حد لمأساة عمال سميسي- ريجي المطرودين تعسفا من طرف إدارة الفوسفاط بخريبّكة، بإرجاعهم إلى عملهم وإدماجهم وترسيمهم، ووقف المتابعات والمضايقات التي يتعرضون لها،

9. يحتج على تدهور ظروف العمل بالقطاع العمومي وتفشي الفساد والرشوة والزبونية والمحسوبية داخل المرافق العمومية وغياب الشفافية فيما يخص الصفقات العمومية وعدم ترشيد النفقات العمومية. كما يندد المؤتمر بما يتعرض له القطاع العمومي من تفكيك وتفويت وخوصصة لفائدة حفنة من المحضوضين وبعض الشركات المتعددة الاستيطان، مما يزيد من تدهور الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين وتراجع التشغيل وتشريد العديد من العائلات؛

10. يندد بنهب واستنزاف وتخريب المجال البيئي والثروات الطبيعية على مرأى ومسمع السلطات المتواطئة. كما يطالب المؤتمر بإدراج البعد البيئي في كل المشاريع التنموية حفاظا على صحة المواطنين ولحماية التنوع البيولوجي والثروات الطبيعية.

11. .يعبر عن تضامنه مع جميع الحركات الاحتجاجية للمعطلين والطلبة والجماهير الكادحة ضد تدهور أوضاعهم المعيشية ومن أجل الكرامة والشغل ويندد بالقمع والاعتقالات التي تواجه بها هذه الاحتجاجات. ويندد بالهجوم على حرية التعبير والصحافة الوطنية والذي يتجلى في اعتقال الصحافيين ومحاكمتهم ومنع صدور العديد من الجرائد بوسائل مختلفة.

12. يؤكد تشبث الإتحاد المغربي للشغل بمغربية الأقاليم الصحراوية وضرورة تعزيز الوحدة الترابية واستكمالها عبر تحرير سبتة ومليلية والجزر الشمالية المحتلة مع العمل على تحقيق الوحدة المغاربية المنشودة.

13. يندد بالحرب الجائرة التي تشنها الامبريالية الأمريكية وحلفاؤها، على شعوب العالم لفرض سيطرتها وهيمنتها في إطار النظام العالمي الجديد؛

14. ويعبر عن دعمه لمقاومة شعوب فلسطين والعراق ولبنان وأفغانستان وسوريا والسودان، وكافة الشعوب المضطهدة للحرب الغاشمة التي تشنها عليهم الآلة العسكرية الامبريالية والصهيونية بتواطؤ الأنظمة الرجعية المحلية. كما يعبر كذلك عن مساندته للمقاومة المتنامية، بمختلف أشكالها، ضد العولمة الرأسمالية ولكفاح الشعوب ضد الاستغلال والاضطهاد والإبادة من أجل التحرر الوطني والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بمفهومها الشمولي.

عاش المؤتمر الوطني العاشر

عاش الإتحاد المغربي للشغل

الدار البيضاء في 12 دجنبر 2010

الهياكل المنتخبة من قبل المؤتمر

انتخب المؤتمر الوطني العاشر لجنة إدارية من 163 عضوا وعضوة، تميزت بتخصيص حصيص 20% للنساء وآخر للشباب، وهذه لائحة اللجنة الإدارية الوطنية:

وقد عقدت اللجنة الإدارية اجتماعا في نفس اليوم بمقر الإتحاد، وانتخبت في جو حماسي أمانة وطنية من 15 عضوا كما انتخبت لجنة التحكيم ولجنة المراقبة المالية واللجنة التأديبية.

وجاءت تشكيلة الأمانة الوطنية الجديدة للاتحاد المغربي للشغل على الشكل التالي:

1)	الميلودي المخارق،	أمين عام،
2)	فاروق شهير،	نائب الأمين العام،
3)	أحمد خليلي - بن إسماعيل-	أمين المال،
4)	إبراهيم قرفة،	نائب أمين المال،
5)	آمال العمري	أمينة وطنية،
6)	خديجة الغامري	أمينة وطنية،
7)	عبد الحميد أمين	أمين وطني،
8)	عز الدين زكري	أمين وطني،
9)	محمد زروال	أمين وطني،
10)	امحمد غيور	أمين وطني،
11)	محمد العلوي	أمين وطني،
12)	عبد الرزاق الإدريسي	أمين وطني،
13)	نور الدين سليك	أمين وطني،
14)	أحمد بهنيس	أمين وطني،
15)	محمد الوافي	أمين وطني،

بعض الخلاصات التي سطرها مؤتمرنا الوطني العاشر:

1. تم تشخيص مقومات هوية الاتحاد كمنظمة نقابية عمالية جماهيرية وتقدمية وتم تشخيص المبادئ الأساسية للاتحاد في التضامن والوحدة النقابية والاستقلالية والديمقراطية النقابية

2. ينعقد المؤتمر الوطني العادي بشكل منتظم كل أربع سنوات.

3. لا يحق تحمل مسؤولية الأمين العام لأزيد من ولايتين بالنسبة لنفس الشخص.

4. بالنسبة للمرأة العاملة: ينادي المؤتمر إلى تفعيل شعار "الثلث على الأقل في أفق المناصفة" مع تحديد خطة لتطبيقه تدريجيا: 20 بالمائة بالنسبة للهياكل المنتخبة في 2011 و25 بالمائة بالنسبة ل 2012 و30 بالمائة بالنسبة ل 2013 والثلث على الأقل في 2014 سنة المؤتمر الوطني الحادي عشر للاتحاد.

5. بالنسبة للشبيبة العاملة: العمل على توسيع تنقيب الشباب (الذي يقل عمرهم عن 35 سنة) وعقد المؤتمر الوطني للشبيبة العاملة خلال سنة 2011. ويوصي المؤتمر بضمان مشاركة وازنة للشباب في المؤتمر الوطني الحادي عشر للاتحاد بحيث لا تقل مشاركتهم عن نسبة 25% من المشاركين/ات في المؤتمر.

6. بالنسبة للمتقاعدين/ات يوصي المؤتمر بإعطاء أهمية كبرى لمشاكلهم نظرا للازمة المرتقبة لأنظمة التقاعد وللدور المتزايد لهذه الفئة في العمل النقابي، مع العمل على انبعاث الإتحاد النقابي للمتقاعدين.

7. يقرر المؤتمر الوطني تأسيس وهيكلة "مركز الإتحاد المغربي للشغل للتكوين النقابي والثقافة العمالية"

8. إنشاء "مرصد الإتحاد المغربي للشغل للحقوق والحريات النقابية" يعمل على إصدار تقارير دورية ودراسات في هذا المجال،

9. تطوير الموقع الإلكتروني الرسمي للاتحاد www.umt.ma وذلك بتكليف لجنة تقنية خاصة لمتابعته والحرص على حمايته وأمنه، وتحيينه باستمرار قصد تيسير عملية التواصل بين المركزية ومختلف مكونات ومناضلات ومناضلي منظمتنا مركزيا وجهويا ومحليا وقطاعيا، ولضمان حضور إعلامي متميز لمنظمتنا على مستوى الشبكة العنكبوتية (الأنترنيت) وطنيا ودوليا،

10. تأسيس "مركز الاتحاد المغربي للشغل للتوثيق والإعلام"

11. تطوير أداء الاتحاد المغربي للشغل بالمؤسسات التمثيلية ودمقرطة مشاركة المناضلات والمناضلين فيها

12. التأكيد على أن الاتحاد المغربي للشغل كقوة اجتماعية أساسية في بلادنا، يبني تحالفه الطبيعي مع من يتبنى مطالب وقضايا الطبقة العاملة ويحترم استقلال قراراتها ووحدتها النقابية التنظيمية وله مشروع مجتمعي يخدم مصالحها ويرتكز على العدالة الاجتماعية الضامنة للتوزيع العادل للثروات ولفوائد الإنتاج وعلى مناهضة هيمنة الامبريالية والرأسمالية المتوحشة والتسلط الرجعي من أجل إنعتاق شعبنا من الاضطهاد والاستغلال وبناء مجتمع ديمقراطي.

13. التأكيد على المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتق الاتحاد المغربي للشغل للنهوض بالحركة النقابية المغربية وتجاوز تشرذمها وتشتتها هذا ما يستوجب اتخاذ موقف واضح من العمل النقابي المشترك والتنسيقيات النضالية التي تعرفها الساحة النقابية قطاعيا وجهويا، وفي هذا الصدد يوصي المؤتمر أجهزته التقريرية المنبثقة

عنه الانكباب بشكل فوري على تدارس الموضوع ووضع إستراتيجية في اتجاه تحقيق الوحدة النقابية التنظيمية للطبقة العاملة في إطار ندوة وطنية.

14. تثمين موقف الانفتاح على المجتمع المدني الصادر عن المؤتمر الوطني التاسع والرقي به إلى مستوى بناء علاقات متينة مع الهيئات والتنظيمات والجمعيات الجماهيرية المستقلة المناضلة والتقدمية التي تدافع عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والحقوقية للشعب المغربي وفي مقدمته الطبقة العاملة وكافة الكادحين.

15. تطوير العلاقة مع حركة المعطلين والمعطلات باعتبارهم واعتبارهن أبناء وبنات العمال والعاملات واعتبار تصاعد نسبة البطالة مصدرا لتفاقم هشاشة التشغيل وتهديدا دائما لاستقرار الطبقة العاملة في عملها، وذلك بالتضامن الفعلي مع نضالاتها والدفاع عن حقها الدستوري في الشغل وعقد ندوات مشتركة حول المواضيع المشتركة لفتح أفاق الانخراط في العمل النقابي بعد الحصول على العمل.

16. خلق لجنة وطنية لتتبع العلاقات مع المجتمع المدني والمنتديات الاجتماعية والتنسيقيات.

17. دعوته القيادة المنبثقة عن المؤتمر الوطني العاشر للاتحاد إلى إيلاء أهمية خاصة للقطاع العمومي في برامجها ومخططاتها ومطالبها ونضالاتها، واتخاذ المواقف الصارمة اتجاه ما يحاك ضد هذا القطاع،

18. دعوته بالمزيد من الدعم المعنوي والمادي لمختلف الجامعات والنقابات الوطنية العاملة بقطاع الوظيفة العمومية والجماعات المحلية، وللاتحاد النقابي للموظفين خاصة حتى يضطلع بدوره في تأطير وتنظيم وتوحيد نضالات عموم الموظفين والموظفات والحفاظ على مكتسباتهم وتحقيق مطالبهم المشروعة والعادلة.

19. دعوته لتفعيل لجنة المنشآت العمومية كإطار نقابي وطني دائم يجمع ويوحد نضالات ومطالب مختلف الجامعات والنقابات الوطنية العاملة بمختلف المنشآت العمومية ودعمها والوقوف بجانبها والسهر على تطوير أشكال التضامن فيما بينها،

20. دعوته للانخراط في النضال بجانب كل القوى الحية للدفاع عن القطاع العمومي والمنشآت العمومية وعدم تبضيع خدماتهما.

21. يوصي بإحياء يوم وطني سنوي لمناهضة الخوصصة وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية المدمرة.

22. إعادة تنظيم قسم العلاقات الدولية للإتحاد للارتقاء بالعمل النقابي الدولي وذلك تحت إشراف الأمانة الوطنية، وهيكلته على أساس لجن أو مصالح متخصصة (التعاون الدولي والإفريقي والعربي والمغاربي، والتوثيق واللوجيستيك والإدارة والتضامن الدولي..).

